



دليل صحافة استقصائية من أجل التنمية

دليل

صحافة استقصائية
من أجل التنمية

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

Egypt Office

نشر من قبل مؤسسة فريدريش إيبيرت (مكتب مصر)
حقوق الطبع © 2016 محفوظة لمؤسسة فريدريش إيبيرت
جميع الحقوق محفوظة
تمت الطباعة بجمهورية مصر العربية
أصدر من قبل مؤسسة فريدريش إيبيرت (مكتب مصر)

* هذا الكتاب لا يعبر عن رأي مؤسسة فريدريش إيبيرت و يتحمل المؤلف كامل المسؤولية عن محتوى الكتاب

ملاحظة للعلامة التجارية:

العلامة التجارية و شعار مؤسسة فريدريش إيبيرت و مؤسسة فريدريش إيبيرت،(مكتب مصر)
مملوكة من قبل: Friedrich-Ebert-Stiftung e.V.
و تستخدم بموجب ترخيص من قبل مالك العلامة التجارية.

حول مؤسسة فريدريش إيبيرت في مصر

استلهاماً من أهداف مؤسسة فريدريش إيبيرت العامة و المتمثلة في تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدعوة إلى حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بدأت المؤسسة عملها في مصر منذ عام ١٩٧٦. يعمل المكتب بالتعاون مع شركاء محليين في إطار اتفاقية مبرمة مع الحكومة المصرية. هذه الاتفاقية تم اعتمادها بقرار جمهوري رقم ١٩٧٦/١٣٩ وموافقة البرلمان المصري. و قد تم تجديد هذه الاتفاقية عام ١٩٨٨ و تم اعتمادها بقرار جمهوري رقم ١٩٨٩/٢٤٤ و موافقة البرلمان المصري.

كانت المطالبة بإحداث تغيير اجتماعي وسياسي جوهري هي المحرك وراء الثورة المصرية سنة ٢٠١١. وسيكون التعامل مع هذه المطالب هو التحدي الأساسي أمام المعنيين والمجتمع المصري بأسره على مدار السنوات القادمة و مؤسسة فريدريش إيبيرت على أتم الاستعداد لمساعدة الشعب المصري أثناء هذه العملية الانتقالية.

تتعاون مؤسسة فريدريش إيبيرت مع الشركاء المصريين في مجالات:

البيئة والتنمية المستدامة
التنمية الاقتصادية والاجتماعية
تمكين الشباب و المرأة
التعاون والحوار الدولي

مؤسسة فريدريش إيبيرت

مكتب مصر

٤ شارع الصالح أيوب،
١١٢١١ الزمالك، القاهرة - مصر

ت: ٨-٠١٦٧١٦٥٦ ٢٧٣٧١٠٢٠٠

ف: ٢٧٣٧١٦٥٩ ٢٠٢٠٠

Email: fes@fes-egypt.org

www.fes-egypt.org

نسخة مجانية

دليل

صحافة استقصائية من أجل التنمية

فريق العمل

رئيس الفريق

أ.د/ إيناس أبو يوسف

د/ محرز غالي

د/ منى مجدي

أ/ تامر المحمدي

أ/ عصمت صلاح الدين

أ/ محمد الهواري

أ/ لينا غضبان

أ/ سماح عبد العاطي

أ/ صفاء عبد الحميد

أ/ هدى زكريا

منسق المشروع

أ/ مريم عبد الباقي

تحرير

د/ محرز غالي

ريشة

مصطفى البنا

عميدة كلية الإعلام - جامعة الأهرام الكندية

أستاذ مساعد صحافة كلية الإعلام - جامعة القاهرة

مدرس إذاعة وتلفزيون كلية الإعلام جامعة القاهرة

مدير وحدة التدريب بمؤسسة «ولاد البلد»

كبير محررين سابق بوكالة رويترز

مدرب صحفي - رئيس وحدة الإنتاج والتلفزيون بالمصري اليوم

صحفية مستقلة - مدربة

رئيس قسم التحقيقات الاستقصائية ومساعد رئيس تحرير الوطن

رئيس مؤسسات إعلاميات مصريات للتنمية

نائب رئيس قسم التحقيقات اليوم السابع

مديرة البرامج بمؤسسة فريديش إيبرت

مقدمة التقرير

أزمة الحريات في العالم العربي بين مطرقة الإرهاب وضرورات الحفاظ على الأمن القومي

يواجه العالم العربي خلال السنوات السابقة واقعًا شديد الارتباك والالتباس، جراء حالة الفوضى المزرية التي بات كثير من دوله ومجتمعاته، بعد تفجر أوضاعها الداخلية واضطرابها، سواء جاء ذلك كنتاج لحالة الحراك الثوري والسيولة السياسية والاجتماعية والإعلامية التي شهدتها كثير من الدول، أو استمرار تصاعد الدعوات التي تطلقها بعض القوى السياسية، بضرورة التوسع في سياسات الإصلاح والاستفادة من هذه الموجة الثورية في إعادة الاعتبار لهذا الوطن، الذي كاد أن يفقد حضوره وتأثيره، بعد سنوات الجمود والاستقرار الوهمي الممتدة، أو كنتاج لمناخ الإرهاب وسيناريو الفوضى المخططة، الذي يبدو واضحًا للعيان بقوة، أن ثمة دولاً وأجهزة محلية وخارجية، تستهدف تنفيذه، لأسباب لا تبدو خافية على أحد.

ومما لا شك فيه أن هذه الحالة من الارتباك والفوضى قد أسهمت في خلق واقع أقل ما يمكن أن يوصف به، بأنه واقع مؤلم، عنوانه الرئيسي يتمثل بوضوح في مفارقات ضرورات الاختيار بين ضرورات شتى: الحفاظ على تماسك الدول الوطنية، والجيش الوطنية، والأمن القومي العربي، وحتى اعتبارات الأمن الداخلي، وبين اعتبارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وكل مطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي المشروعة التي انتفضت الجماهير من أجلها، في وقت تتصاعد فيه ضربات الإرهاب وتمدد جماعات العنف المسلح بقوة ضد كيان هذا الوطن ووحدته واستقراره.

والحقيقة أنه بالرغم من إدراكنا الكامل، وإيماننا الكامل بأهمية التوسع في تطبيق سياسات الإصلاح والتغيير، وتطبيق منظومة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتوسع في مجال الحريات العامة والسياسية والإعلامية، وكذلك إدراكنا الكامل بأن ضرورات الحفاظ على الأمن القومي، ووحدة الدول الوطنية وتماسكها، مرتبطة في الأساس بمدى جدية مشروعات الإصلاح المطروحة من قبل أنظمة الحكم السائدة لأوضاع الدول والمجتمعات العربية، وأنها لا تعني في المقابل تغييب منظومة الحريات وتوسيع دوائر القمع والاستبداد، إلا أن الثمن الفادح الذي تدفعه الآن كثير من الدول والمجتمعات العربية، وسيادة مناخ من عدم اليقين المجتمعي وغياب الاستقرار وتآكل وحدة الصف الوطني،

وشيوخ الاستقطاب الحاد في كثير من الدول والمجتمعات وتصاعد موجات الإرهاب المنظم، قد فرض على كثير من القوى السياسية والثورية والديمقراطية، التي كانت ترفع رايات الثورة وشعاراتها بالأمس ضد النظم القائمة أو بعضها، وتلح على سرعة التغيير، أن تراجع اختياراتها وأن تلتقط أنفاسها بعض الوقت وتعيد النظر في حساباتها، ليس تغييباً لمشروع الثورة وأهدافه، ولا مشروع الإصلاح وسياساته ومطالبه وتوجهاته، بقدر ما أصبح الأمر محاولة واعية ومقصودة من هذه القوى، لتحقيق الاصطفاف الوطني حول مشروع الوطن ذاته.

إن من يقرأ حقيقة ما يدور في الواقع العربي، ويتأمل بدقة في حجم التضحيات والخسائر التي تحققت خلال السنوات السابقة - ولا تزال - سيدرك منذ الوهلة الأولى:

إن كثيراً من المجتمعات العربية قد دفعت أثماناً وتكاليف باهظة جراء حالة الفوضى والإرهاب التي تشهدها هذه المجتمعات، كما سوف يدرك دون مبالغة أو عناء شديد أن الصحافة والصحفيين، والإعلاميين عمومًا، كانوا في مقدمة القوى الديمقراطية والمهنية التي تحملت بصلافة عبء وعناء عمليات التغيير والإصلاح التي تشهدها بعض المجتمعات، وعناء عمليات الانفلات والفوضى والإرهاب التي تشهدها بعض المجتمعات الأخرى في العالم العربي، إذ دفع الصحفيون ومؤسساتهم وتنظيماتهم النقابية أثماناً غالية، تتراوح بين التضييق عليهم في أثناء ممارسة مهام عملهم، وتعرضهم للعنف والانتهاكات الجسدية، أو للاعتقال والسجن، مروراً بالتضييق عليهم في الحصول على المعلومات، وفي التعبير عن أنفسهم بحرية، وضيق صدر السلطة ونظم الحكم، من ممارستهم حقهم في النقد وكشف القصور والانحرافات، إنتهاءً بأعمال القتل والاستهداف بالذبح، التي تمارسها بعض التنظيمات الإرهابية ضدهم في بعض المجتمعات العربية.

والحقيقة أنه في ظل كل هذه التحديات والأوضاع المرتبكة والملتبسة أصبحت حرية الصحافة والصحفيين في العالم العربي على المحك إلى حد كبير، فالصحفيون ينشدون الحقيقة ويسعون وراءها ويؤمنون بضرورة التوسع في خيارات وهوامش الحريات السائدة، حتى يتمكنوا من أداء رسالتهم على النحو الأمثل، في الوقت الذي ما زالت فيه أجهزة السلطة وأنظمة الحكم في العالم العربي تنظر إلى هذه الحريات نظرة شك وريبة، باعتبارها من وجهة نظر السلطة، كانت سبباً بشكل أو بآخر، فيما شهدته كثير من الدول والمجتمعات من حالة سيولة وحراك، وأنها كانت في مقدمة الأسباب الرئيسية فيما آلت إليه هذه الأوضاع. بل إن هذا الأمر قد أصبح يزداد حدة الآن، مع دخول

الإرهاب وتصاعد موجاته في كثير من الدول العربية على خط الأحداث وأزمات الواقع، فأصبح الصحفيون والصحف ووسائل الإعلام عمومًا يواجهون ضغوط السلطة وقمعها وتضييقها في جانب، واستبداد جماعات الإرهاب والعنف المسلح واستهدافها في الجانب الآخر، إذ بات الطرفان ينظران إلى الصحافة والصحفيين ووسائل الإعلام والإعلاميين عمومًا، ليس باعتبارهم يؤدون رسالة سامية ويشاركون بقوة في تحمل أعباء الإصلاح والتغيير، وإنما باعتبارهم خطرًا عليهما، وباعتبار أن كشف الحقيقة وتغطية الأخبار والأحداث ونقلها بأمانة سيؤدي في النهاية إلى كشف كل وجوه القمع والفساد والاستبداد، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى التوسع في التضييق على المجال العام، وتراجع بعض مؤشرات حرية الصحافة والصحفيين في العالم العربي، خلال العام المنقضي.

جاء كل هذه العوامل والمتغيرات، والظروف والتحولت، والمحصلة النهائية هي أن الصحافة والصحفيين في العالم العربي أصبحوا يواجهون القمع والاستبداد من قبل السلطة وأنظمة الحكم في جانب والإرهاب من قبل الجماعات التكفيرية والإرهابية في الجانب الآخر، وأصبحت حرية الصحافة والصحفيين تواجه أزمة حقيقية وخطرًا حقيقيًا، وهو الأمر الذي إن كنا نتفهم دوافعه وأسبابه ونقدرها، فإننا في المقابل نؤمن بأن التوسع في سياسات الإصلاح والتغيير وتلبية احتياجات ومطالب الشعوب المشروعة، والتوسع في هوامش ومساحات الحريات السياسية والاجتماعية والإعلامية السائدة، كفيل بمجابهة أية أخطار، وكفيل بتحقيق لحمة الصف الوطني والاصطفاف حول مشروع الوطن ذاته، وليس أية مشروعات أيديولوجية أخرى.



الفصل الأول

الإعلام وقضايا التنمية في مجتمعات العالم الثالث

منظور جديد ورؤية بديلة لدور الصحافة الاستقصائية في التغيير والاصلاح

يختلف الباحثون في تعريفهم مفهوم التنمية وعلاقتها بعمليات التغيير والتحديث والإصلاح في المجتمع، وفقاً لتوجهاتهم ولطبيعة المدارس الفكرية التي ينتمون إليها، إلا أنهم يتفقون على خطورة هذه القضية وأولويتها وأهميتها وأهمية دور الصحافة ووسائل الإعلام فيها. حيث يرى الباحثون والنقاد أن التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال. والتنمية، كمفهوم، شاع الحديث عنه عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت دول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية. لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك.

ونظراً إلى تباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسيين: أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للمجتمع ولل فرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

أما التيار الآخر، فقد عبرت عنه كتابات فريق من الباحثين بدول العالم الثالث، وعرّف التنمية على أنها، العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية - اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة، التي يقل في ظلها عدم المساواة، وتزول بالتدرج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

ومع تقدم العلوم الإنسانية والتكنولوجية، فقد تزايد الاهتمام في عالمنا المعاصر بقضية التنمية التي أخذت معنى آخر أكثر شمولية باعتبارها لا تقتصر فقط على تحقيق معدلات الإنتاجية العالية، ولا مجرد نقل إنجازات العالم المتقدم، بقدر ما ترتبط بتحول فكري وتربوي ضخم يضم سائر الإمكانيات البشرية: العلمية والثقافية والتكنولوجية الموظفة في خدمة التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. لذا، فالتنمية بمفهومها الشامل، ليست عملية اقتصادية فحسب، وليست عملية اجتماعية فحسب، وليست عملية سياسية فحسب، وليست عملية ثقافية فحسب، ولكنها مزيج من هذا كله وغيره، تحتوي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي، تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع. وما هو ممكن للتحقيق، وتعمل على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع وجوهه وكامل تطلعاته.

وعلى هذا، فتعتبر التنمية عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة. لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبر فحسب، عن وجود عملية تحولات في البناء الاقتصادي - الاجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتياً، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور.

والحقيقة فإنه بالرغم من أن كثيراً من بلدان العالم العربي قد أخذت بهذا المفهوم للتنمية، في محاولة منها لسد الفجوة الهائلة التي تفصلها عن الأمم المتقدمة، ومحاولة خلق ثقافة تربوية شاملة تتفهم عملية التنمية وتجسدها في مشاريع إنتاجية تتناسب وثروتها القومية الدفينة، وتتجاوب مع تطلعات شعوبها في تأمين ما تحتاج إليه، وإدراك أن حريتها الاقتصادية هي المقدمة الضرورية لحريتها الاجتماعية



والسياسية، إلا أن المتأمل في أوضاع هذه الشعوب والمجتمعات سيدرك من أول وهلة أن خطط وبرامج التنمية في كثير من الدول والمجتمعات اقتصر في الأساس على تطوير وتحديث بنى ومنظومات الإنتاج، واهتمت بتوطين التكنولوجيا وأدوات الإنتاج، في الوقت الذي ظلت هذه المجتمعات محكومة بمنظومات من القيم والثقافة والفكر والتقاليد، تحول دون إحداث تحولات جوهرية. بل إن الأكثر خطورة وأهمية من ذلك أن النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاكمة، مازال يغيب عنها مفهوم التنمية بمعناها الشامل والمتكامل، ومازال يسيطر عليها أنماط من البنى

الاقتصادية والاجتماعية التي تركز التخلّف والفقر وعدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ولعل في قيام ثورات الربيع العربي واندلاعها ما يشير إلى حقيقة ما آلت إليه أوضاع هذه الشعوب وحقيقة خطط التنمية التي تشدقت بها هذه النظم لسنوات وعقود طويلة.

وهكذا، فيمكن القول بأن التنمية مشروع إحياء حضاري ضخم وشامل، مستند إلى القبول الإرادي لأفراد المجتمع، وينبع من إيمانهم بجدوى هذه العملية وأهميتها في تحقيق مصالحهم الحيوية ومتطلباتهم الحياتية، وفي تمكين المجتمع من التجدد ذاتياً عن طريق تحرير العقل من الأفكار المناهضة للتغيير والتجديد والتي تقف حائلاً دون بلوغه مرحلة الإبداع التي يتمكن بها من إنجاز تقنياته المادية الضرورية، لتحقيق مشروعه الحضاري المنشود بدلاً من الاستعانة بالغير والارتهان له. وانطلاقاً من ذلك، يصبح للتنمية أساسان: فكري وآخر مادي، وهما في تفاعل متبادل ودائم يؤدي إلى نضج ثمرة التنمية. فمناهج العلم وفرضياته، تخلق الفرص المواتية للإبداع التكنولوجي، بحيث يمكن القول بأن التطور المادي لا بد من أن يكون مسبقاً بتطور فكري ملازم له. كما أن الاستمرار في التقدم التكنولوجي من شأنه أن يشدّ الذهن للبحث العلمي المتواصل لاكتشاف المزيد من التقنيات.

وليس بخافٍ أن وسائل الإعلام في عالمنا المعاصر قد باتت أحد أهم أدوات التغيير في المجتمع، وأنها تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في حركة الإصلاح المجتمعي بمجالاته المختلفة، إذ أنه يقع على كاهلها الجزء المهم في عملية الإصلاح، والذي يتمثل في تهيئة المناخ الثقافي والاجتماعي لقبول عمليات التغيير، وما يرتبط بها من خلطة لمنظومة القيم والأعراف والتقاليد السائدة، إضافة إلى دورها في توجيه سلوك الأفراد والجماعات ليصب في حركة التغيير التي يشهدها المجتمع.

وتشير الدراسات إلى أن الصحافة - باعتبارها إحدى أهم وسائل الإعلام - تضطلع بمسؤولية كبرى إزاء ما يشهده المجتمع من توجهات إصلاحية تصبو إلى التغيير والتحديث، إذ تشير هذه الدراسات إلى أن الصحافة على مدار تاريخها تتميز عن وسائل الإعلام الأخرى بقدرتها الهائلة على ممارسة ما يسمى في الأدبيات بوظيفة (كلب الحراسة watch dog) أو ما يعرف بالوظيفة الرقابية أو الدور النقدي للصحافة (critical role) والذي يتجلى في قيامها بنقد السياسات والتوجهات القائمة، وطرح الرؤى البديلة



التي تستهدف إصلاح أوضاع المجتمع وتطويره جنباً إلى جنب مع قيامها بمراقبة أداء هيئات الدولة ومؤسساتها المختلفة والكشف عن أوجه القصور والانحرافات التي تشوب أداء هذه الهيئات والمسؤولين عنها، إذ يربط كثير من الباحثين بين هذه الوظيفة التي تمارسها الصحافة أو غيرها من وسائل الإعلام وبين حركة التغيير التي يشهدها المجتمع ويرون أن الدور الرقابي الذي تلعبه وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة دور رئيسي ومهم.

ويرى كثير من الباحثين أن قراء الصحف وجمهور وسائل الإعلام بعامة، يصبح أكثر ارتباطًا بهذه الوسائل وأكثر ولائًا لها (loyalty) بالقدر الذي تمارس فيه هذه الوسائل وظيفتها الرقابية في جانب، وبقدرتها على المساهمة في حركة تحديث المجتمع وإصلاحه وتغييره في جانب آخر، وتشير كثير من الدراسات إلى أن تراجع أرقام توزيع الصحف في العالم، والخطر الذي يهدد صناعة الصحافة التقليدية، يرجع في الأساس إلى تراجع الصحافة عن ممارسة دورها الرقابي والنقدي، وتراجع دورها ومسئوليتها الاجتماعية، الذي يمثل رافدًا أساسيًا في حركة الإصلاح والتغيير تجاه القراء والمجتمع.

الإعلام وقضايا التنمية

إن المتتبع لدور وسائل الإعلام والاتصال في العملية التنموية يستطيع أن يرصد تيارين فكريين أساسيين في هذا المجال. ارتبط التيار الأول بفكرة التحديث وفقًا للنموذج الغربي والذي بدأ في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات. ارتكز الإطار النظري لهذا التيار على نموذج التحديث الخاص بمشروع (مارشال) الذي نفذته الولايات المتحدة الأمريكية لإعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وتبنت كتابات «دانيال ليرنير» (الصعود من المجتمعات التقليدية)، والتي تبنت نظرية التحديث القائمة على وسائل الإعلام والاتصال والتي تستطيع أن تلعب دورًا محوريًا في تقديم نموذج التحديث للعالم الثالث الذي كان يعاني من التخلف والفقر والامية وانهايار البنية التحتية في المجتمعات التي استقلت حديثًا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وتجسدت هذه المدرسة الفكرية في نظرية (نشر المستحدثات) التي قدمها «إيفرت روجرز»، عام ١٩٧٦ والتي قامت على تبني الإستراتيجيات الاتصالية الغربية التي تساهم بدءًا من نشر الوعي بالمستحدثات وانتهاء بتبني الفرد لمثل هذه المستحدثات. تقوم هذه النظرية في ذلك الوقت في مجملها على فلسفة الفكر الليبرالي الذي يقيس التنمية وفقًا للمؤشرات الاقتصادية فقط ويعتبر تكتيكات الإقناع هي القادرة على عبور المجتمعات في دول العالم الثالث من التقليدية إلى الحديثة. وأكد «روجرز» على أن التنمية ليست فقط نقلًا لرؤوس الأموال والمستحدثات التكنولوجية الحديثة ولكنها أيضًا نقلًا للأفكار والمعرفة والمهارات التي تمكن من ارتفاع

احتمالات تبني مثل هذه المستجدات، (Waisbord, ٢٠٠٣) وفي هذا الإطار قدم «روجرز» نموذج اتصال قائم على المراحل التي تبدأ من رفع الوعي بالأفكار والاختراعات الحديثة في دول العالم الثالث، وحدد دور وسائل الاتصال والإعلام في النموذج التالي:



وأكد «ليرنير» على ذات المفهوم عندما طرح نموذجه الذي لم يختلف عن رؤية روجرز سوى في تحديد دور وسائل الاتصال التقليدية في عملية الاتصال والإقناع وربطها بعملية التغيير الاجتماعي. كما طرح «روجرز» تصوراً حول العملية الإقناعية الاتصالية ومراحل التأثير التي تحدثها وسائل الإعلام بالفرد

والمراحل التي يمر بها حتى يتبنى التكنولوجيا الحديثة والتي تبدأ بإثارة الوعي بأحد المستجدات التكنولوجية، تليها إثارة الاهتمام، ثم التقييم، التجربة، وفي النهاية تبني الوسيلة التكنولوجية الحديثة، وقد استمر هذا التيار يطرح نفسه بقوة طوال عقدي الخمسينيات والستينيات، وتبنته العديد من الهيئات المانحة الدولية سواء التابعة للأمم المتحدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأيضا المعونة الأمريكية.

في بداية السبعينيات ظهرت العديد من الانتقادات التي وجهت إلى الرؤية الليبرالية في التنمية ونظرية نشر المستجدات، وكانت على رأسها أن النظرية السلطوية تتبنى نماذج جاهزة تفرض النموذج الغربي على دول العالم الثالث وأنها توجه الرسائل من أعلى إلى أسفل دون الأخذ في الاعتبار الخصوصية الثقافية لهذه الدول وفي هذا الإطار ظهرت الفلسفة الرائدة للباحث البرزيلي «باولو فيجروه» (١٩٧٠) الذي ناقش دور الاتصال والإعلام في عملية التغيير الاجتماعي. ارتكزت رؤية «فيجروه» للاتصال والإعلام على أنهما يجب أن يكونا قائمين على الحوار، والمشاركة، بهدف دعم الهوية الثقافية وبناء جسور الثقة والالتزام والتمكين.

المجتمع والمستحدثات التكنولوجية

الاتصال والإعلام من أجل التغيير الاجتماعي يجب النظر إليهما كهدف ووسيلة في ذات الوقت. فعندما يقوم المجتمع المحلي بتحديد إحدى مشكلاته تحديداً دقيقاً، ويتخذون قراراً جماعياً بالنسبة إلى المشكلة التنموية التي يواجهونها، يضعون خطة تنفيذية، ويقومون بتنفيذها كفريق عمل، فهذه المعطيات أساسية في كيفية تعامل المجتمع المحلي مع قضايا التنمية. فعندما تقوم قرية باستخدام آليات الإعلام من أجل التغيير الاجتماعي تكون بذلك قد قدمت نموذجاً لكيفية التفكير النقدي الجماعي من أجل مواجهة التحديات التنموية.

بمعنى أن عملية الإعلام والاتصال من أجل التغيير الاجتماعي تعتبر في حد ذاتها هدفاً تنموياً لا يقل أهمية عن مخرجات العملية التنموية. فعندما تستطيع المجتمعات المحلية من التجمع كفريق للإجابة على أسئلة محورية تخص حياتهم مثل: من هم؟ ماذا يريدون؟ كيف يدركون الهدف؟ فهذا يعكس نجاح الإعلام من أجل التغيير الاجتماعي، وبخاصة بالنسبة إلى الفقراء والمهمشين تحقيق

سلوك المراقبة الاستطلاع قنوات اتصالية الاتصال تنموى مستدام والتقييم والتعلم متنوعة ومتعددة والإعلام المهني الكفاء تأسيساً على ما سبق ظهر التيار النقدي الثاني ليقدم إطاراً نظرياً قائم على فلسفة الإعلام التنموى التشاركي وليس الاعام والاتصال الناقل للمستحدثات التكنولوجية الحديثة ولاذى يرتكن الى استراتيجيات الاقناع لتسويق هذه المستحدثات يؤكد نموذج الاعام التنموى التشاركي على عدة فرضيات هي :

١ إن استدامة عملية التغيير الاجتماعى لن تتحقق الا إذا تمكن الأفراد والمجتمعات المعنية وأصحاب المصلحة من التغيير من العملية الاتصالية ومضمون الرسائل التي يريدون توصيلها.

٢ الإعلام والاتصال التشاركي يجب أن يكون آلية لتمكين الرأى العام في المجتمعات المحلية، ويتسم بكونه اتصالاً أفقيًا يأخذ في اعتباره جميع الفئات وليس اتصالاً من أعلى إلى أسفل، أي من النخب إلى القواعد الشعبية وأن يكون صوت من لا صوت لهم، وأن يكون منحازاً إلى قضاياها المحلية وملكية أدواته الاتصالية. فالمجتمعات المحلية هي القادرة على القيام بعملية التغيير الاجتماعى الخاصة بها.

٣ التأكيد على ضرورة أن يتحول الإعلام من مجرد ناقل للمعلومات من الخارج عن طريق الخبراء الفنيين إلى آلية للحوار والتناظر والمفاوضة في القضايا التي تهم أفراد المجتمع المحلي.

٤ التأكيد على أن مخرجات العملية التنموية يجب أن تتعدى مجرد التغيير في سلوك الفرد إلى تغيير العادات الاجتماعية السلبية وتغيير السياسات والثقافة لتصبح داعمة لبيئة التغيير في المجتمع المحلي.

ويعتمد الإطار النظري لنموذج الإعلام التنموى التشاركي على نظرية الديمقراطية بالمشاركة التي تطرح مدخل الإعلام الشعبوي (الشعبي) الذي يعبر عن احتياجات المواطنين. وتقترح النظرية أن المواطنين لديهم الحق في الوصول إلى وسائل الإعلام والاتصال المحلية لديهم، وأن يكون لديهم حق الرد وتمكينهم من الوسائل الإعلامية والاتصالية التي تضمن تواصلهم بشكل فعال على المستوى المحلي في إطاره الضيق. وتشير النظرية إلى أن وسائل الإعلام الملتزمة هي التي تهدف إلى ربط المرسلين مع المستقبلين وتؤكد على أطر الاتصال الأفقي التفاعلي كبديل من ملكية الدولة لوسائل الإعلام. وتطرح في ذات السياق وسائل اتصال وإعلام بديلة مثل الراديو الريفي، الصحافة المحلية، الصحافة الشعبية (Mwangi, 2003). واستحداث وسائل إعلامية للمرأة والأقليات في المجتمعات المحلية، والاستفادة من الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعى في ذات الإطار.

المدخل التكاملي في فهم تأثير وسائل الإعلام ودورها التنموي:

يستفيد هذا المدخل من أنماط الاتصال التي تقترحها النظريتان سواء نظرية نشر المستحدثات التي تطرح نموذج الاتصال في اتجاه واحد، أو نظرية الإعلام التشاركي التي تطرح نموذج الاتصال في اتجاهين، ويؤكد على إستراتيجيات الاتصال والإعلام في عملية التنمية والتغيير الاجتماعي. ويقسم هذا النموذج المداخل الاتصالية إلى توجيهين أساسيين:

- ١ **الاتصال في اتجاه واحد:** والذي تتبلور أهدافه الرئيسية في الإعلام، والانتشار، وتصميم الحملات الإعلامية، ونشر المستحدثات.
- ٢ **الاتصال في اتجاهين:** حيث تكون العملية الاتصالية ومخرجات العملية التنموية ترتكز إلى الإبداع والنهائيات المفتوحة لأنها تركز بشكل أساسي على استكشاف القضايا، وتوليد معرفة جديدة وطول مبتكرة كبديل من أن يقتصر دورها على نشر المعلومات.

السمات الأساسية لأنماط الاتصال

نمط الاتصال	اتصال في اتجاه واحد	اتصال في اتجاهين
مخرجات العملية الاتصالية	الاتصال للإخبار والإعلام الاتصال للإقناع	الاتصال للاستكشاف والاتصال للتمكن
هدف العملية الاتصالية	رفع الوعي وزيادة المعرفة دعم الاتجاهات تغيير السلوك	تقييم، دراسة، تحليل القضايا تجنب الصراعات، بناء القدرات مشاركة أصحاب المصالح
الوسائل الاتصالية المفضلة	وسائل الاتصال الإلكترونية	الاستخدام المكثف للاتصال الشخصي استخدام الحوار لدعم المشاركة استخدام جميع وسائل الاتصال بدءًا من الفلور مرورًا بالاتصال الجماهيري انتهاءً بالإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي

ويتم تصميم الإستراتيجيات الاتصالية وفقاً للمراحل المعتادة من بحث، وتصميم الإستراتيجية، والتنفيذ، والمراقبة والتقييم، إلا أن الاختلاف يكمن في أساليب التنفيذ، ففي مرحلة البحث تستخدم آليات المشاركة ولا يقتصر على المتخصصين فقط ولكن على أصحاب المصالح الذين يتضمنوا الإعلاميين. وفي هذا الإطار يتم استكشاف آليات جيدة للبحث والوصول إلى المعلومات التي قد تكون أكثر كفاءة وإبداعاً عن الطرق التقليدية وتطبق ذات الآليات على باقي المراحل بما يضمن المشاركة الفاعلة التي تضمن في النهاية استدامة العملية التنموية وعملية التغيير الاجتماعي.

ويؤكد (Janservaes, ٢٠١٣)، في دراسته المهمة التي نشرتها اليونسكو تحت عنوان (دور وسائل الإعلام في التنمية) أن مفهوم الإعلام التنموي، أو الإعلام الموجه لصناعة التغيير في المجتمعات المختلفة، يرتبط في الأساس بمدى قدرة وسائل الإعلام على صناعة أو خلق الوعي الجماعي لدى المواطنين بمفهوم التنمية ومفهوم المشاركة في كل خطط وبرامج التغيير، ومن ثم يصبح هنا مفهوم الإعلام التنموي مرتبطاً بمدى قدرته على إحداث التغيير ليس فقط في الأنظمة الاقتصادية والمادية والتكنولوجية، وإنما في البنى والأنساق الفوقية التي تشمل منظومات الثقافة والفكر والقيم الحاكمة، ويضيف الباحث: إن كل الدراسات والبحوث التي أجريت من بعد دراسة (ليرنر ١٩٥٨) تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن لوسائل الإعلام دوراً مهماً في عملية التنمية، ليس فقط من خلال نشر الوعي والثقافة وتحقيق حالة الوفاق الجماعي حول المشروعات وخطط التنمية المطروحة، وإنما من خلال تعزيز مشاركة المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ومن خلال ممارسة الدور الرقابي والنقدي على سياسات وخطط التنمية ومدى ارتباطها بأولويات الجماهير.

ويضيف الباحث أن كل الدراسات التي أجريت تؤكد على أن نموذج التحديث الذي صاغه «ليرنر» وافتراضاته الأساسية التي تؤكد أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً ورئيسياً في عملية التغيير والتحديث، بافتراض كفاءة هذه الرسائل والوسائل الإعلامية ومدى التزامها برؤى مخططة وموجهة (نموذج الاتصال على مرحلة واحدة، والتأثير المباشر لوسائل الإعلام)، وقد تجاوزت هذا النموذج الذي طرحه ليرنر، وطرحت نماذج بديلة أهمها نموذج المشاركة والتنمية بالمشاركة، الذي يفترض أهمية دور المواطنين في عمليات التغيير وفي العملية الاتصالية نفسها.

وتضيف دراسة مهمة حول (الاتصال ودوره في عملية التنمية)، أن مفهوم عملية التنمية يرتبط إلى حد كبير ليس فقط بالتحويلات ودرجة التغيير التي تطرأ على المجتمع وإنما ترتبط أيضاً بجوهر التطور في مضمون ومستوى وثقافة وسائل الإعلام، والرسائل الإعلامية التي تقدمها، حيث تعتبر وسائل الاتصال وما تنشره من مضامين ورسائل اتصالية، ومما تتضمنه هذه الرسائل من قيم وأفكار هي بمثابة السياق العام الذي يمكن أن يعزز عملية التنمية، أو يحول دونها.

وتضيف الدراسة أن وسائل الاتصال الجماهيري والشخصي تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية، من خلال نشر الأفكار والمعارف والقيم الحديثة والمتطورة، ومن خلال تشجيع الجماهير على دعم مشروعات وخطط التنمية وبرامجها، ولعل في الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مكافحة الفقر وفي دعم إستراتيجيات مواجهة النمو السكاني، وتطوير سياسات التعليم والصحة، التنمية الزراعية، ونشر الأفكار المستحدثة، ما يؤكد على حقيقة الدور الذي تلعبه هذه الوسائل، حيث أشارت نتائج الدراسات إلى أن حالة التغيير والنهوض والتحديث التي شهدتها المجتمعات المختلفة، قد أسهمت وسائل الإعلام بدور ملحوظ فيها، حتى لو أن ثمة انتقادات للكثير من النماذج التي تفسر طبيعة هذه الدور وحدوده، أو هذا التأثير ومضمونه ومسارته، فالخلاف مع أفكار ونماذج «روجرز» وغيره من الباحثين الذين تبنوا نموذج التحديث أو نشر الأفكار المستحدثة، ليس خافياً على دور وسائل الاتصال في عملية التنمية والتغيير، وإنما خافٍ حول رؤيتهم الأحادية والخطية لجوهر هذا الدور وحدوده، وعزله عن سياقاته الاجتماعية والثقافية الأخرى، والنظر إلى وسائل الإعلام الجماهيري نظرة مبالغاً فيها، دون الأخذ في الاعتبار عمليات الاتصال الشخصي والتفاعلات الاجتماعية الأخرى، وهو ما تجاوزه نماذج ونظريات الاتصال اللاحقة، وبخاصة النقدية منها، والنظريات الحداثية، وبخاصة نظرية المشاركة الديمقراطية، والتي تطورت فروضها مع تطور وسائل الاتصال، ومع ظهور الإنترنت وتطبيقاتها المختلفة، وظهور وسائل الإعلام البديل والإعلام الاجتماعي، بالشكل الذي أدى في النهاية إلى سيادة منظور جديد يفسر دور وسائل الإعلام ووسائل الاتصال في عملية التنمية، وقوامه الرئيسي أن المواطنين أصبحوا أكثر فاعلية وأكثر وعياً، وأكثر استعداداً للمشاركة، حينما تصلهم رسائل اتصالية وإقناعية صادقة ومخططة، وأن دور عمليات الاتصال الشخصي والتفاعلات الاجتماعية تسير بشكل متقاطع ومتكامل مع الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الجماهيري، في نشر المعرفة وفي خلق الوعي، وفي صياغة السياسات القومية، وخطط التنمية وأولوياتها.

وظائف الإعلام التنموي في مجتمعات العالم الثالث:

تتفق معظم الدراسات والأدبيات المعنية بدراسة دور وسائل الإعلام في عملية التنمية أن لوسائل الإعلام مجموعة من الوظائف والأدوار التي تؤديها في المجتمعات النامية يمكن تلخيصها فيما يلي:



1 وظيفة مراقبة البيئة، وذلك من خلال متابعة ونشر ما يحدث في هذه المجتمعات من أحداث وقضايا، وإحاطة الجماهير علمًا بها وإمدادهم بالمعلومات حولها، وذلك لضمان ربط الجماهير والمواطنين بما يقع في مجتمعاتهم، كسبيل لتفعيل مشاركتهم، ورفع مستوى معارفهم ومعلوماتهم ووعيهم بهذه الأحداث والأحوال والمتغيرات، وتؤكد الدراسات على أنه كلما كانت وسائل الإعلام صادقة وأمينة في نقل الأحداث وفي تغطية كل ما يدور في البيئة المحيطة بموضوعية، كلما كانت الجماهير أكثر اهتمامًا بمتابعة ما يحدث، وأكثر إدراكًا لواقعها.

ويشير بعض الباحثين إلى أن وسائل الإعلام في معظم الدول النامية تفشل إلى حد كبير في الالتزام بأبعاد وجوانب هذه الوظيفة المهمة، نتيجة لكثير من الاعتبارات أهمها طبيعة نمط الملكية السائدة في هذه المجتمعات، وغلبة سيطرة الحكومات على وسائل الإعلام والتدخل في سياساتها التحريرية وفي تمويلها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى التأثير سلبيًا في طبيعة هذا الدور وهذه الوظيفة، حيث تتحول بحكم العوامل السابقة وغيرها من وظيفة إخبارية معلوماتية مجردة، إلى نمط من أنماط الدعاية التي تركز فقط في الأحداث والقضايا التي تصب في خدمة مصلحة النظم السياسية وبقائها، حيث ينصرف دور وسائل الإعلام في هذه الدول والمجتمعات إلى نشر الجوانب الإيجابية، والترويج لسياسات وتوجهات الأنظمة الحاكمة، ويصبح المنطق الرئيسي الذي يحكم وسائل الإعلام في أداء هذه الوظيفة هو نشر ما يبشر المواطنين بالخير والأمل، وفي تجميل صورة ونمط أداء الحكومات، وهو الأمر الذي أدى مع مرور الوقت وتراكم الخبرة إلى إدراك الجماهير لهذه الحقائق وإلى تراجع وفقدان مصداقيتها في وسائل الإعلام.



٢

وظيفة تحليل الأحداث وتفسيرها: وهي وظيفة لا تقل في أهميتها عن الوظيفة السابقة، بل ربما تفوقها أهمية، إذ تنصرف هذه الوظيفة إلى طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام من خلال كتابها ومحلليها في التعليق على الأحداث وفي شرحها وتحليلها وتفسيرها، من خلال ربط الأحداث والقضايا والسياسات والخطط والبرامج المطروحة بسياقات إنتاجها وبالظروف والعوامل التي أدت إليها، الأمر الذي ينتقل بالجمهور من مجرد مرحلة الوعي والإدراك والمعرفة التي يمكن أن تؤديها الوظيفة الأولى إلى مراحل ومستويات أخرى أكثر أهمية تتمثل في فهم طبيعة الأحداث وخلفياتها وما يترتب عليها، وهي المسألة التي تؤدي إلى تبصير الجمهور بحقيقة ما يدور وبحدود دورها في المشاركة في صناعة السياسات العامة، وفي برامج وخطط التنمية المطروحة.

وبالرغم من أهمية هذه الوظيفة ودورها في خلق مجال عام مستنير ومتفاعل مع قضايا مجتمعه، إلا أن ثمة دراسات كثيرة تؤكد في الجانب الآخر، على أن هذه الوظيفة التي يفترض أن تقوم بها وسائل الإعلام وكتّابها ومحللوها، تقع هي الأخرى في دائرة السيطرة والتوجيه السياسي، من خلال التوظيف والاستعانة بكتاب وإعلاميين، يمارسون دورهم في تحليل وتفسير وفي التعليق على هذه الأحداث من منظور السلطة ونيابة عنها، في الوقت الذي يتم فيه تهميش الأصوات المعارضة، وتقليص فرص ومساحات النشر أمامها، وفي التضييق عليها، الأمر الذي يسفر في النهاية عن تغليب رؤية أحادية تصب في نفس الإطار الدعائي الذي سبق الإشارة إليه، وفي تغليب منطق السلطة ورؤاها وتصوراتها. وبالرغم من ذلك فإن التاريخ السياسي والاجتماعي لوسائل الإعلام لا يعدم وجود مثل هذه الأصوات المناوئة التي تحمل توجهات ورؤى مغايرة ومتميزة، حيث تشير الكثير من نتائج الدراسات والأدبيات التي تناولت علاقة الصحافة ووسائل الإعلام بالسلطة السياسية أن كثيراً من الأصوات النقدية سواء في وسائل الإعلام أو في الصحف ووسائل الإعلام المملوكة للأحزاب والشركات الخاصة، ووسائل الإعلام البديل التي تعبر عنها المدونات وشبكات التواصل الاجتماعي، قد استطاعت أن تخلق لنفسها هامشاً وتياراً، مهما قيل عن محدوديته والصعوبات والتحديات التي يواجهها، فقد نجح في أن يفرض نفسه وأن يمارس دوراً نقدياً ومهنيًا يستهدف في

الأساس صياغة عقول الجماهير والمواطنين وتبصيرهم بكل محاولات التضليل وتزييف الوعي التي يمارسها إعلام السلطة وإعلاميه، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى تشكيل نواة حقيقية لنوعية متخلفة من الجماهير أصبحت لديها رؤية في مواجهة ما يطرح وما يثار في وسائل الإعلام.



وظيفة تشكيل رأي عام واع ومستنير بما يحدث في المجتمع ويشترك في صياغته: والحقيقة أن هذه الوظيفة لا تنفصل كثيراً عن سابقاتها، بل إنها تمثل امتداداً طبيعياً لها، بل إن كثيراً من الكتاب والباحثين يعتمدون في كثير من الأحيان إلى الجمع بينهما، رغم وجود تباين حقيقي بينهما، على افتراض أن تحليل الأحداث وتفسيرها يؤدي بالضرورة إلى تشكيل رأي عام واع بما يحدث حوله، إلا أن فريقاً آخر من الباحثين والنقاد يميز بين هاتين الوظيفتين من منطلق أن وظيفة تشكيل رأي عام واع يقصد بها في الأساس انتقال المواطنين والجماهير من مجرد حالة الوعي والمعرفة والاهتمام، إلى مرحلة الحركة، وتشكيل قوة ضغط معنوية ملموسة ومنظمة، تتحرك وفق حسابات محددة وتجمعها رؤى مشتركة، لتحقيق أهداف معينة، على خلاف الوظيفة السابقة التي يمكن أن يقتصر مردودها في الأساس على مجرد حالة الاستنارة العقلية وخلق تيار أكثر وعياً بقضاياها وهموم مجتمعه.

ولعل المتابع لتاريخ وسائل الإعلام في المجتمعات المختلفة، المتقدمة، وتلك التي لا تزال في طور النمو، يستطيع أن يصل إلى حقيقة مؤكدة مفادها أن وسائل الإعلام وفي مقدمتها الصحافة تلعب دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام، وفي صياغة توجهاته وحركته، وأن هذا الدور يتأثر في مضمونه بكثير من العوامل والمتغيرات، لعل أهمها درجة التطور الحضاري والثقافي والاجتماعي والسياسي التي بلغتها هذه المجتمعات، وطبيعة نظرتها إلى دور وسائل الإعلام في المجتمع، ودرجة الحرية المسموح لوسائل الإعلام بها، وكذلك مدى إيمان هذه المجتمعات والأنظمة بأهمية دور الجماهير ومؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في رسم السياسات وفي صناعة القرارات، ومن هنا يتبين بسهولة لماذا تستطيع وسائل الإعلام في المجتمعات المتقدمة أن تمارس هذه الوظيفة بكفاءة وفاعلية مقارنة بنظيراتها في المجتمعات النامية، حيث تواجه وسائل الإعلام في هذه المجتمعات الأخيرة قيوداً كثيرة تحول دون قيامها بممارسة هذا الدور وهذه الوظيفة، لعل أهمها القيود الأمنية والتشريعية،

وقيود حرية الحصول على البيانات والمعلومات من مصادرها الرئيسية، وليس انتهاءً بظغوط وتدخلات السلطة السياسية في توجيه سياسات وسائل الإعلام وحدود المسموح والمحظور في الممارسة المهنية.

إلا أنه بالرغم من ذلك فإن المحلل والمتابع لحالة التطور التي أفرزتها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها المختلفة، وظهور وسائل الإعلام البديل، والصحف والمواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، سيدرك دون شك أن حالة التطور التي أفرزتها هذه الثورة قد أسهمت إلى حد كبير في تطور وظائف وسائل الإعلام التقليدية والمستحدثة، وأن المنافسة بين هذه الوسائل قد أدت في كثير من الأحيان إلى تحرير وسائل الإعلام التقليدية من سطوة الجمود الذي عاشت تزرز فيه سنين طويلة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تفعيل دورها ووظيفتها في تشكيل رأي عام ضاغط على أداء الحكومات والأنظمة في كثير من الأحيان وفي كثير من القضايا، حتى لو اختلفنا حول حدود هذا الدور ومضمونه ودوافعه، إلا أنه يؤشر في النهاية على إمكانية الاستفادة منه وتطويره لو توافرت الإرادة لذلك.



وظيفة المشاركة في صياغة الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع والحفاظ عليها: فمما لا شك فيه أن لكل مجتمع هويته الثقافية والحضارية، وأن هذه الهوية ليست قالباً أو نسقاً جامداً ومغلقاً، بل نظاماً ونسقاً مفتوحاً يتأثر ويؤثر في السياقات الحضارية والثقافية للمجتمعات والشعوب والحضارات الأخرى، في إطار حالة تفاعل مستمر، فمفهوم الهوية الثقافية والذاتية الحضارية ليس مفهوماً إستاتيكيًا، بل هو مفهوم دينامي قابل للتطور.

وبالرغم من ذلك تتفق كثير، بل معظم الدراسات السوسيوثقافية على أن لكل مجتمع خصوصيته الثقافية والحضارية، وأن هذه الخصوصية تنبع في الأساس من حالة توافق جمعي بين أبناء هذا المجتمع حول عناصر ومقومات هذه الخصوصية، من تراث ثقافي مشترك، ومن منظومة قيم وتقاليد وأنساق وأعراف ومعايير سلوك مقبولة ومعترف بها من أغلبية المواطنين، بل إن كثيرا من الدراسات تتفق على أن المجتمعات الحيوية، والحضارات الأكثر دينامية وفاعلية، تحتوي في داخلها على ثقافات فرعية، لها خصوصيتها أيضاً، وكلما كان المجتمع أكثر تطوراً على المستوى السياسي والاجتماعي

والحضاري، كلما مكن هذه الثقافات الفرعية من وسائل التعبير عن نفسها، باعتبارها مناطق قوة وتنوع وروافد إضافية تعمق جوهر الطابع الحضاري لهذا المجتمع أو ذلك، على خلاف النظم والحضارات التي يغلب على تشكيلها البنيوي الطابع القبلي التقليدي، إذ تنظر هذه الحضارات التقليدية إلى هذه الثقافات الفرعية باعتبارها من عوامل عدم الاستقرار والقلق، وباعتبارها تمثل تهديداً لآليات سيطرة الدولة على نظمها الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي نظرة رجعية متخلفة، تغلب اعتبارات الجانب والرؤية الأمنية في فهم مثل هذه الظواهر الاجتماعية والثقافية.

وتؤكد الدراسات والبحوث في مجالي الإعلام والاجتماع، على أن لوسائل الإعلام دوراً مهماً في صياغة الهوية الثقافية والحضارية للشعوب والمجتمعات والحضارات المختلفة، وفي دعم هذه الهويات الحضارية والثقافية والحفاظ عليها، وذلك من خلال عدد من الآليات والوظائف والأدوار التي تمارسها هذه الوسائل، يأتي في مقدمتها نقل التراث الثقافي والحضاري للمجتمع إلى جماهير وسائل الإعلام، ومحاولة خلق وعي مجتمعي بأهمية هذا التراث وضرورات الحفاظ عليه، وارتباطه بالشخصية القومية، وبجوهر حضارة هذه المجتمعات وتاريخها وتاريخ شعوبها، وكذلك من خلال نقد كافة الجوانب السلبية في منظومة القيم والتقاليد والمعايير السائدة، وفي تطويرها، وإبراز الجوانب المضيئة في تاريخ الشعوب والحضارات والدعوة إلى استلهاها والاستفادة منها، إضافة إلى محاولة تحقيق قدر من التواصل والتلاقح بين هذا التراث والطابع الحضاري وتراث وحضارات الشعوب الأخرى، والتقليل من حدة الصراعات والتنافر بين الثقافات الفرعية، ومحاولة تحقيق قدر من التواصل والتكامل بينها، وغيرها من أدوار ووظائف تؤديها وسائل الإعلام المختلفة، بالشكل الذي يسهم في صياغة الوجدان الجمعي للشعوب، وفي زيادة الترابط بينها، وفي تحقيق التواصل والانفتاح بينها وبين الحضارات الأخرى دون إفراط أو تفريط.

وتشير كثير من الدراسات إلى أن جوهر هذه الوظائف والأدوار التي تمارسها وسائل الإعلام في هذا الصدد لا بد أن تنصرف في الأساس إلى خلق حالة من الاعتزاز والفخر بالحضارة والتراث الثقافي الوطني، في مواجهة الثقافات والحضارات الأخرى، وبخاصة المركزية والمتفوقة منها، وليس حالة من الشعور بالدونية والاحتقار وجلد الذات، إذ أن ممارسة هذا الدور يؤدي مع مرور الوقت إلى فقدان الشعوب ثقافتها بنفسها وتاريخها، وإلى تبعيتها وذوبانها في الحضارات المتفوقة، بما يؤدي في النهاية إلى فقدان

خصوصيتها وذاتيتها الثقافية والحضارية، كما تحذر الدراسات في الجانب الآخر من خطورة استغراق الشعوب في الماضي وفي أسر التاريخ وفي إسهاماتها الحضارية السابقة دون محاولة منها للاستفادة من الماضي في تحقيق مكانة في الحاضر وفي التطلع نحو المستقبل.

وتؤكد نتائج الكثير من الدراسات الاجتماعية والثقافية التي أجريت في كثير من بلدان العالم النامي في أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا وآسيا، على أن وسائل الإعلام في كثير من هذه المجتمعات قد تخلت عن وظيفتها الرئيسية في صياغة الهوية الحضارية لمجتمعاتها وفي تشكيلها والحفاظ عليها وفي نقل تراث هذه المجتمعات وشعوبها إلى الأجيال الجديدة. وأكدت هذه الدراسات والأدبيات أن غلبة النزعة التجارية والرغبة في تحقيق الأرباح وتعظيم الوفورات الاقتصادية يمثل السبب الرئيسي وراء غياب هذا الدور وتراجعها، الأمر الذي أدى إلى فقدان كثير من هذه الشعوب، وبخاصة بين أجيالها الصغيرة، تراثها وخصوصية طابعها الحضاري، وأدى إلى سيادة منظومات التغريب والاعتراب بين هذه الأجيال، نتيجة لفشل وسائل الإعلام في ممارسة هذا الدور، الأمر الذي أثار في ساحات النقاش الأكاديمي والمجتمعي كثيرا من التساؤلات الحائرة التي ما زالت مستعصية على الحسم، تدور معظمها في فلك تساؤل رئيسي مؤداه: من نحن؟ وكيف نستعيد حالة الشعور الوطني الجمعي بمفردات وعناصر هويتنا الثقافية والحضارية وروافدها ودورها في ربط الحاضر بالماضي والمستقبل في آن واحد معا؟ وهي الأسئلة التي يجب على المثقفين والمفكرين والعلماء ووسائل الإعلام أن يسهموا في البحث عن إجابة سريعة وورصينة عليها.



٥ وظيفة المشاركة في رسم السياسات وخطط التنمية وبرامجها: فوسائل الإعلام في المجتمعات المختلفة شريك أساسي في رسم السياسات وخطط وبرامج التنمية المختلفة، وهي وظيفة رئيسية من الوظائف التي يفترض أن تضطلع بها وسائل الإعلام، وتزداد أهمية هذه الوظيفة والحاجة إليها كلما كانت المجتمعات تمر في تاريخها السياسي والاجتماعي بمرحلة تحول، إذ تزداد الحاجة إلى دور وسائل الإعلام في مناقشة مسارات التحول وفي مناقشة الخطط والبرامج المختلفة المطروحة، ولا يقتصر دور وسائل الإعلام هنا على مجرد إمداد الجمهور والقراء بالمعلومات والحقائق، وتزويدهم بالمعرفة

اللازمة لمقتضيات المشاركة، ورفع مستوى الوعي لديهم، وإنما يمتد دورها إلى طرح البدائل المختلفة، وإلى تقييم البرامج وخطط التنمية المستهدفة، ومحاولة التعرف على مردودها ونتائجها المتوقعة، وذلك من خلال فتح قنواتها وصفحاتها للخبراء والمفكرين من كافة التيارات والقوى السياسية والاجتماعية السائدة، ومن خلال استعراض وتقديم خبرات وتجارب الشعوب والأمم المتقدمة والناهضة، وكيفية الاستفادة من هذه التجارب والدروس، بل إن الأمر يتجاوز ذلك كله إلى نقد السياسات والبرامج والخطط الموضوعية، وكشف ما بها من جوانب قصور، إضافة إلى محاولة تقديم قراءة أمينة لأولويات الجماهير وقضاياها وتطلعاتها، وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك حتى تكون وسائل الإعلام بمثابة حلقة الوصل بين هذه الجماهير وبين السلطة وأنظمة الحكم، وحتى تكون معبرة بصدق عن الرأي العام وتوجهاته.

ولعل في قراءة التاريخ السياسي والاجتماعي للوسائل الإعلامية ودورها في المجتمع ما يؤكد بوضوح أن هذه الوسائل قد استطاعت في مراحل كثيرة وفي مجتمعات ونظم سياسية واجتماعية متباينة أن تمارس هذا الدور بوضوح، وبخاصة في ظل الأنظمة الديمقراطية، وحتى في ظل الأنظمة شبه الديمقراطية الوطنية التي تؤمن بضرورات تنمية مجتمعاتها وتطويرها والنهوض بها، إلا أن هذا الأمر يختلف كثيراً في النظم السياسية والاجتماعية المتخلفة والمستبدة، التي لا تؤمن بضرورات مشاركة شعوبها ووسائل إعلامها في التنمية، إذ تنظر هذه النظم والمجتمعات إلى دور الشعوب ووسائل الإعلام بها نظرة قاصرة ومحدودة، قوامها أن هذه الشعوب ووسائل إعلامها ليس عليهما إلا دعم رؤية السلطة، وبرامجها ومشروعاتها والتسليم بها، والتسويق لها، ترويجها وتبريرها والدفاع عنها، ومن ثم تصبح أي محاولة لمناقشة هذه البرامج والتصورات والخطط والرؤى المطروحة، أو نقدها، أو تقديم بدائل لها، هو في منزلة التآمر، بل وربما الخيانة الوطنية، ولعل نظرة مدققة ومتأنية إلى ما يعتمل ساحة النقاش العام والمجال العام في مصر وغيرها من الدول والأنظمة العربية، ما يدل على صدق هذه الرؤية وموضوعيتها، الأمر الذي يترتب عليه في النهاية تكريس نفس منظومات التخلف السائدة، وغلبة الرؤية الأحادية على برامج وخطط التنمية، وفشل جهود الإصلاح وعمليات التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتآكل شرعية النظم الحاكمة وعدم رضا الجماهير عنها.



١ وظيفة الرقابة على أداء مؤسسات المجتمع وهيئاته وكشف جوانب الفساد والقصور بها: فمما لا شك فيه أن لوسائل الإعلام ومن بينها الصحافة، دورًا مهمًا في الرقابة على أداء هيئات المجتمع ومؤسساته، وممارسة دور نقدي إزاء أداء هذه الهيئات والمؤسسات، قوامه الرئيسي كشف أوجه ومظاهر الفساد والانحراف والقصور بها، وهي الوظيفة التي اصطلح على تسميتها في الأدبيات الغربية بوظيفة (الحارس الأمين) أو (كلب الحراسة watch dog)، حيث تنظر المجتمعات الديمقراطية إلى الصحافة ووسائل الإعلام باعتبارها أحد أهم أدوات الرقابة، مثلها في ذلك مثل البرلمان والمجالس النيابية، فالصحافة ووسائل الإعلام تمارس هذا الدور نيابة عن جمهورها وعن الشعب، وينظر إليها في هذا الصدد باعتبارها أحد أهم الآليات والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الشفافية، وتفعيل قيم الرشد والمحاسبة، إلا أن هذا المنطق السائد في هذه الدول المتقدمة، والذي لا يمكن اعتباره مثاليًا في التطبيق بالضرورة، يكاد يكون غائبًا في معظم الدول النامية، وفي كثير من وسائل إعلامها، وبخاصة المملوكة للدولة، أو حتى الموالية لها، إذ ما زالت هذه النظم والمجتمعات تنظر إلى وسائل الإعلام بها باعتبارها مرفقًا من مرافق الدولة، ومؤسسات من مؤسسات السيطرة والضبط الاجتماعي من منظور السلطة، ولا تنظر إليها باعتبارها مؤسسات مستقلة، ووسيلة من وسائل الرقابة وركيزة من ركائز الديمقراطية، لذلك تتراجع هذه الوظيفة في كثير من هذه المجتمعات إلى حد كبير، نتيجة للقيود السياسية والتشريعية والتدخلات الأمنية والتضييق المفروض على وسائل الإعلام، ونتيجة لغياب الشفافية وحرية تداول البيانات والمعلومات بها، والمحصلة النهائية لكل هذه العوامل وغيرها أن وسائل الإعلام في كثير من مجتمعات العالم النامي ومن بينها الدول العربية، لا تستطيع القيام بهذه الوظيفة وهذا الدور على الوجه الأكمل، صحيح أن قراءة تاريخ وسائل الإعلام وتاريخ الصحفيين والإعلاميين تؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن ثمة تيارًا من الصحفيين والإعلاميين لا يألو جهدًا في محاولة القيام بهذا الدور وهذه المهمة، وأن هذا التيار استطاع أن يخلق لنفسه مساحة وهامشًا بين التيار الرئيسي المسيطر والموالي، إلا أن القيود والضغوط وحالة التضييق والحصار والمطاردة والتهميش التي تطال أنصار هذا التيار، تجعل الشعور به، وتأثيره في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي محدودًا للغاية.

وتؤكد الدراسات الحديثة أن التطورات التي أفرزتها الثورة التكنولوجية الراهنة وما أتاحتها من وسائل إعلام بديل، وما أسهمت به من توسيع هوامش الحريات السائدة في كثير من دول العالم الثالث رغما عن السلطة، قد أتاحت لهذا التيار النقدي من الإعلاميين والصحفيين ومن الجمهور ممن يسمون اليوم بـ(المواطنين الصحفيين)، إمكانية الاستفادة من منجزات هذه الثورة وتطبيقاتها المختلفة والمتطورة، والمجانية أو محدودة التكاليف، في تعظيم هذه الوظيفة وفي تطويرها، وأصبحت وسائل الإعلام الجديدة، رغم مراقبتها أيضا واستهداف نشاطاتها تمارس هذا الدور بشكل ربما يفوق وسائل الإعلام التقليدية نفسها، ولعل في كشف الكثير من قضايا الفساد والانحرافات التي مارسها كثير من المؤسسات والأجهزة، على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية في مرحلة ما قبل ثورة يناير وما بعدها، ما يؤكد على هذه الحقيقة، ولعل الدور الذي لعبته هذه الوسائل في التبشير بالثورة وفي الدعوة إليها وفي حشد القوى الثورية إبانها، ما يؤكد على ذلك أيضا.

الصحافة الاستقصائية ومنظور تنموي بديل... لماذا الآن؟

اختلف الباحثون وأبناء الجماعة المهنية من الصحفيين والإعلاميين حول تقديم مفهوم واحد محدد للصحافة الاستقصائية، إذ يعتبرها بعضهم نمطاً معيناً من أنماط التغطية الصحفية، يمثل امتداداً لما اصطلح على تسميته في دراسات الإعلام وأدبياته، بتيار الصحافة التفسيرية المتعمقة، (in-depth reporting pattern)، التي تركز في أساليب عملها وأنماط تغطياتها ومعالجاتها على مداخل التحليل والتفسير والمعالجات المتعمقة للظواهر والأحداث، من خلال زيادة الانشغال بأسبابها والعوامل المؤثرة التي أدت إلى وقوعها، وبيان تداعياتها ونتائجها، وربط كل ذلك بسياقات إنتاجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف تقديم خدمة صحفية تليق بالقارئ، وتليق بالصحافة ومكانتها، في ظل المنافسة الشرسة التي تواجهها من وسائل الإعلام المختلفة، وهو التيار والرؤية التي تبناها بعض الباحثين والأكاديميين في إطار المدرستين الأكاديميتين الغربية والعربية، وإن كانت هذه الرؤية قد سادت كتابات بعض الباحثين الغربيين في مرحلة مبكرة من ستينيات القرن العشرين، مع دخول صناعة الصحافة المطبوعة في أزمتها الاقتصادية، وأزمة علاقتها مع جمهورها منذ ذلك الوقت وحتى الآن، بشكل أوضح وفي مرحلة مبكرة جداً مقارنة بنظرائهم من الباحثين في إطار المدرسة العربية، في الوقت الذي يعتبرها البعض الآخر منهجاً مختلفاً في العمل ورؤية متميزة، تتجاوز حدود التغطيات والمعالجات المتعمقة التي يفترضون أنها مكون رئيسي وأساس من

أساسيات العمل الصحفي لا يجب النظر إليها باعتبارها أمرًا آخر، حتى لو طال أمد التفریط فيها، وينظرون إلى الصحافة الاستقصائية باعتبارها تلك الصحافة المعنية في الأساس بالكشف عن أوجه الفساد والانحرافات والقصور في أداء مؤسسات المجتمع وهيئاته، وفي محاربة هذا الفساد وفضحه والتصدي له، تلك الصحافة التي تمارس دورا رقابيا ونقديا يوازي دور البرلمانات والمجالس النيابية، وبالشكل الذي يمكن الصحافة من أداء رسالتها في الحفاظ على موارد المجتمع، وفي مساعدة الأجهزة والمؤسسات الرقابية الأخرى في أداء دورها.

وأيا ما كانت الرؤى والتباينات التي تسود بين أنصار هذا الفريق أو ذلك، فإن ثمة اتفاقاً بين الفريقين على أن الصحافة الاستقصائية هي نمط من الصحافة التي تميل إلى المعالجات التفسيرية المتعمقة، وأنها تركز في كثير من أولويات عملها على كشف أوجه الفساد والانحرافات في المجتمع ومواجهتها، سواء كان ذلك من خلال منهج خاص ورؤية وأساليب عمل محددة، أو من خلال تطوير تكتيكات الصحافة المستخدمة وتوظيفها في معالجة القضايا بشكل مختلف ونقدي. ويتفق كثير من الباحثين والإعلاميين على أن السمة الرئيسية الإضافية المميزة للصحافة الاستقصائية تتمثل في كونها صحافة موثقة، تعتمد في عملها على توثيق المعلومات والآراء، وعلى توثيق القضايا التي يتم معالجتها والكشف عنها وتفصيلها وعناصرها وجوانبها المختلفة، كما يتفق الباحثون على كونها تستند في الأساس إلى خطة عمل ممتدة وطويلة الأجل، تجعلها تخرج عن نمط الصحافة العادية والمعالجات العادية في كونها لا تخضع لضغوط ومتطلبات ظروف الإنتاج وعصر الوقت.

وتؤكد الدراسات والأدبيات الحديثة على أن الصحافة الاستقصائية أصبحت تياراً ومدرسة مستقلة لها مناهجها وأدوات وأساليب العمل الخاصة بها، وأن ثمة اتفاقاً يكاد يكون عاماً بين الباحثين اليوم حول ضرورتها وأهميتها، ودول كونها نمطاً مغايراً ومتميزاً من الصحافة، تشكل عملية كشف الفساد والانحرافات ومواجهتها جوهره الحقيقي، بعد أن أثبتت التجارب أن الفنون التفسيرية والاستقصائية مثل التحقيقات والحملات الصحفية، والتجارب الميدانية، لا تلتزم بنفس الضوابط والمعايير والقيود الصارمة التي يفترض أن يلتزم بها الصحفيون الاستقصائيون في عملهم، وهي نتيجة تحسم كثيراً من الجدل وتباين الرؤى التي كانت قد وقعت في مراحل سابقة وربما تمتد حتى الآن، وهو ما سوف نتطرق إليه تفصيلاً عند الحديث عن الصحافة الاستقصائية ومناهج عملها وأساليبها وأدواتها، في الباب المخصص لهذا الغرض، إلا أن ما يعيننا الآن في هذا الصدد هو الإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح في عنوان هذا المبحث... لماذا الصحافة الاستقصائية الآن؟ ولماذا الصحافة الاستقصائية من منظور تنموي؟

الحقيقة التي لا ينبغي إنكارها أو جردها أن ثمة اجتهادات كثيرة قدمها باحثون وأكاديميون، ومؤسسات صحفية وإعلامية ومنظمات مجتمع مدني، بل منظمات ومؤسسات دولية، في صياغة أدلة وكتب ورسائل متميزة حول مفهوم الصحافة الاستقصائية وضوابطها ومعايير ومناهج وأساليب عملها، وبرغم إدراكنا لأهمية هذه الجهود وتميزها والاستفادة الحقيقية منها، إلا أنها في مجملها قد تناولت هذا الموضوع من منظور مهني في الغالب، وقليل منها تناولته من منظور مهني وأخلاقي وتشريعي، إلا أنها في مجملها قد أغفلت المداخل التنموية في الربط بين هذا النمط من الصحافة، وبين حقيقة وأهمية دورها في التنمية، وفي دعم سياسات وبرامج الإصلاح والتغيير، لذلك أنشغلت معظم هذه الأدلة وتطبيقات عملها بقضية رئيسية تتمثل في الكشف عن الفساد ومظاهر القصور والانحرافات في مؤسسات المجتمع وهيئاته، دون تطوير أولوياتها بشكل كبير، ودون تطوير أساليب ومناهج وطرق عملها، بل إن توجه كثير من ممارسات هذا التيار نحو الانشغال ببعض القضايا البيئية والصحية والمجتمعية مدفوع في الأساس باعتبارات وقيود سياسية وأمنية، وباعتبارات صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات حول قضايا الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني التي ترزح بها مجتمعات العالم الثالث، ومن ثم فإن ذلك في نظرنا لا يشكل لدى هذا التيار، وبخاصة في مصر وفي عالمنا العربي، وفي كثير من الدول النامية أولوية حقيقية، رغم أهمية هذه القضايا وخطورتها وتأثيراتها، وهو الأمر الذي دفع بفريق العمل، في إطار هذا المشروع والمشاركين في إعداد هذا الدليل، إلى تبني هذه الرؤية، باعتبارها منحنى جديدا يضيف إلى ما سبق من تراث وتراكم، ولا يخضع منه أو يقلل من شأنه، بل يضيف إليه ويسعى إلى تطويره والتكامل معه.

ولعل فيما سبق وفصلناه حول طبيعة الوظائف والأدوار التي يمارسها الإعلام التنموي في المجتمعات المختلفة، ما يؤكد على أهمية هذا المنظور وهذا المدخل وهذه الرؤية، إذ تعد الصحافة الاستقصائية من منظورنا العلمي أحد أهم وسائل التغيير وأدواته، وأحد أهم وسائل الرقابة ونشر قيم الشفافية والنزاهة والحوكمة وقيم المحاسبة وديمقراطية الإدارة ورشدها، وهي القيم والمتطلبات الأساسية التي لا بد أن تركز عليها أي محاولة حقيقية للإصلاح، وأي جهود وطنية تصبو إلى التغيير والنهوض والارتقاء بالمجتمع ومؤسساته وهيئاته، لذا ومن هذا المنطلق يتبنى فريق العمل هذا المنهج، في مرحلة تمثل أحد أهم مراحل التحول التي يشهدها المجتمع المصري بعد ثورتين عظيمتين لم تحققا حتى الآن أيًا من أهدافهما وشعاراتهما، نتيجة لغياب الرؤية، ونتيجة لاستمرار نفس الرؤى والأنساق ونفس المناهج القديمة، التي لا تأخذ في اعتبارها حقيقة الدور الذي ينبغي أن تلعبه الصحافة ووسائل الإعلام في المجتمع، ولا تؤمن بأهمية مشاركة

جميع القوى السياسية والاجتماعية في تحمل أعباء التغيير والنهوض ولا في رسم سياساته وتحديد توجهاته ومساراته، في الوقت الذي ما زالت تشير فيه تقارير الأجهزة الرقابية الرسمية، وتقارير المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، إلى زيادة معدلات الفساد ومظاهر الانحرافات في أداء الهيئات والمؤسسات والأجهزة المختلفة، وإلى تفاقم ظاهرة تبديد الموارد وإهدارها، وسوء استغلال النفوذ، وانتشار قيم الوساطة والمحسوبية، وإقصاء الكفاءات من العناصر الوطنية من المعارضة والمستقلين وتهميش دورهم، وتراجع مؤسسات الدولة عن دورها الذي يحدده الدستور والقوانين والتغول عليها، ووجود كثير من المؤشرات الخاصة بتوجه الدولة نحو تحرير الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والمرافق، وانحيازها للسافر لطبقة رجال المال والأعمال على حساب دورها ومسئوليتها الاجتماعية التي حددها الدستور بوضوح، وغيرها من قضايا ومشكلات وتحديات، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه المرحلة الراهنة تتطلب من المعنيين بقضايا الإصلاح والتغيير، والمؤمنين بدور الصحافة ووسائل الإعلام وكافة القوى السياسية والاجتماعية في المشاركة في تحمل أعبائه، والعمل بصورة أفضل ومن خلال مداخل تنموية متطورة وبديلة، لا تستهدف الصدام مع السلطة في الأساس، وإنما تستهدف خلق مناخ ملائم ومواتٍ للتغيير، وخلق رأي عام مساند لتوجهات الإصلاح، رقيب عليه، حتى لا نعود من جديد إلى نفس المربع (صفر) الذي أقمنا فيه سنوات وعقود طويلة أدت إلى ما آلت إليه الأوضاع الآن.

تطور الصحافة الاستقصائية ودورها في مواجهة الفساد:

ظهرت الصحافة الاستقصائية مع بداية تطور مفهوم ودور الصحافة في المجتمع واتجاهها في الإبراز والتركيز والتحري عن قضايا معينة تحدث في المجتمع، وبخاصة جوانب الانحراف والفساد ونتيجة لذلك سمي محررو هذا اللون بالمنقبين عن الفساد، وقد أطلق هذا الاسم على مجموعة من الصحفيين، الذين قادوا حملات صحفية مهمة ضد الفساد، واعتمد هؤلاء الملقبون بـ (المنقبين عن الفساد)، في حركتهم الصحفية على نشر التحقيقات الصحفية الكاشفة، المبنية على وثائق رسمية، وخاضعة لمراقبة الخبراء، وبرزت حركة المنقبين عن الفساد كقوة مهمة عام ١٩٠٦، واستمرت تتنامى ويزداد دورها وتأثيرها حتى تأسس اتحاد المندوبين والمحريين الاستقصائيين في أمريكا عام ١٩٧٦، كجماعة صحفية لا تهدف إلى الربح، وذلك على يد مجموعة من المحريين الاستقصائيين بهدف تشجيع الصحافة الاستقصائية وتنميتها.

وتستخدم الصحافة الاستقصائية الآن بشكل متسع في مجالات كشف الفساد في المجتمع وتقديم الرؤية الاستقصائية الشاملة التي لا تستطيع أن تقدمها وسائل الإعلام الأخرى، وقد صاحب هذا نمو متزايد في توظيف الحاسبات الإلكترونية لأغراض تصنيف المعلومات والبيانات الكثيرة التي يحصل المحررون الاستقصائيون عليها، وتحليلها بشكل يساعدهم على الوصول إلى خلاصات كمية دقيقة.

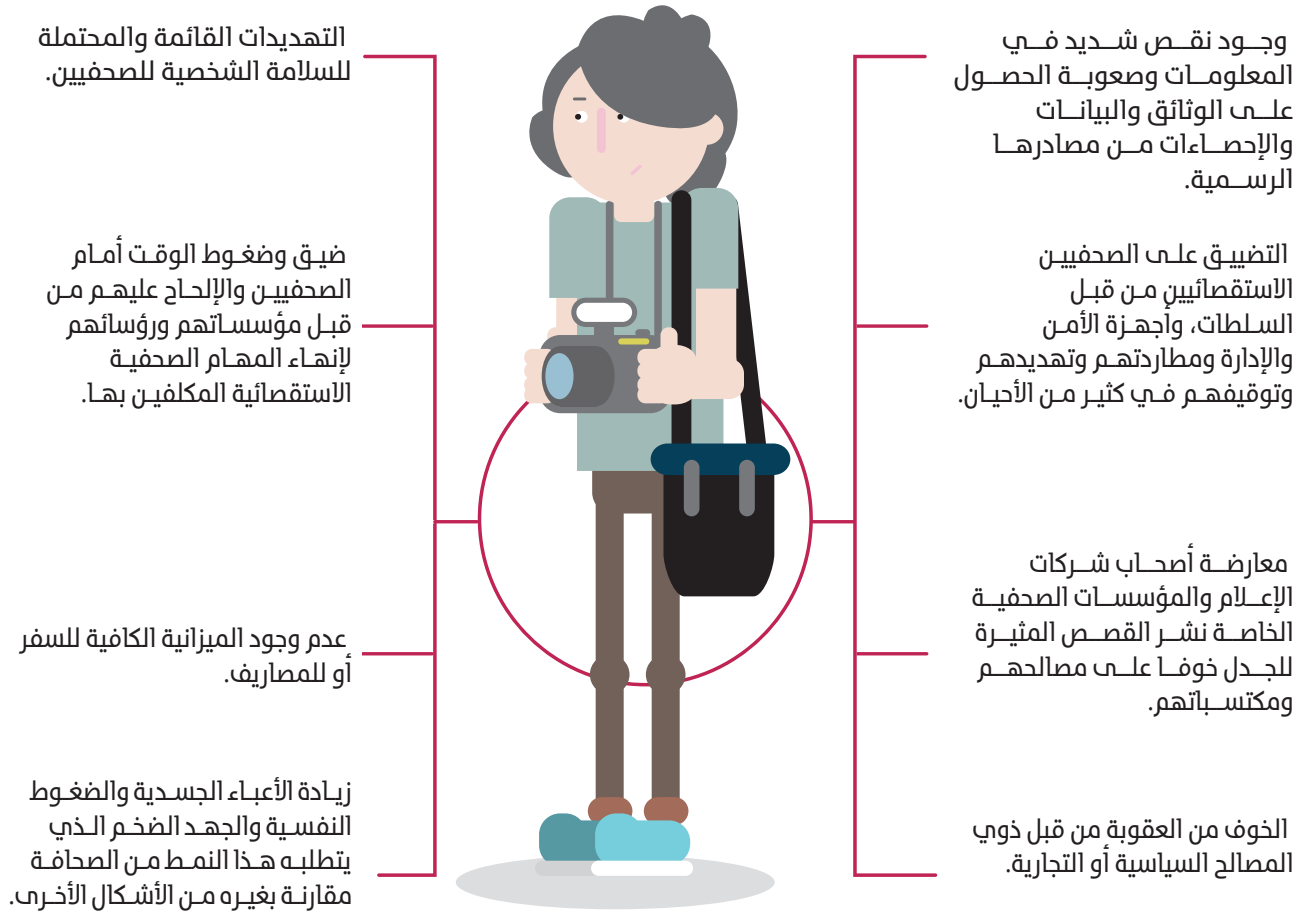
وقد أصبحت اليوم المنافسة قوية على الصحافة الاستقصائية، في جميع الصحف الأمريكية الكبرى والصغرى التي يوجد بها أقسام وفرق عمل استقصائي، بل عن بعض الوكالات الصحفية الكبرى مثل وكالة «أسوشيتدبرس»، التي استحدثت أخيراً وقد جاء هذا التيار بعد توسع الجرائد في الإبراز والتركيز والتحري عن قضايا معينة، أو موقف أو أمور تحدث في المجتمع وبخاصة جوانب الانحراف والفساد، وتمتاز أعمال هذه المدرسة بأنها تحتاج إلى الوقت والخبرة والتكاليف، ولكنها تخرج القراء عن الملل، وتستخدم التغطية الاستقصائية الآن بشكل متسع في مجالات كشف الفساد في المجتمع والنقد، وقد صاحب هذا نمو متزايد في توظيف الحاسبات الإلكترونية لأغراض تصنيع المعلومات والبيانات الكثيرة التي يحصل المحررون الاستقصائيون عليها وتحليلها بشكل يساعد على الوصول إلى خلاصات كمية دقيقة منها. (علم الدين، ٢٠١٠، ٢٩-٣٣).

والحقيقة هي أن كافة الأدبيات قد اتفقت على أنه ليست هناك أية حدود زمنية ومكانية للاستقصاء، لا سيما إذا كان مهنيًا وقانونيًا، ويصب في خدمة الصالح العام، ولا يقوم على نوايا مبيتة، وعواطف شخصية، فعلى صعيد الزمن يمكن استقصاء الماضي والحاضر وآفاق المستقبل، فالحادث الذي راحت ضحيته «الأميرة ديانا» في باريس عام ١٩٩٧، ما زال ينقب فيه صحفيون استقصائيون من مختلف دول العالم.

ويمكن للصحفي المستقصي استخدام كل الطرق المشروعة والأساليب التقنية الحديثة لكشف الستار عن الجرائم المختلفة، لا سيما وأن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تقدم خدمات فائقة في هذا المجال، يضاف إليها ما تقدمه الوسائل التقنية الحديثة كالبريد الإلكتروني والكاميرات الرقمية وآلات التسجيل والاتصال الحديث. قسمًا خاصًا بالتحقيقات الاستقصائية.

واقع الصحافة الاستقصائية في العالم العربي والتحديات التي تواجهها:

ونتيجة لخطورة الدور الذي تلعبه الصحافة الاستقصائية في كشف الفساد ومواجهة الانحرافات وأشكال القصور السائدة في المجتمع ومؤسساته وهيئاته وأنظمتها المختلفة، فمن الطبيعي والبدهي أن هذا النمط من الصحافة سوف لا يلقى القبول أو الترحاب المتصور والمتوقع، وبخاصة من كل هؤلاء الذين يمارسون الفساد، أو يدعمونه أو يستفيدون من بقائه، على خلاف الجمهور والرأي العام، لذا تواجه الصحافة الاستقصائية في كثير من المجتمعات، وبخاصة غير الديمقراطية منها، الكثير من العقبات والتحديات والعراقيل التي قد توضع عمدا في سبيل منعها من القيام بدورها المناط بها، ويمكننا الوقوف على جملة العقبات والتحديات التي تواجه الصحافة الاستقصائية وبخاصة في عالمنا العربي على النحو الآتي: (المكتب العربي للقانون، ٢٠٠٨، ٤٥).



ويضيف أحد الباحثين (حسين ربيع، ٢٠١٢) إلى أن الصحافة الاستقصائية في الدول العربية تواجه بصورة عامة مجموعة من العوامل والتحديات تمنع ظهور هذا النوع من الصحافة بمفهومه الشامل، أو تحد منها، وتتمثل هذه العوامل في:

١ قوانين النشر التي ترهب أي عمل صحفي جاد يتعرض للفساد، وبخاصة فساد النخبة التي تمثل جماعات ضغط داخل المجتمع.

٢ افتقار الصحف إلى سياسات تحريرية للقيام بمثل هذا الدور من قبل كوادر صحفية تمتلك الكفاءة العالية للقيام بحملات الاستقصاء.

٣ عدم تجاوب الأنظمة السياسية بشكل كبير مع ما تناوله الصحف عن وقائع وحملات الفساد، فغالبًا لا تؤدي الحملات في الصحف بالفعل لمحاكمات حقيقية لرموز الفساد أو لتخليهم عن مناصبهم بعد أن تحوم حولهم الشبهات، وفي الغالب تنتهي هذه الحملات بحفظ قضاياها، وبخاصة إذا لم يكن للنظام السياسي مصلحة في ذلك، وباستثناء ذلك يمكن أن نطلق على ما يطرح في الصحافة من أشكال استقصائية بأنها موضوعات شبيهة بالصحافة الاستقصائية لم تصل بعد إلى هذا المفهوم سواء من حيث الشكل أو المضمون.

ومن أجل ذلك وضعت منظمة الشفافية العالمية صيغة مُرضية لصحافة عربية تواجه الفساد، اشتملت على مجموعة النقاط التالية: (منظمة الشفافية العالمية: www.transparency.org)

١ القيام بعملية مراجعة شاملة للقوانين المختلفة المتعلقة بتقييد الحريات، وإلغاء قوانين المطبوعات المقيدة للحريات، وتبني حملات وطنية لإقرار قوانين حرية الوصول إلى المعلومات.

٢ حملات توعية للمجتمع المدني بضرورة حرية الصحافة، وبالتالي خوض معركتها، لكونهما يمثلان حلفًا واحدًا.

٣ حث القطاع الخاص على إصدار الصحف لكونها خط دفاع مهم ضد الفساد الذي يشوه العملية الاقتصادية ويوجهها نحو الاحتكار، والربح غير المشروع في كثير من الأحيان.

٤ فك الارتباط بين الصحافة والحكومات بتضمين القوانين المدنية مواد تمنع الحكومات من التملك في الصحافة.

٥ الحث على تأسيس نقابات وتجمعات تدافع عن الصحفيين وتقوم بالتعاون المشترك بين النقابات العربية والأجنبية في هذا الأمر.

- ٦ الترويج للصحافة الاستقصائية بوصفها الأهم في فضح قضايا الفساد في المجتمع.
- ٧ إقرار قوانين تشجع المنافسة وتمنع الاحتكار في السوق الإعلامية.
- ٨ العمل على إقناع المؤسسات الصحافية بتخصيص صفحات لمتابعة قضايا الفساد، وحث مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم صحف متخصصة في محاربة الفساد.
- ٩ تخصيص جوائز سنوية لأحسن موضوعات عن محاربة الفساد، أو لأشخاص ياربون الفساد، ويتفرغون لمواجهة هذا الوباء الذي يفكك المجتمع ويتسبب في نتائج مريعة في كافة مجالاته وقطاعاته.
- ١٠ تشجيع عقد دورات لتدريب الصحفيين على الصحافة الاستقصائية المتخصصة وسبل كشف قضايا الفساد.

فعلاقة الصحافة بالنظام هي التي تحدد بشكل كبير مدى تطور هذا النوع من الصحافة، وهناك نماذج لأشكال استقصائية شبيهة بالصحافة الاستقصائية الغربية في الصحف المصرية، إلا أن هذه التحقيقات غالباً ما انتهت بحظر النشر من قبل النائب العام، أو بإدانة وجس الصحفيين.



التحديات التي تواجه الصحفيين الاستقصائيين في المجتمعات المختلفة:

وبشكل عام يواجه الصحفيون الاستقصائيون كثيراً من التحديات والعقبات في مختلف دول العالم، مع تباينات في درجة هذه التحديات، حسب درجة الحرية والتقدم والديمقراطية التي حققها هذا المجتمع أو ذلك... (فالحقيقة مكلفة)، كما قال الصحفي الأسترالي «جوليان أسانج» مؤسس موقع (ويكيليكس WikiLeaks)، الذي انطلق في عام ٢٠٠٦، وأقام قاعدة بيانات تتضمن أكثر من ١,٢ مليون وثيقة، حتى أنه قال: «ها أنا لا أملك بيتاً أعيش فيه مثل باقي الناس، وأراني متنقلاً من بيت صديق إلى آخر حول العالم... لكنني لا أخاف على نفسي، وإنما أخاف على مصادري، والأشخاص الذين يعملون معي». ويجسد ما يعاني منه هذا الصحفي الأسترالي -إن صح- شيئاً يسيراً مما يعاني منه صحفيو الأعمال الاستقصائية المتعمقة من متاعب جمّة. وفيما يلي سوف نوجز أبرزها باختصار على النحو الآتي:



١ **الحاجة إلى المال والتفرغ:** الاستقصاء الصحفي يحتاج إلى عمليات إعداد وتحضير، قد تستغرق فترات زمنية طويلة، ويقتضي الإنفاق عليها، وعلى خطواتها المتلاحقة، سواء في الانتقالات، أو الإقامة، أو الأدوات الصحفية، أو مراحل العمل، وقد تعتذر المؤسسة الصحفية عن تدير هذه التكاليف، بل وتعتذر أحياناً عن تفرغ الصحفي لتلك المهمة (!) بدعوى ترشيد النفقات، وحاجة العمل إلى الصحفي لإنجاز موضوعات أخرى (!). وتلك رؤية قاصرة من مدراء التحرير ورؤساء الأقسام، وقد يكون السبب فيها الرغبة في عدم صنع كفاءات تهددهم في مناصبهم، التي حصل بعضهم عليها دون وجه حق، ودون توفر أي معايير للكفاءة والأهلية.



٢ **ضعف القدرات المهنية للصحفي:** كضعف قدرته على البحث عبر النت، أو العمل الميداني، أو عدم تمتعه بذكاء اجتماعي يكفي في مواجهة المواقف المختلفة، أو عدم قدرته على الوصول بجميع مكونات العمل الاستقصائي إلى بر السلامة، أو فقر قاموسه اللغوي، برغم أن العمل الاستقصائي يحتاج إلى ذخيرة لغوية، ومعرفية هائلة... وذلك كله يؤثر -لا شك- في العمل الاستقصائي في النهاية.



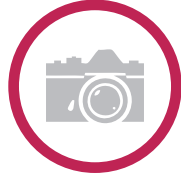
٣ **التسلح بالأدوات التكنولوجية:** فلا بد من أن يتسلح المحرر الاستقصائي بأدوات تقنية عالية الثمن (كاميرا رقمية، وموبايل حديث، ولايتوب... إلخ)، وقد يحتاج إلى تمويل يمكنه من السفر، من أجل تقصي واستخلاص حقائق معينة، في حين أن الصحافة العربية لا تؤمن بفكرة الموضوع «الممول»، لأنها تؤمن فقط بالموضوع «الممول»!



٤

ممارسة الضغوط على المحرر: وقد يتمثل ذلك في محاولة احتواء الصحفي، وإثنائه عن السير قُدماً في تنفيذ الموضوع، بشتى وسائل الترغيب والترهيب، وقد يتم في وقت لاحق رفع دعاوى السب والقذف ضده، أو التقدم ببلاغات بحقه أمام أكثر من جهة... النائب العام، المجلس الأعلى للصحافة، نقابة الصحفيين، المؤسسة الصحفية التي يعمل بها... إلخ، من أجل إرهاقه، وممارسة ضغوط شاملة عليه، لكي يتنازل عن المضي في العمل الصحفي الذي ينجزه. (صحفيون كثيرون يتعرضون لهذا النوع من تحريك الدعاوى القضائية، كنوع من الابتزاز والإرهاب، والعاصم فيها هو تسليح الصحفي بالوثائق والمستندات، أو تتم ملازمة الصحفي في كل مكان كظله، من خلال الأجهزة الرسمية، ومحاولة التحكم في مسار عمله، ومنعه من لقاء مصادر معينة، أو توجيهه للقاء مصادر (آمنة) تابعة لتلك الأجهزة... أو أن يتم اتهام الصحفي باقتحام المكان دون إذن، أو بأنه يعمل لحساب استخبارات أجنبية أو اتهامه بالاعتداء على جهات رسمية... إلخ.

بل قد تمارس مؤسسته الصحفية - نفسها - ضغوطاً عليه، عبر رئيس القسم، أو مجلس التحرير، أو إدارة الشؤون القانونية... لأسباب غير مفهومة! وفي هذا السياق يحدث أحياناً أنه عندما يعلم بعض المسؤولين بنية الصحفي إنجاز التحقيق بمعالجة لا ترضيه أو تسبب له متاعب فإنه يسارع بمحاولة تليفيق جرائم جنائية للصحفي، وقد تقوم الأجهزة الحكومية، وحتى الخاصة، باحتجاز الصحفي، في هذه الحالة، أو تقديم شهادة مزورة ضده.. فيتم احتجازه، وتتسلمه أجهزة الشرطة، وقد يتم السير في طريق مقاضاته، إذا لم يجد مؤسسة قوية، ونقابة تحميه. وهكذا فإن رفع دعاوى على الصحفي بالقذف والسب، أو التكذيب الرسمي من المسؤولين والجهات الرسمية أمر وارد جداً بعد نشر العمل الاستقصائي. (يتكرر سيناريو إنكار حقائق الموضوع، ويتهم الصحفي بأنه مغرض أو يعمل لحساب طرف منافس)، لا سيما إذا كان العمل الاستقصائي يكشف عورات قرار حكومي، أو سياسات وزير، أو انحرافات مسئول... إلخ. فإذا نجا الصحفي الاستقصائي من المتاعب السابقة كلها، فإنه لن يعدم - قبل انتهائه من إنجاز عمله - مسارعة المسؤولين إلى حل المشكلة، وبالتالي يقطعون الطريق عليه في إتمام الموضوع، ومن ثم لا يجد سبيلاً سوى التوقف عن نشره، بعد أن تم حل المشكلة، ولو مؤقتاً!

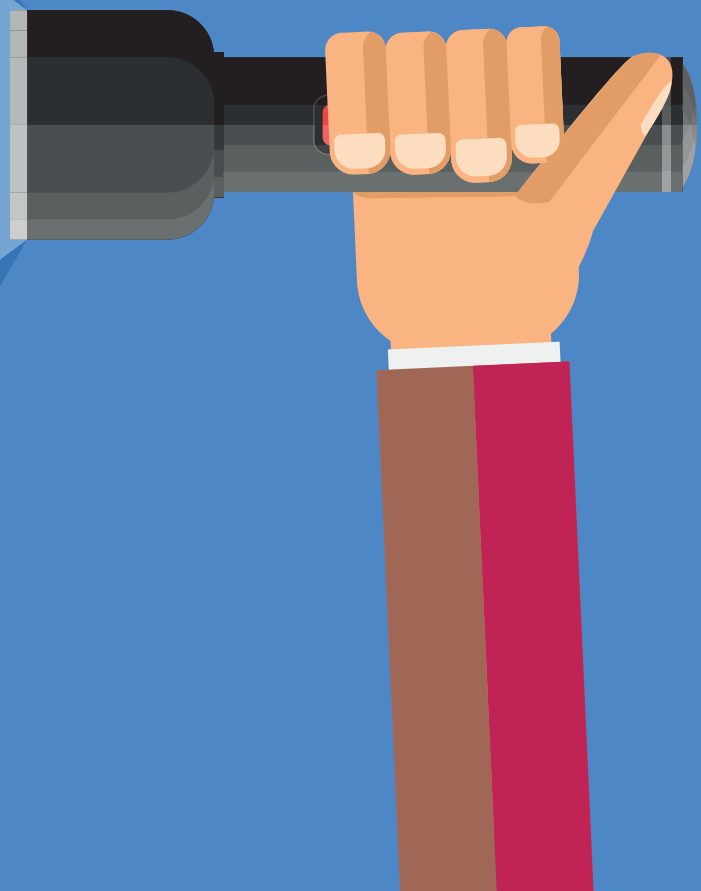


٥ **تحريف الوقائع وصعوبة التصوير:** قد يبلغك مجلس التحرير، أو (الديسك المركزي) بأن موضوعك في طريقه للنشر، فتسعد بذلك أيما سعادة، لكنك تفاجأ بتغيير عناوينه، ومقدمته، وحتى طريقة معالجته، بما يقرب مضمون الموضوع رأساً على عقب. ويكون ساعتها (السيف قد سبق العذل)، كما يقولون، ويفقد الموضوع أهميته لديك، برغم ما بذلت فيه من جهد وكد. ولأنه لا بد من توثيق التحقيق الاستقصائي بالصور اللازمة، فهذا يقتضي إقدام الصحفي على المغامرة لالتقاط الصور المطلوبة والمناسبة للموضوع، فضلاً عن التقاط فيلم فيديو، بهدف توثيق أي موضوع عن الفساد أو الرشوة... إلخ.



٦ **متاعب من الزملاء أنفسهم:** بالانتقاص من أهمية الموضوع، أو السخرية منه، أو نشر الأكاذيب في محيط العمل حوله، أو إدعاء البعض بأن الفكرة التي أنجزتها هي فكرتهم، وأنتك (سرقتها) منهم، أو أنهم أول من عملوا فيها، وأنتك لم تشر إليهم فيها، وأن الفضل يرجع إليهم في الإنجاز الذي تحقق لك، باعتبارهم أول من أثاروها... وهو أمر عجيب حقاً، وهو ما سوف نتطرق إليه بكثير من التفصيل خلال الفصول التالية وعبر التطبيقات التي سوف نقدمها إلى الدارس والقارئ الكريم.

الفصل الثاني



الصحافة الاستقصائية

مفهومها ومرآحـل تخطيطها ومتطلباتها

الصحافة الاستقصائية تعني في أبسط مفاهيمها إزاحة الستار عن المسائل التي أخفيت عمدًا، إما عن طريق شخص ما، أو سلطة ما، أو أنها أخفيت عن طريق الخطأ، حيث يسهم التعرض لجميع الحقائق والقضايا المسكوت عنها ذات الصلة بالجمهور، بشكل حاسم في دعم حرية التعبير وحرية نشر المعلومات، وهي أمور لا غنى عنها لوسائل الإعلام، إذا كانت تريد أن تقوم بدورها الرقابي على هيئات المجتمع ومؤسساته كما يحدث في معظم المجتمعات الديمقراطية.

فجوهر الصحافة الاستقصائية هو ممارسة الوظيفة الرقابية، التي تعتبر من الوظائف التي يجب أن تقوم بها الصحافة الحرة نيابة عن المواطنين، وحراسة المجتمع من إساءة استخدام السلطة، انطلاقًا من أن الحكومات حتى وإن وصلت إلى الحكم عبر الطريق الديمقراطي، فإنها قد تميل إلى الانفراد بصنع القرارات، وإلى حماية نفسها وأشخاصها، ومن هنا فإن هناك إمكانية كبيرة في كل أنواع المجتمعات لإساءة استخدام السلطة والفساد والانحراف، وهنا تمارس الصحافة دورها في الرقابة على كل ذلك وتكمل دور البرلمان في حماية المجتمع من أي فساد أو انحراف بالسلطة وإساءة استخدامها.

كما أن الصحافة لا بد أن تعمل على حماية المجتمع ضد استغلال السلطة، ذلك أن الكثير من الأشخاص في المجتمعات المختلفة يقومون باستغلال سلطاتهم لتحقيق مكاسب أو منافع شخصية على حساب المجتمع ويقومون بإهدار إمكانيات المجتمع لتحقيق هذه المنافع الشخصية. لذلك تعتبر الرقابة أو الحراسة بمثابة واحدة من الواجبات الرئيسية للصحفي، حيث يمثل الصحفي حارس البوابة للبلاد، ويتطلب تحقيق ذلك العمل في العمق ونشر القصص التي تعتمد على البحث والتنقيب والمقابلات، ويتطلب من هؤلاء الصحفيين الاستقصائيين قدرًا كبيرًا من القدرة على طرح الأسئلة والتدريب عليها، وإمكانية الكشف عن المعلومات وكتابة القصص الأكثر تكاملية.

وبشكل عام فرغم أن هناك شبه اتفاق على عدم وجود تعريف شامل وكامل للصحافة الاستقصائية، إلا أن هناك شبه اتفاق على بعض الملامح والمبادئ العامة التي تنهض بها الصحافة الاستقصائية، وهي: (6 ، 2005 ، Forbes)

● البحث الأصيل، فالتقرير أو التحقيق الاستقصائي ليس موجزًا، أو تجميعًا لما توصل إليه الآخرون من نتائج ومعلومات، ولكنه بحث أصيل يقوم به الصحفيون غالبًا، باستخدام المادة الخام، ويمكن أن يعتمد على المقابلات الشاملة، أو المطابقات والمقارنات للحقائق والأرقام واكتشاف صلات وعلاقات لم تكن معروفة من قبل.



● يركز التحقيق الاستقصائي دائمًا على جوانب الخلل والفساد والقصور والانحرافات أو الإهمال التي لم ينشر حولها تفاصيل كثيرة وأدلة دامغة، ومن هنا فالصحفي الاستقصائي بحاجة إلى مراعاة الأدلة والبيانات والوثائق مقارنة بغيره من الصحفيين، وهو ما يتطلب المزيد من الوقت والجهد الدؤوب، مقارنة بما يحتاجه كتابة التقرير العادي، ولربما يستدعي ذلك مشاركة أكثر من مراسل أو محقق.



● البعض يحاول إبقاء المعلومات المتعلقة بالتقرير سرية، فكتابة التقرير الصحفي الاستقصائي تبدأ من النقطة التي يتوقف فيها العمل اليومي، وهي لا تقبل السرية، ولا رفض المسؤولين تقديم معلومات، بل تعتمد على السبر والاستكشاف.



● حجم المخاطرة، فبقدر ما يحصل عليه الصحفي من تقدير وتأثير عندما تنجح القصة، بقدر الضرر الذي سيلحق بسمعته حين يفشل، ويمكن أن تشمل المخاطرة السلامة الشخصية للصحفي.



أهمية الصحافة الاستقصائية ودورها في خدمة قضايا المجتمع: وتنبع أهمية الصحافة الاستقصائية من الوظيفة التي تؤديها، فهي تعد:



أوجه الاختلاف بين الصحافة الاستقصائية والأشكال الصحفية الأخرى:

(17، 2000، Askitikpi)، في الحقيقة فإن هناك ثمة فروق واختلافات جوهرية بين الصحافة الاستقصائية وغيرها من الأشكال الصحفية الأخرى، ويرى «Askitipi»، أن أهم هذه الفروق تتمثل في:

● يعتبر البحث والتحري والتنقيب المتعمق هو أحد أهم أوجه الاختلاف بين الصحافة الاستقصائية وباقي أشكال الصحافة الأخرى، كقصص الأخبار والتحقيقات العادية والتقارير الإخبارية التفسيرية وغيرها من الأشكال الأخرى، حيث يتطلب التحقيق الاستقصائي بحثاً أكثر ووقتاً وجهداً أكبر.



● أغلب الأشكال الصحفية التي تعتمد على الفورية والنشر الإخباري تكتب من الناحية التحريرية على شكل قالب الهرم المقلوب، حيث تكون المعلومات المهمة في المقدمة، وبقية التفاصيل الأخرى الأقل أهمية في متن القصة أو في جسم الخبر، في حين أن التحقيقات الاستقصائية عادة ما تأخذ أشكالاً تحريرية أخرى، وتكون متسلسلة في سرد المعلومات بصورة منطقية تهدف إلى الإقناع.



● وبالرغم من أن أغلب الأشكال الصحفية تحتاج إلى البحث عن المعلومات والتفاصيل لنشرها، ولكن الصحافة الاستقصائية تمتاز عنها ببحثها في ما وراء هذه المعلومات والكشف عن مسبباتها، ودائماً ما تبحث عن المسكوت عنه وراء كل القضايا والأحداث والظواهر موضوع الاستقصاء أو التحري.



● تركز الأشكال الصحفية الإخبارية في الكثير من الموضوعات والمجالات، مثل الفن والموسيقى والموضة والرياضة والشئون والأحداث الجارية، في حين أن الصحافة الاستقصائية عادة ما تأخذ في اعتبارها القضايا والإشكاليات ذات الأهمية الكبرى والتأثير الأقوى، والتي يهتم بها قاعدة جماهيرية أوسع من تلك التي تهتم بالأخبار الآنية، ومن أمثلة هذه المواضيع، مواضيع الفساد المالي والإداري للنظام الحاكم، وقضايا الرشاوى وغيرها.



● عادة الأشكال الصحفية الإخبارية تعطي القارئ أو الجمهور المعلومات حول بعض الموضوعات والأحداث الجارية أو المثارة، بمعنى أن الأحداث هنا من يفرض على الصحف ووسائل الإعلام أجندة التغطية وأولوياتها، أما الصحافة الاستقصائية فإنها ذلك النمط الذي يسعى إلى صياغة وتحديد القضية أو الظاهرة التي سوف تعمل عليها، وتبحث فيها وتنشرها لتصبح بعد ذلك وفي نهاية التحقيق موضوعات مثارة لدى الرأي العام وفي وسائل الإعلام.



● عادة ما تنتج الصحافة الاستقصائية وتقدم وتخطط على شكل حملات صحفية، أو تحقيقات متسلسلة، أو تقارير إخبارية تنشر على فترات، حسب ما يحقق الفائدة للتحقيق، وحسب ما توصلت إليه آخر التحقيقات من معلومات، بعكس الأشكال الصحفية الإخبارية التي تعتمد على الفورية والآنية، وتعتمد على الترتيب الزمني لنشر الأحداث حسب وقوعها.



وتختلف الصحافة الاستقصائية عن غيرها من الفنون الأخرى في تناول التحقيق الاستقصائي للقضايا المراد التحقيق فيها بصورة متعمقة لا تتوافر في التحقيقات العادية، كذلك في تركيزه في زاوية محددة من قضية ما، فعلى سبيل المثال، (قضية تلوث مياه النيل)، والتي أنجز فيها الزميلان «هشام علام» و«دارين فرغلي» من صحيفة «المصري اليوم» واحدة من أهم التحقيقات الاستقصائية في مصر، ركز الزميلان في زاوية واحدة من قضية التلوث، ألا وهي تلوث مياه النيل بالمخلفات الصناعية، ولمزيد من التحديد اختار الزميلان مصنع سكر الحوامدية الذي يصرف مخلفاته في نهر النيل، وركزا تحقيقهما حول الأضرار التي تصيب أهالي مدينة الحوامدية جراء شربهم مياه تسحبها محطة التحلية من مواسير قريبة من المواسير التي يضح عبرها المصنع سمومه في نهر النيل، ولأن الزاوية تم تحديدها بهذا التركيز والدقة فقد نجح الزميلان أن يكشفوا عن تسبب المصنع في إصابة أسرة كاملة من مدينة الحوامدية بالفشل الكلوي. رابط التحقيق:

ArticleID?aspx.article2/com.almasryalyoum.today//:http=233547

ويختلف التحقيق الاستقصائي أيضًا عن غيره من الفنون الصحفية الأخرى في أن التحقيق الاستقصائي يسعى إلى إثبات أو دحض فرضية معينة يضعها الصحفي، وذلك عبر آلية معروفة تبدأ بسؤال يطرحه الصحفي على نفسه في موضوع ما، وبعد البحث والتحري قد تثبت صحة الفرضية أو فشلها، وهو ما يمنح القصة أهمية كونها قائمة على التثبت في المقام الأول، إذ يجب على الصحفي الاستقصائي أن يسعى لإثبات كل معلومة يقدمها في تحقيقه.

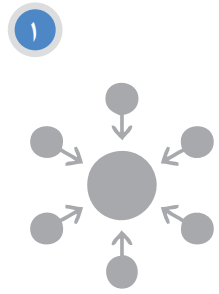
أولاً: مداخل عمل الصحافة الاستقصائية:

(علم الدين، ٢٠١٠، ٩٣-٨١)

يرى الدكتور «محمود علم الدين» أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة، أن هناك مجموعة من المداخل والأساليب التي يمكن للصحفيين الاستقصائيين تطبيقها وتعظيم الاستفادة منها في عملهم، وهي بمثابة طرق يعمل بها الصحفي الاستقصائي من أجل الوصول إلى غاياته وأهدافه المرجوة من البحث،

وتتمثل أهم هذه المداخل في:

١ الملاحظة بالمشاركة: من خلال محاولة الصحفي الاقتراب والتعايش في إطار البيئة أو المؤسسة أو الجماعة التي يسعى لكشف مظاهر أو قضايا الفساد بها، ولا تعني الملاحظة بالمشاركة في كل الأحوال أن يخفي الصحفي شخصيته، أو يتنكر، إلا في حدود ضيقة، إذا فرضت طبيعة المهمة التي يؤديها ذلك، وفي حالة وجود قيود تحول بينه وبين القيام بعمله، مع ضرورة إدراك أن هذا الأمر تشوبه محاذير أخلاقية ومهنية يجب عليه الوعي بها تمامًا. فالملاحظة بالمشاركة تساعد الصحفي على دقة الإلمام بالقضية أو الظاهرة التي يستهدف دراستها والتحري عنها ومتابعتها، وهي تساعد بشكل عام في رسم صورة دقيقة للمجال الذي يقوم الشخص بملاحظته.



٢ التجربة الميدانية: وهو إجراء تجارب ميدانية، لاختبار فرضيات معينة للتأكد من صحتها سواء بنفيها أو بتأكيدها، وأساس هذه التجربة قائم على تشكيل أو توجيه متغير مستقل وملاحظة تأثيره في متغير تابع، فالصحفي على سبيل المثال الذي يفترض أن محلات المشويات في بعض المناطق الشعبية أو حتى الراقية، تستخدم اللحوم منتهية الصلاحية في وجباتها، يستطيع لكي يثبت ذلك من خلال تجربة ميدانية حقيقية، توجيه عدد من مندوبي شركات معينة أو تجار محددین متفق معهم، لتسويق هذه النوعية من اللحوم لدى أصحاب هذه المحلات لاختبار فرضيته.



مدخل الدراسة المنظمة للوثائق: وتسمح هذه التقنية للمحررين والقراء بالوصول إلى خلاصات مبنية على قاعدة صلبة من المعلومات، لا على مزيج من الحديث أو الملاحظة داخل حجرة المحاكمة مثلاً، لأنها تعتمد على المصادر الأصلية، وتستخدم المنهج الكمي مستعينة بالحاسبات الإلكترونية.



استقصاءات الرأي العام: ويلجأ إليها الصحفي ليكشف عن اتجاهات ومشاعر فعلية للمواطنين نحو موقف معين، أو رأي ما، وهذا الأسلوب منتشر بكثرة في الغرب، حيث تمتلك المؤسسات الإعلامية مراكز أبحاث، يجري فيها الاستطلاعات واستقصاءات الرأي العام بشكل دائم ومستمر.



ثانياً: خطوات ومراحل تخطيط العمل الصحفي الاستقصائي:

يرى أحد كبار الباحثين المعنيين بالصحافة الاستقصائية (Forbes, 15-19, 2005)، أنه للوصول الصحفي الاستقصائي إلى مبتغاه وهدفه، يجب عليه أن يتتبع آلية معينة منضبطة ومنهجية في البحث والتنقيب، وهي عبارة عن عدد من الأسئلة والخطوات التي يجب على الصحفي أن يلتزم بها للوصول إلى تحقيق استقصائي ناجح، وهي: ما هو الموضوع الرئيسي الذي سيتم التركيز فيه، ومعرفة الهدف منه. وضع فرضيات معينة والانطلاق منها في عملية البحث والتنقيب. وجود رؤية مهنية حاكمة ومعرفة القيم الأساسية التي ينبغي على الصحفي الالتزام بها في العمل.

- ما الأدلة التي تختبر صحة الفرضيات المطروحة ومصادرها ودرجة مصداقيتها.
- ما الطرق أو الآليات التي سوف يستخدمها الصحفي في الاستقصاء للوصول إلى المعلومات والبيانات من مصادرها الأصلية.
- تحليل الأدلة ودراستها.
- ما العقبات التي تحول دون نشر القضية.
- ما الطريقة المثلى لإيصال هذه المعلومات إلى الجمهور.



وقد طرح كثير من الباحثين والصحفيين المعنيين بهذا النمط من الصحافة رؤيتهم لأهم المقومات والاعتبارات والخطوات التي ينبغي على الباحث والصحفي الاستقصائي الالتزام بها والسير عليها، إذا أراد أن ينجح في بحثه وهي: (Fleeson ، 6-26)

- الخطوة الأولى: الدراية الكاملة بالصحافة الاستقصائية وكيفية العمل من خلالها وكذلك بأدواتها ومداخلها ومناهج وأساليب عملها.
 - الخطوة الثانية: استغلال ما توفره المؤسسة الصحفية من إمكانيات ودعم لعدم البدء من الصفر.
 - الخطوة الثالثة : بناء قاعدة واسعة من المصادر المتنوعة.
 - الخطوة الرابعة: تطوير مستوى المعرفة والوعي والثقافة الخاصة بموضوع التحقيق إلى جانب الثقافة العامة كصحفي.
 - الخطوة الخامسة: البحث عن الوثائق، فهناك دائماً الكثير مما يمكن الوصول إليه.
 - الخطوة السادسة: تقمص دور المراقب والخروج للعمل الميداني وعدم الاكتفاء بممارسة العمل من بين جدران المؤسسة والمكاتب، والملاحظة المباشرة في الواقع.
 - الخطوة السابعة: القدرة على التقييم والتقدير واتخاذ القرارات.
 - الخطوة الثامنة: التحقيق وجمع المعلومات والتأكد من صدقها ودقتها.
 - الخطوة التاسعة: ترتيب المواد التي تم جمعها وجدولتها وتنظيمها.
 - الخطوة العاشرة: النشر بطريقة جيدة ومتسلسلة ومناسبة للجمهور.
- كما طرح (Forbes ، 2005 ، 10) مجموعة من المهارات والمقومات التي ينبغي أن تتوافر في هؤلاء الذين يسعون إلى خوض تجارب العمل الاستقصائي، من أهمها:

القدرة على تسجيل الأفكار المهمة، والاختزال والتسجيل الصوتي. تخزين وتسجيل التفاصيل ذات الصلة، وحفظ هذه السجلات في مكان آمن. الدقة في جمع البيانات والمعلومات والتعبير عنها. القدرة على تحديد النقاط الرئيسية في القصة. التفكير الناقد. قاعدة واسعة من المصادر المتنوعة. يمتلك عقلاً متشككاً وقادراً على استنباط المعلومات. استخدام الوسائل التكنولوجية في استخراج المعلومات من شبكة الإنترنت. معرفة القوانين التي تحكم عمله وبخاصة قانون التشهير والقانون الخاص.

الحس الصحفي الذي يستطيع معرفة أماكن تواجد المصادر والوثائق. إتقان المحاسبة ومهارات الطب الشرعي.



ثالثاً: قواعد الصحافة الاستقصائية

تقوم الصحافة الاستقصائية في جوهرها على مجموعة من الأسس والقواعد، التي تحكم مدى قدرتها على النجاح في تحقيق أهدافها من عدمه، وقد حدد «إنجرام» أهم هذه القواعد والمعايير والمبادئ فيما يلي: (Ingram, Henshall, 1991, 39)

- ١ انتقاء الأخبار التي تستحق التقصي حولها، والانطلاق من خبر حقيقي قيم، بعيداً عن الخداع والأكاذيب والقصاص المزعومة.
- ٢ يتعين على الصحفي الاستقصائي أن تكون عيناه وأذناه مفتوحتين دوماً، لالتقاط كل خبر وكل معلومة، ويجب عليه أن يستمع إلى كل ما يدور حوله، حيث إن الصحفي الاستقصائي الجيد هو من لا يدع أي قصة تفلت منه.
- ٣ جمع الحقائق المخفية والمسكوت عنها، ذات الصلة بموضوع الاستقصاء، والتأكد من صحتها ومصداقيتها.
- ٤ ربط الحقائق بعضها ببعض، والتأكد من أنها تشكل معاً أمراً ذا قيمة ومعنى.
- ٥ ضرورة التحقق من الوقائع والمعلومات، والتأكد من صحتها، ويجب على الصحفي الاستقصائي أن يعلم أن تلقي المساعدة في الصحافة الاستقصائية غير متوقع، لذلك يجب الابتعاد عن استخدام أية واقعة إلا بعد التأكد جيداً من صحتها ودقتها.
- ٦ يتعين على الصحفي الاستقصائي الاعتماد على أدلة متعددة وملموسة في ذات الوقت، وأن لا يقتصر على جمع الحقائق، بل يجب جمع الأدلة التي تدعم هذه الحقائق وتؤكدتها.

٧ يجب الحفاظ على سرية المصادر وحمايتها ما دام ذلك ممكناً.

٨ لا يجب أن يقف الصحفي الاستقصائي صامتاً، إذا ما تلقى تهديداً، حيث إن كثيرين من المعنيين بتقييد الصحافة الاستقصائية سيسعون إلى وقف الصحفي الاستقصائي عن إنجاز مهمته، وقد يتلقى في هذا الصدد تهديدات عدة، ولهذا يجب على الصحفي عدم الصمت إزاء التهديدات، ومن الضروري إبلاغ المؤسسة، وتقاسم عبء القلق معها، حيث سيشكل ذلك حماية إضافية، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الشهود على مثل هذه التهديدات في القصة عند إنجازها.

٩ تعمل الصحافة الاستقصائية في إطار القانون، وخلافاً لرجال الشرطة لا يمكن للصحفي الاستقصائي أن يستمع إلى مكالمات الآخرين، أو أن يسجلها دون علمهم، ولا يمكنه دخول مبان دون موافقة مالكيها أو ضد رغبتهم، ويجب أن يعمل الصحفي الاستقصائي في حدود القانون، وأن يتعد عن استخدام الأساليب غير الأخلاقية للحصول على معلومات.

التحقيق الاستقصائي في الصحافة المطبوعة والإلكترونية: الخطوات والمراحل وتكنيكات وقوالب العرض:

لا شك أن هناك نقاطاً كثيرة مشتركة في إنتاج أي مادة صحفية استقصائية سواء كان تحقيقاً استقصائياً يعرض في التلفزيون أو يذاع على الراديو أو ينشر في صحيفة أو في المواقع الإلكترونية، وأهم هذه النقاط البحث وتحديد التساؤل أو الفرضية وتحديد زاوية تناول وتحديد المصادر واختيار أساليب التقصي وكتابة النص. و لكن تختلف مراحل ترتيب العمل لإنتاج مادة صحفية استقصائية باختلاف الوسيط وباختلاف الصحفي أو المراسل القائم على العمل. أركز هنا في مراحل وطريقة إنتاج تحقيق أو فيلم استقصائي تليفزيوني، و سيكون مرجعي هو التجربة الشخصية لإنتاج موسمين من برنامج تليفزيوني متخصص في التحقيقات الاستقصائية، هو برنامج أول الخيط الذي أذيع على قناة «أون تي في»، وهو إنتاج مشترك لشركة «بليل» للإنتاج التليفزيوني مع قناة «أون تي في». ومن خلال عملي كمقدم للبرنامج ومراسل لبعض الحلقات، سأقدم هذا النموذج من العمل الاستقصائي الذي يتشابه مع البعض ويختلف مع البعض الآخر في أسلوب العمل، ففي النهاية لا يوجد أسلوب واحد لإنتاج تحقيق استقصائي، كما لا يوجد أسلوب واحد لإنتاج أي شكل من أشكال العمل الإبداعي في كل المجالات ومنها الصحافة.

الخطوات الأساسية لإجراء تحقيق استقصائي:

أولاً: الفكرة: كيف يحصل الصحفي الاستقصائي على أفكاره؟

يحصل الصحفي على أفكاره من ملاحظاته اليومية العابرة كما فعل الزميلان «هشام علام» و«أحمد رجب» من صحيفة «المصري اليوم» حين أعدا تحقيقهما المتميز عن فتح السجون، بعد أن شاهدا عشرات الفيديوهات التي تصور فتح السجون في أثناء اندلاع ثورة ٢٥ يناير فقررنا إجراء تحقيق يكشف تورط الشرطة في فتح السجون غير أنهما توصلا إلى نتيجة مغايرة تمامًا، ألا وهي أن السجون فتحت بمعرفة عناصر من «حزب الله» و«حماس» لتسهيل هروب بعض أعضائهما الذين كانوا مسجونين داخل سجن المرج بعد إدانتهم في قضايا نظرتها المحاكم المصرية، وهو ما أثبتته فيما بعد لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها الحكومة المصرية في أعقاب الثورة للتحقيق في موضوع فتح السجون.

رابط التحقيق: <http://www.almasryalyoum.com/details129006>

كذلك يحصل الصحفي على أفكار تحقيقاته الاستقصائية من تجارب مر بها هو نفسه، فعلى سبيل المثال تحقيق تصنيع اللحوم الذي أجرته الزميلتان «مروى ياسين» و«مها البهنساوي» جاءت فكرته بعد أن تناولت الزميلتان وجبة سريعة تحتوي على اللانشون تسببت في إصابتهما بالتسمم، فقررتا أن تجربا تحقيقاً استقصائياً عن اللانشون حصلتا به على جائزة «أريج» وجائزة «مصطفى وعلي أمين».

رابط التحقيق: <http://www.today.almasryalyoum.com/ArticleID.aspx.article313369>

هناك أخطاء شائعة عن التحقيقات الاستقصائية أهمها هو الاعتقاد بأن الصحافة الاستقصائية يجب أن تتناول أشياء غير معروفة من قبل، وهذا ليس صحيحاً. بإمكان كل موضوع أن يصبح مادة أو فكرة لتحقيق استقصائي متعمق، وما يجعل منه قصة ناجحة هي طريقة التناول كما ذكرنا من قبل، كذلك يجب أن يكون الموضوع المراد بحثه هاماً لأكبر عدد من الناس، إذ كلما كان الموضوع يهم قطاعات عريضة من المواطنين كلما كان تنفيذه ملحاً، ويعود بالفائدة على المجتمع والناس، وأكثر من ذلك يستحق الجهد الذي من المتوقع أن يبذل في إنجازها.

ثانياً: جمع المعلومات:

بعد اختيار الفكرة، على الصحفي أن يقوم بجمع المعلومات حول الفكرة التي ينوي العمل عليها. جمع المعلومات يتيح للصحفي معرفة ما إذا كانت قصته قد جرى

العمل عليها من قبل أم لا، كما تمنحه فرصة التعرف على مواطن الضعف والقوة فيها، وتساعد على تحديد المصادر التي ينوي الرجوع إليها في تحقيق قصته، وفي مرحلة جمع المعلومات على الصحفي أن يستعين بكل الوسائل المتاحة، كالبحث على شبكة الإنترنت، والاستعانة بمصادر ذات خبرة في موضوع الفكرة، وكذلك الاستعانة بمواد منشورة مسبقاً كالأبحاث والاستطلاعات والقوانين والقرارات الحكومية، والبيانات التي تصدرها الوزارات، والبيانات التي تنشرها الصحف القديم منها والجديد، والدراسات المنشورة في الكتب، ومحاولة العثور على حالات حية تملك تجارب وذكريات أو تأثرت بصورة كبيرة بالموضوع الذي يجرى العمل عليه.

وللمصادر في التحقيق الاستقصائي أهمية كبرى، فهي التي تساعد الصحفي عند جمع معلوماته الأولية، وهي التي تساعد عند العمل على فكرته وتوثيقها، والمصادر أنواع، منها المغلق ومنها المفتوح، ومنها المصادر البشرية المتمثلة في الخبرات المستقلة التي يلجأ إليها الصحفي كالأستاذة المتخصصة، والأطباء والخبراء، والخبرات غير المستقلة كالمسؤولين رجال الدولة، وهناك المصادر المفتوحة التي يلجأ إليها الصحفي والمتمثلة في الأرقام والتقارير الدولية، والمعاهدات والقوانين والمقالات المنشورة والأبحاث التي جرى العمل عليها في أوقات سابقة... إلى آخره.

ثالثاً: اختبار الفكرة:

علينا بعد أن نجمع المعلومات أن نختبر قوة فكرتنا، ومواطن الضعف والقوة فيها عبر آلية يسميها الاستقصائيون (محامي الشيطان)، وتعني أن يلعب المحرر صاحب الفكرة دور محامي الشيطان الذي يفند كل المعلومات التي حصل عليها ليعرف ما إذا كانت قصته ستصمد إلى النهاية أم لا، وفي كل مرة يكتشف نقطة ضعف في قصته عليه أن يقويها بالمعلومات والمزيد من البحث والتقصي وطرح المزيد من الأسئلة على مصادره قبل أن ينتقل إلى المرحلة التالية وهي صياغة الفرضية.

رابعاً: صياغة الفرضية أو التساؤل الرئيسي للقصة:

الفرضية في التحقيق الاستقصائي هي (عبارة المغزى)، هي فكرتنا عما حدث، وهي السؤال الكبير الذي يطرحه الصحفي على نفسه ويسعى إلى الإجابة عليه طوال مراحل تنفيذ التحقيق، وفي الفرضية لا شيء يأتي من العدم، ينبغي أن يستخدم الصحفي كل المعلومات الأولية التي جمعها عن القصة، وعن طريق الفرضية يتمكن الصحفي من تحديد زاوية المعالجة التي سيتناول بها موضوعه، والتي يجب أن تكون جديدة لم يسبقه إليها أحد من قبل، كما يجب أن

تؤدي إلى الكشف عن شيء لم يكن معروفًا من قبل، فعلى سبيل المثال في موضوع الانشون تكون المعلومات المتوفرة هي أن هذا المنتج يسبب مشاكل صحية لمن يتناولونه، لذلك نطلق الأسئلة، ونحاول أن نفكر بسلسلة الأحداث التي أدت إلى أن يصبح الانشون مصدر مشاكل صحية لمن يتناولونه، ثم نحاول أن نجيب على أسئلة تتعلق بطريقة تصنيع الانشون، وما إذا كانت تخضع لرقابة معينة، وما هي المواصفات القياسية التي يتم تصنيع الانشون على أساسها، ثم ننقل إلى المشاكل الصحية التي يسببها تناول الانشون، ماهي تلك المشاكل؟ وكيف يمكن علاجها؟ وما الذي من الممكن أن تؤدي إليه؟ هل تصيب بأمراض مستعصية؟ أم تؤدي إلى الوفاة؟ علينا بعد كل هذا أن نصيغ فرضيتنا بحيث تشمل كل تلك الجوانب، فعلى سبيل المثال من الممكن أن تصبح فرضية الانشون (غياب الرقابة والقوانين الرادعة أدت إلى استخدام مصانع لحوم مواد محظورة في تصنيع لحوم غير مطابقة للمواصفات القياسية وتؤدي إلى الإصابة بمرض السرطان).

خامسًا: تقسيم الفرضية:

بعد وضع الفرضية على الصحفي أن يقوم بتقسيمها، ففي موضوع الانشون تقسم الفرضية بهذه الطريقة (غياب الرقابة/ والقوانين الرادعة/ أدت إلى استخدام مصانع لحوم/ مواد محظورة/ في تصنيع لحوم/ غير مطابقة للمواصفات القياسية/ وتؤدي إلى الإصابة بمرض السرطان).

تقسيم الفرضية يتيح للصحفي أن يختبر كل كلمة في الفرضية على حدة، يبحث فيها ويحقق ويدقق ويجمع حولها المعلومات ويستعين بمصادر يشاركونه الشرح والتحليل والتدقيق، كما يستعين بالبيانات الرسمية وغير الرسمية، ويفتح في القوانين المنشورة في الصحف الرسمية، والأخرى التي تستقر في الكتب، ويوثق كل كلمة يحصل عليها، وكل نتيجة يصل إليها، ويجمع معلوماته ووثائقه ويحفظ بها متسلسلة زمنيًا أو مكانيًا حسبما تقتضي قصته ليسهل عليه بعد ذلك عملية الكتابة.

سادسًا: أساليب التقصي:

تنوع أساليب التقصي والتحقق من المعلومات، سواء عن طريق الاستعانة بالمصادر التي تشرح للصحفي كل كبيرة وصغيرة متعلقة بموضوعه، أو محاولة الحصول على تقارير أو وثائق متعلقة بالتحقيق، أو بالجهد الذي يبذله الصحفي بنفسه في موضوعه، إذ إن الصحفي في التحقيق الاستقصائي هو بطل قصته، هو شاهد العيان الذي يستطيع أن يعمل على توثيق قصته بالعمل تحت غطاء، أو ما

يعرف بالإنجليزية (Under Cover)، وهي الآلية التي يلجأ إليها الصحفي حين يعجز عن توثيق قصته بالطرق المعروفة، فعلى سبيل المثال في تحقيق اللانشون، اضطرت الزميلتان «مروى ياسين» و«مها البهنساوي» إلى العمل داخل المصنع كعاملتين لمدة ثلاثة أيام حتي يتمكننا من تصوير مراحل تصنيع اللانشون والتعرف على الطريقة التي يتم بها تصنيع المنتج، والتجاوزات التي تتم داخل المصنع الشهير. والعمل تحت الغطاء هو طريقة معروفة ومتبعة منذ زمن بعيد، وأكثرها شهرة هو ما قامت به الصحفية الأمريكية «نيلاي باي» عندما أعدت تحقيقها الشهير بعنوان (١٠ أيام في مستشفى المجانين) قبل أكثر من مائة عام.

رابط التحقيق: <http://digital.library.upenn.edu/women/bly/madhouse/madhouse>

ومن أساليب التقصي أن يوثق الصحفي المعلومات التي يحصل عليها بمستندات رسمية أو وثائق معتمدة، وإذا تعذر عليه الحصول على وثائق رسمية، عليه أن يعمل على صنع تلك الوثائق بنفسه، كإجراء تحاليل علمية معملية في معامل معتمدة ومعترف بها من قبل الحكومة، حتى يضفي على عمله صبغة الرسمية، وهو ما فعلته الزميلتان «مروى ياسين» و«مها البهنساوي» في تحقيق اللانشون بالحصول على عينات من المنتج وتحليله في معامل تابعة لوزارة الصحة، ليثبتا عدم صلاحيته للاستهلاك الآدمي، وكذلك الكشف عن حجم البكتيريا الضارة التي يحتوي عليها المنتج والتي تؤدي إلى الإصابة بالأمراض التي جاءت في الفرضية.

سابعًا: تحليل وتنظيم المادة:

بعد أن ينتهي الصحفي من جمع مادته والعمل على توثيق مراحل التحقيق عبر العمل تحت غطاء أو صناعة وثائق التحقيق الخاصة به، يجب عليه أن يقوم بتحليل مادته، والتثبت من صحتها وأهميتها، كما ينبغي عليه أن يقوم بتنظيمها في شكل جداول أو أوراق مرتبة بطريقة يسهل الرجوع إليها والاستعانة بها عند الكتابة، ويمكنه أن يصنع قاعدة بيانات قد يعود إليها عند الحاجة في الكتابة، وقاعدة البيانات تسهل علينا السيطرة على قصتنا بدلاً من أن تسيطر هي علينا، وهي تمثل لنا قصصًا مستقلة ربما نحتاجها في يوم من الأيام، أو ربما تكون بداية تحقيق استقصائي جديد يحمل زاوية جديدة في الموضوع الذي سبق وأن عملنا عليه من قبل.

علينا أيضًا تنظيم التصريحات والشهادات التي حصلنا عليها من مصادرنا، والمصادر نفسها يجب أن يتم تنظيمها تحت ثلاث عناوين كبيرة (الفاعلون - الضحايا - الشهود)، وتحت كل عنوان نضع أسماء وأرقام وتصريحات وتسجيلات وبيانات.

كما يتيح تنظيم المادة قراءتها مرة أخرى والتثبت من كل الأرقام والبيانات الموجودة فيها، والعمل على فهمها وتحليلها، وهو شيء إن لم يتح للصحفي أن يقوم به بنفسه فعليه أن يلجأ إلى متخصصين يساعده في فهم ما استعصى عليه فهمه. وعلى الصحفي أن ينظم مادته تنظيمًا زمنيًا فيبدأ بالأقدم فالأحدث فالأحدث، وهي أكثر الطرق شيوعًا بين المحققين الاستقصائيين، إذ تسهل هذه الطريقة على الصحفي الكتابة وصياغة المادة في شكل سلس وجذاب.

ثامنًا: سرد القصة:

هناك طرق عديدة لسرد قصة استقصائية متميزة، غير أن الاتجاه العام يسعى دائمًا إلى أنسنة التحقيقات الاستقصائية، عبر الاستعانة بمصادر إنسانية بشرية تمنح القصة جاذبية لدى القراء، وغالبًا ما يرتبط الإنسان الذي تتم الاستعانة به بالقصة ارتباطًا مباشرًا، كأن يكون أحد المضارين من الموضوع الذي يتم التحقيق فيه، وعادة ما يكون هو مفتح القصة وبطلها والذي يتم تصديره في مقدمة القصة، فعلى سبيل المثال في قصة اللانشون افتتحت القصة بطالبة مدرسة تعد لها والدتها الساندويتشات من اللانشون قبل أن تكتشف الفتاة مرضها في الفصل وتخبرها طبيبة المدرسة بأن السبب يكمن في اللانشون.

إن وجود الطالبة في مفتح القصة منحها بعدًا إنسانيًا جذب القراء إلى متابعة القراءة، كما جعلهم يرون أنفسهم في تلك السطور القليلة التي جاءت في البداية وهو نفسه ما حدث في تحقيق الحوامدية حين افتتحت القصة بعائلة «عم حسن» التي تعاني جميعها فشلًا في وظائف الكلى نجم عن شربهم لمياه ملوثة بمخلفات مصنع سكر الحوامدية.

إذن علينا أن نحشد في مقدمتنا كل التفاصيل الإنسانية التي تجذب إليها القراء، ويجب أن تكون المقدمة قوية، لأن قوة المقدمة من الممكن أن تؤدي إلى نجاح القصة بأكملها، فهي أول شيء تقع عليه عين القارئ، وعن طريقها يقرر إذا كان سيكمل قراءة الموضوع أم لا.

بعد المقدمة ننتقل إلى سرد القصة من مختلف جوانبها في صورة مشاهد إن أمكن، مع التركيز في التفاصيل التي تساعد على إقناع القراء، وهي التفاصيل التي يجب أن تتضمن اقتباسات من أقوال المصادر التي استعنا بها، وعلينا أن نعي جيدًا أهمية تنويع الكتابة في الفقرة الواحدة، كأن نذكر فيها تفاصيل مع اقتباسات مع أرقام وتحليلات، غير أننا يجب أن نتجنب وضع اقتباسات لعدد مبالغ به من الأشخاص، علينا أن ننتقي من

تلك الاقتباسات ما يهم قصتنا بالفعل، حتى لا يشعر القارئ بالملل إن هو وجد أشياء لا علاقة لها بموضوع التحقيق، أما فيما يتعلق بالأرقام والاحصائيات فهي هامة جدًا، ومن الواجب أن تكون موظفة بشكل جيد، وفي بعض الأحيان لا يصبح هناك مانع من أن نضع فقرة كاملة من الإحصاء، كذلك نحاول العودة إلى الوثائق إذا شعرنا أننا بحاجة إليها، وهناك طريقتان لدمج الوثائق في التحقيق، فإما أن نسرد ما جاء فيها بالكامل في التحقيق، وإما أن نلخصه تلخيصًا سريعًا مع نشر الوثيقة كاملة مع التحقيق، وربطها به وعند الانتهاء من كتابة القصة ينبغي أن تأتي الخاتمة في نفس قوة المقدمة، وبعض الصحفيين يهنون قصتهم بالعودة مرة أخرى إلى ما كتبوه في المقدمة ليدو الأمر وكأنه دائرة كبيرة، وهي الطريقة الأكثر شيوعًا، إذ إنها تذكر القارئ بالبدايات. لتربطها ربطًا مباشرًا، وفي كلتا الحالتين ينبغي التركيز في الوثيقة على ما يدعم قصتنا.

تاسعًا: المراجعة:

بعد الانتهاء من كتابة القصة علينا الدفع بها إلى المراجعة اللغوية وكذلك المراجعة القانونية والتي من الضروري أن يقوم بها مستشار قانوني تابع للمؤسسة التي يعمل بها الصحفي، وذلك زيادة في الحرص، حتى لا يتسرب أمر القصة إلى الخارج، وعادة ما يراجع المستشار القانوني الأرقام والوثائق الواردة في التحقيق، وطريقة سرد أسماء المصادر، وكيفية نشر صورهم، وما هي الثغرات القانونية التي من الممكن أن تدفع الجهات المختصة بالرجوع على الصحفي بالتقاضي والمطالبة بالتعويضات.

عاشرًا: النشر:

عقب المراجعة اللغوية والقانونية تأتي مرحلة النشر، والتي يجب أن تمنح مساحات كافية للمادة المكتوبة لإدراج الصور المتعلقة والوثائق والبيانات والجداول، فإذا كان الموضوع يستلزم النشر في صفحتين فيجب أن يتم تخصيص صفحتين له وليس صفحة واحدة، وكذلك إذا ما كان يحتاج إلى صفحة واحدة، فلا داعي لنشره على صفحتين.

حادي عشر: المتابعة:

عقب نشر القصة على الصحفي أن يقوم بمتابعتها، وقياس رد الفعل الذي أحدثه النشر، سلبًا أو إيجابًا، مع البحث عن معلومات جديدة تمكنه من فتح ملفات متعلقة لم يلتفت إليها أحد، والمتابعات تعطي الموضوع مزيدًا من المصداقية، وتدفع بالقراء إلى محاولة مساعدة الصحفي إذا امتلكوا معلومات جديدة، فيحدث مثلًا عقب النشر أن يتلقى الصحفي من قرائه معلومات لم يكن يعرف عنها شيئًا، تفيد تحقيقه وتفيد القراء.

القيم والمعايير المهنية التي تحكم الصحفي عند كتابة التحقيق الاستقصائي:

هناك معايير أساسية ومجموعة من القيم والاعتبارات الأخلاقية التي تحكم الصحفي عند كتابة القصة النهائية في التحقيقات الاستقصائية، وبرغم تشابه هذه القيم والمعايير مع تلك التي تحكم عمل الصحفيين عمومًا، إلا أن هناك فارقًا بين الاثنين في حدود فهمهما وتطبيقهما في الواقع نتيجة لاختلاف أساليب العمل ودوافعه ومناهجه، وفيما يلي سوف نتناول أهم هذه القيم والمعايير المهنية والأخلاقية بقدر من الشرح والتفصيل، يليها بعد ذلك الدخول مباشرة إلى عملية الكتابة وتكتيكاتها وخطواتها وذلك على النحو التالي :

● **الدقة:** إذا لم تستطع ذكر الحقائق الأساسية بشكل سليم فلن يصدق أحد أي شيء آخر مما كتبت.



● **العقلية:** كن مرناً، لا تفترض أبداً أن طرفاً ما على صواب أو على خطأ، كن متفتحاً.



● **الوضوح:** لا تغرق في التفاصيل والأرقام، استخدم أسلوباً بسيطاً ومباشراً. قال الصحفي والكاتب البريطاني «أنش. جي. ويلز» ذات مرة: «أكتب بشكل مباشر قدر استطاعتي كما أسير بشكل مباشر وفي خط مستقيم قدر المستطاع لأن هذا أفضل سبيل إلى الوصول».



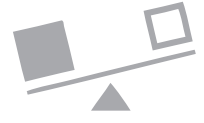
● **التنقيح والمراجعة:** أعد قراءة ما كتبت مرتين على الأقل حاذفاً الأخطاء والكلمات غير الضرورية. راجع الأرقام وتأكد من صحتها، القواعد اللغوية، راجع كل شيء وبخاصة أسماء الأشخاص والأماكن. لا تنتظر أن يكتشف شخص آخر أخطاءك.



● **الاقتباسات:** ابحث دائماً عن اقتباسات جيدة وجذابة، فهي تعطي روحاً لما تكتبه وتضفي عليه مصداقية، ولكن لا تبالغ في استخدام الاقتباسات، فالكثير منها يصعب استيعابه، إذا كان الكلام الذي قيل يشكل أغلب الموضوع، انقل عن المتحدث مستخدماً الأسلوب غير المباشر، مع قليل من الاقتباسات المباشرة الأساسية. اربط بين النقاط المختلفة: من خلال تسلسل منطقي لمساعدة القارئ على الانتقال بشكل سلس من نقطة إلى أخرى. حافظ على سلامة تدفق المعلومات في الخبر.



● **التوازن:** تأكد من أن ما تكتبه لا يشي بانحيازك لأي طرف، وأنت لا تضمن الخبر آراءك، تأكد من عرض طرفي النزاع في مسألة ما. وامنح أي شخص متهم بارتكاب جرم ما فرصة للرد. تجنب استخدام كلمات مثل «زعم» التي تفيد بأنك تشك فيما قيل. تجنب كلمات مثل «مخاوف» و«آمال» في سياقات سياسية معينة مثل «يخشى أن» لأنها توحي بأنك تنحاز إلى جانب معين. استخدم كلمة «اعترف» أو «أقر» توحي بأن شخصًا ما ارتكب خطأ وكلمات مثل «أكد» أو «أشار إلى» توحي بأنك تصدق ما قاله المصدر. في جميع هذه الحالات استخدم كلمة «قال» فهي محايدة.



● **عناصر الجذب:** التفاصيل والأوصاف تضيف روحًا على الموضوعات وتجعل الشخص يبدو حقيقيًا بدرجة أكبر أو توضح للقارئ أنك في مكان الحدث بالفعل.



● **قوالب كتابة التحقيقات الاستقصائية وتكتيكاتها:** الخبر، يمكن أن لا تكون مقيدة بعنصر الزمن على الإطلاق أو قد تكون مصاحبة.



عند تغطية زلزال قوي أو كارثة طبيعية مشابهة، فإن المراسل الجيد سيكتب قصة إخبارية رئيسية واحدة تتناول جميع الزوايا، ويكتب أيضًا تحقيقًا حوله، فعلى سبيل المثال، قروي يحفر بين الأنقاض بيديه بحثًا عن ابنته المفقودة، لإلقاء الضوء على البعد الإنساني للمأساة.

القواعد العامة لكتابة الفقرة الأولى في قصة إخبارية قواعد جامدة إلى حد ما. ولكن عند كتابة الفقرة الأولى في تحقيق فلا توجد قواعد محددة طالما أنها مناسبة.



مثال

فيما يلي بعض الفقرات الأولى من تحقيقات نشرتها رويترز:

لوس أنجليس - ابتعد «فيكتور» وأمعن النظر فالتقت عيناه بعينيها ودون كلمة واحدة بدا أن «كوني» تعرف ما يريد. ربما لأنه الشيء نفسه الذي تريده هي الأخرى.

(تحقيق عن سلسلة جديدة من الروايات العرقية الرومانسية حول الأمريكيين من أصل كوبي).

بوينس أيرس - ربما كان من الصعب على «سيجموند فرويد» تصور أنه في مكان بعيد جدًا عن وطنه النمسا سيكون اسمه معروفًا مثل «كارلو سجرادل» أسطورة التانجو.

(تحقيق عن العدد الكبير من المحللين النفسيين في الأرجنتين)

ماكوليك (جنوب إفريقيا) - يضع «دانييل ماشفا» الكيس المملوء بالكربن والبطاطا الحلوة في سيارة أجرة متهالكة لبدأ رحلة تستمر تسع ساعات تحت شمس حارقة إلى السوق في جوهانسبرج. وعندما يصل الرجل البالغ من العمر ٤٨ عامًا يكون نصف محصوله قد فسد، ليعود أبو الأطفال الخمسة إلى قريته الفقيرة وقد زادت ثروته بضعة قروش.

(تحقيق عن الفقر في جنوب إفريقيا)

مثل أي قصة إخبارية يجب أن تكون للتحقيق مقدمة تقود القارئ وتأخذه عبر تسلسل منطقي. عندما تكتب تحقيقًا له عدة زوايا غير مترابطة مثل تحقيق عن السياحة، اكتب جميع العناصر المهمة في ورقة ثم ابحث عن نقاط تقود بوضوح إلى نقاط أخرى. واربط بين هذه النقاط بوضوح.

وعلى عكس القصة الإخبارية التي تتم كتابتها بحيث يمكن اختصارها وحذف فقرات من نهايتها إذا تطلب الأمر فإن التحقيق تتم كتابته بحيث يستخدم بكامله، إذ له بداية ومنتصف وخاتمة. والفقرة الأخيرة قد تعيد القارئ في بعض الأحيان إلى ما ورد في الفقرة الأولى ويحاول بعض الصحفيين جاهدين كتابة فقرة أخيرة جيدة تعيد القارئ إلى بداية التحقيق لكنهم إذا لم يبذلوا الجهد الكافي فسينتهي بهم الأمر إلى فقرة مقحمة بشكل سيء.

من الأساليب المستخدمة في كتابة التحقيقات أن تتصور آلة تصوير في قمر صناعي في الفضاء، فهي تنظر بداية إلى فرد فتصف حالته. وبعد ذلك تفتح العدسة لتشمل نطاقاً أوسع يضم أسرة هذا الشخص وكيف تأثرت، ثم تفتح بدرجة أوسع لتصوير بلده ثم في نهاية الأمر تعرض الحال في الدولة ككل.

هناك العديد من الأساليب والقوالب الشائعة في كتابة التحقيق منها:

المباشر:

يمكن كتابة التحقيق بشكل مباشر مثل أي قصة إخبارية بشرط أن يكون الموضوع مشوقاً بدرجة كافية.

كان الحادي والعشرون من مايو يوماً أسود بالنسبة إلى البلغار الذين سمح لهم حسن الحظ بامتلاك سيارة. فقد استيقظوا من نومهم ليجدوا أن سعر البنزين ارتفع بنسبة ٩٢٪.



مثال

المؤثر:

هذا الأسلوب يجذب انتباه القارئ من بداية الموضوع فهو يركز في نقطة مؤثرة في المقدمة.

بدا المقاتل الصغير مسترخياً وهو يدخل سيجارة ويهدد بندقيته الآلية بين يديه. إنه في العاشرة من عمره لكنه قتل بالفعل أكثر من اثني عشر من جنود الحكومة.
أو:
جولو (أوغندا) - عندما اكتشف الشاب الأوغندي أن المرأة التي اغتصبها في ظلام مخيم اللاجئين هي أمه... شنق نفسه بجبل يتدلى في كوخهم.



مثال

المتأخر:

عند اتباع هذا الأسلوب يؤجل الصحفي الجزء بالغ التأثير في الموضوع إلى فقرة متأخرة في التحقيق. لكن لا تؤخرها كثيراً.



مثال

إنه المكان المثالي لقصر «دراكولا» الذي يلوح في نهاية واد يكسوه الضباب بوسط جبال ترانسيلفانيا في رومانيا. عوى كلب أو ربما ذئب عن بعد عندما فتح الزائرون الباب الذي أصدر صريراً مدويًا، وكانت في استقبالهم سيدة متشحة بالسواد. وصحبتنا السيدة في جولة لترينا أين كان يأكل ويعمل وينام «فاد دراكولا» الزعيم المتعطش للدماء في القرن الخامس عشر، الذي استوحى الكتاب منه أسطورة دراكولا مصاص الدماء. المشكلة الوحيدة كانت حسبما قال مكتب السياحة الحكومي في رومانيا هي أن دراكولا لم يأت إلى هذا المكان قط.

لا تؤخر حبكة القصة كثيرًا وإلا فسيمل القارئ ولا يكمل قراءة التحقيق. اذكر النقطة الرئيسية في الفقرة الرابعة على أقصى تقدير.



التاريخي:

يستخدم هذا الأسلوب حادثة تاريخية للبدء بسرد القصة. قبل ٣٠ عامًا احتفلت مانشوكوستان بانتهاء حرب أهلية دامية سقط فيها مئة ألف قتيل ودمرت القاعدة الاقتصادية للبلاد.

الروائي:

هذا الأسلوب يروي قصة حسب التسلسل التاريخي لأحداثها من البداية. وهو أسلوب يمكنه جذب القارئ لكن على الراوي أن يسارع بالوصول إلى النقطة التي ستجذب انتباه القارئ.



مثال

مثال: صباح يوم بارد من إبريل الماضي، التقى ثلاثة رجال في وسط لندن، استقل كل منهم سيارة أجرة وتوجهوا إلى مطار صغير قرب الساحل. سلك كل منهم طريقًا مختلفًا عن الآخر ووصلوا على التوالي وأقفلتهم طائرة شحن قديمة سوفيتية الصنع في رحلة استغرقت أربع ساعات متجهين جنوبًا وهبطوا في مطار عسكري سابق في منطقة نائية في البوسنة.

خفيف الظل:

الكتابة بخفة ظل ليست سهلة لكنها قد تنجح إذا استخدمت بشكل محدود في الفقرة الأولى.

تيرانا- قبل بضع سنوات وعدت السلطات الشيوعية في ألبانيا النساء بأنه يمكنهن التقاعد مبكرًا خمس سنوات إذا كان لديهن ستة أطفال. وقالت: أنجبين ١٢ طفلًا وسنعطي كلاً منكن بقرة.



مثال

الأسلوب المعتمد على المفارقات:

هذا الأسلوب مفيد عند كتابة تحقيق عن شخصية. اجتذب القارئ عن طريق رواية شيء من ماضي الشخصية.

جون سميث بدأ حياته العملية ماسحًا لأرضية أكبر متجر في المدينة. وبعد عشر سنوات اشترى المتجر.



مثال

الأسلوب الوصفي:

ارسم صورة ثم ادخل في الموضوع.

مثال - سار الطيار مرتديًا سروالًا من الجينز الأزرق وقميصًا قطنيًا برتقالي اللون وقبعة بيسبول مزهواً على المدرج وصاح قائلاً: «هيا يا شباب فلنقم بهذا العرض» و(العرض) كان لطائرة عمرها ٣٢ عامًا من طراز (دي. سي- ٣) وبعد لحظات أقلعت واحدة من أقل الطائرات شهرة في العالم متجهة إلى جزيرة.



مثال

الخبر التحقيقي المتقصي للحقائق:

يدفع البعض بأن أي خبر صحفي هو عمل يرمي إلى تقصي الحقائق لأن الصحفي الجيد يبحث دائماً عن الحقيقة أو أفضل صورها. غير أن التقرير الهادف لتقصي الحقائق أو الكشف عنها له سمات خاصة، هي أنه:

- يتطلب استثمارًا كبيرًا في الوقت ومع البشر. عادة ما يبحث في اتجاه أو نمط نشاط وليس حدثًا فرديًا. عادة ما يبحث في قضية لم تغطها وسائل الإعلام من قبل.
- يعتمد على مصادر أصلية مثل الإحصاءات السرية والمخبأة في ملفات الشركات أو الهيئات والمؤسسات الحكومية.

عادة ما يركز في جريمة أو فساد أو استغلال للنفوذ.

يشمل في بعض الأحيان العمل متخفيًا. (اترك ذلك للمتخصصين. فهو يتطلب قرارًا أخلاقيًا وقد تكون له عواقب وخيمة لو اكتشف أمر الصحفي وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتحقيق في أعمال الجريمة المنظمة). وفي بعض الدول يعد استخدام أجهزة تسجيل صوتية مخبأة أمرًا غير مشروع، ويجب أن يكشف البحث الأولي عن أكبر قدر ممكن من المعلومات المتاحة علنًا. كن على دراية بقوانين بلدك فيما يتعلق بحرية تبادل المعلومات واستخدامها في البحث.

تقارير الحكومة والشركات والمطبوعات الرسمية والقوائم والسجلات الأخرى الموجودة في المكتبات العامة، والإنترنت مصدر غني للبحث عن التفاصيل ولكن لا تفترض أن المعلومات التي تحصل عليها صحيحة بشكل مطلق.

وباستخدام هذه المعلومات حاول إقناع الأشخاص المعنيين بسد الثغرات بالحصول على تفاصيل سواء بالنقل عنهم أو بإطلاعك شخصيًا على ألا تنشر شيئًا منسوبًا إليهم.

وإذا كانت قصتك تتعلق باتهام أفراد بارتكاب مخالفات يتعين أن تتصل بهم للرد عليها حتى لو كان الرد «لا تعليق» ويجب أن تضمن الخبر هذا الرد.

المقابلات:

- **التحضير:** اجمع أكبر قدر ممكن من الخلفيات عن الشخص والمؤسسة التي يعمل بها وإلا فستضيع وقتًا في توجيه أسئلة بديهية أو تسهل معرفة الرد عليها. كما سيتبين هذا لمن تجري معه المقابلة أنك أعددت جيدًا لها، وهذا سيجعله يشعر بثقة أكبر في قدراتك وسيكون أكثر استعدادًا على الأرجح لتقديم مزيد من المعلومات.

- **الاطلاع المسبق على الأسئلة:** إذا أصر الشخص الذي تريد إجراء المقابلة معه على الاطلاع مقدّمًا على الأسئلة فلتفعل ذلك إذا كنت مضطرًا، ولكن عندما يحين موعد المقابلة لا تشعر أن هذه هي الأسئلة الوحيدة التي تستطيع توجيهها.
- **التحية:** كرس الدقائق الأولى من المقابلة للحديث عن العموميات. وإذا كنت قد أعددت جيدًا للمقابلة، فستكون قد عرفت شيئًا عن اهتمامات الشخص الذي تقابله، وهذا يساعد على خلق حالة من الاسترخاء.
- تحقق من الأسماء والمناصب.
- **لغة العيون والحركة:** لاتجذب مقعدًا إلى جانب مكتبه وتنقض عليه. فقد يجد ذلك مزعجًا. أبعد مقعدك قليلًا وضعه في زاوية واجلس مستندًا إلى الوراء. وانظر بانتظام من أن إلى آخر في عيني من تجري معه المقابلة.
- **التسجيل والكتابة:** أسأل إذا كان يمكنك استخدام جهاز تسجيل. وإذا سمح لك فلا تضع الجهاز أمامه بشكل مباشر فيكون بمثابة تذكرة دائمة بأن كل ما يقول سيجري تسجيله. ضعه في جانب واحد. حاول أن لا تخرج مدونة الكتابة على الفور، ضعها على ركبتيك وليس على المكتب.
- **وجه أسئلة قصيرة:** تذكر أنك تحاول استخلاص معلومات من المصدر لا أن تبهره بمهاراتك. لا توجه الأسئلة الصعبة في البداية - فأنت بذلك تغامر بإغضابه وإنهاء المقابلة. اترك الأسئلة الصعبة لوقت لاحق لتضمن أنك حصلت على الأقل على كم من المعلومات يمكن استخدامه في كتابة المقابلة.
- أحد منتقديك قال «هذا أحد أساليب توجيه الأسئلة الصعبة». فهو يظهر أنك لا تشارك هذا المنتقد الرأي.
- **وجه أسئلة مفتوحة وليس أسئلة مغلقة:** الأسئلة المغلقة عادة ما تبدأ هكذا «هل فعلت...» «هل يمكنك...» «هل أنت...» ويمكن الرد عليها عادة بكلمة واحدة «نعم» أو «لا». حاول صياغة أسئلة مفتوحة مثل «ماهو شعورك حيال...؟» أو «ماذا تسمع عن...؟» أو «ما أهمية...؟» أو «كيف تصف...؟» ولكن هناك دائمًا فرصة لتوجيه سؤال مغلق عندما تكون تسعى إلى رد قاطع «نعم» أو «لا».
- **تجنب الأسئلة متعددة العناصر:** فمحاورك سيجيب ببساطة على الجزء الأسهل.

● **استخدم الصمت:** لا تتطوع بتعليق إذا التزم الشخص الذي تجري معه المقابلة الصمت بعد سؤال. فلعله يفكر فيما يتعين عليه أن يقول أو يفكر فيما إذا كان سيدلي لك بمعلومة مهمة. أعطه بعض الوقت.

● **إذا المتفهم:** إذا كنت تجاهد لتفهم ما يقول، استخدم عبارات مثل «إذا كنت أفهمك بشكل سليم...» أو «كيف تشرح ذلك لرجل الشارع؟»، هل هناك شيء آخر كان يتعين عليّ أن أسأله؟ استخدم سؤال المسح الشامل في نهاية المقابلة. ففي بعض الأحيان يكون لدى الشخص الذي تجري معه المقابلة معلومات بشأن قضايا لم تكن على علم بها.

خطوات ومراحل التحقيق الاستقصائي التلفزيوني:

لا شك في أن خطوات ومراحل تخطيط التحقيقات الاستقصائية وتنفيذها، تكاد تكون واحدة في كل الوسائل الإعلامية، إلا أن جوهر الاختلافات السائدة بين هذه الوسائل، نتيجة لطبيعتها الخاصة ونمطها، قد تفرض في المقابل ثمة اختلافات في بعض مراحل وخطوات تخطيط التحقيقات الاستقصائية وتنفيذها، ومن هذا المنطلق فقد ارتضى فريق العمل بهذا الدليل إتاحة الفرصة لعدد من الزملاء العاملين في هذين النمطين من الوسائل الإعلامية (المطبوعة والمرئية)، لإبداء كامل تصوراتهم حول هذه الخطوات والمراحل، من واقع خبراتهم الشخصية والمهنية، لضمان إثراء الدليل وتعميقه، حتى لو بدا للبعض أن ثمة تكراراً في هذا الأمر، وفيما يلي سوف نستعرض هذه الرؤى والتصورات لخطوات ومراحل التحقيق الاستقصائي التلفزيوني من واقع الممارسة المهنية والخبرة العملية، وذلك على النحو التالي:





١ الفكرة: الفكرة هي المحرك لعمل أي تحقيق استقصائي، ممكن أن تكون فكرة يتم تكليف المراسل بها من قبل إدارة القناة مثلاً، أو تكون فكرة بادر بها أحد الأشخاص للمراسل ليتبناها، أو تكون فكرة نابعة من المراسل ذاته. وفى كل الأحوال لا بد أن تكون الفكرة مهما كان مصدرها، هي فكرة يهتم بها المراسل ويجد لها صدى داخلياً يجعله شغوفاً بها، فالتحقيق الاستقصائي على عكس التقرير الاخباري لا بد أن يشعر المراسل بانتماء شخصي له حتى يستطيع بذل ما يتطلبه من مثابرة في البحث لمدة تصل في بعض الأحيان إلى سنوات، حتى يخرج التحقيق إلى النور.



٢ البحث المبدئي: بعد الحصول على فكرة ما يكون المطلوب البحث المبدئي لتحديد ما هو متاح من معلومات حول الفكرة، وتعد هذه المرحلة من المراحل المفصلية، ففي كثير من الأحيان يؤدي هذا البحث المبدئي إلى نفس الفكرة برمتها، أو تحويلها، أو بلورتها بشكل أفضل ودليلاً على هذا، فقد حدث في أثناء عملي مع فريق البحث في إحدى التحقيقات حول مشاكل القطاع الصحي من نقص الإمكانيات وتدنى مستوى الخدمة، وجدنا خلال البحث خبراً عن إغلاق عدد من (مستشفيات التكامل الصحي)، و علمنا من الخبر بأن هناك عدداً كبيراً من تلك المستشفيات التي تم بناؤها في عدد من القرى وبعد سنوات تم إغلاقها. هذا الخبر جعلنا نترك تمامًا الفكرة الأصلية لنتتبع موضوع المستشفيات هذه الذي لم نسمع عنه من قبل، وبالفعل اتضح خلال مراحل إنجاز التقرير أن القضية هي قضية إهدار مال عام لم يتم إثارها من قبل، على الأقل بهذا الشكل.



٣ تحديد الفرضية أو التساؤل: بعد البحث المبدئي وتحديد الفكرة بشكل نهائي، يصبح لدى المراسل القدرة على بناء فرضية أو افتراض معين يريد إثباته، أو يكون لديه تساؤل يريد الإجابة عليه. في حالة تحقيق (مستشفيات التكامل الصحي)، كان لدينا فرضية وتساؤل. الفرضية كانت (أن القرارات الوزارية المتضاربة أدت إلى إهدار المال العام)، أما التساؤل فكان لماذا، لماذا تم بناء المستشفيات، ولماذا تم إغلاقها؟ ومن الذي أخطأ؟ من بنى أم من أغلق؟



٤ **تحديد المصادر:** عندما نحدد الأسئلة التي ستكون محور الفيلم الاستقصائي، فسنستطيع أن نحدد المصادر التي ستستعين بها للإجابة على تلك الأسئلة. فمثلاً إذا كانت الأسئلة الرئيسية هي التي سبق وذكرناها كمثال في الخطوة السابقة، يكون تحديد المصدر بناءً على من يملك الإجابة أو من هو في موقع يجعله الأنسب للرد على الأسئلة، ففي مثال مستشفيات التكامل الصحي كان أحد أهم المصادر هو المسؤول الذي اتخذ قرار البناء والمسؤول الذي اتخذ قرار الإغلاق. ولكن عادة لا تقتصر المصادر على المسؤولين الرسميين رغم أهميتها، فمثلاً علينا أن نلجأ في قصتنا هذه إلى مصادر متنوعة، منها مرضى وأطباء وموظفين عايشوا تلك المستشفيات.



٥ **اختيار أساليب التقصي الأخرى:** إضافة إلى اللقاءات المختلفة مع المصادر المتنوعة، فهناك عدد آخر من أساليب التقصي التي عادة ما نلجأ إليها في التحقيقات الاستقصائية، تختلف باختلاف الموضوع محل الاستقصاء. أحد أهم تلك الأساليب هو الحصول على وثائق ذات الصلة بموضوع التحقيق، وكثيراً ما تكون إما وثائق سرية أو وثائق منشورة ولكن لم ينتبه إليها أحد من قبل أو لم توضع في السياق الذي يجعلها وثيقة هامة. قد يلجأ المراسل أيضاً إلى عمل تجربة ما لإثبات فرضية ما، وهنا أذكر مثالين، الأول في تحقيق استقصائي أنجزه المراسل «أحمد شمسي» عن (شركات الأمن الخاصة في مصر) وعرض في برنامج أول الخيط على شاشة «أون. تي. في.» في ٢٠١٤. وكانت الفرضية التي انطلق منها المراسل هي غياب المعايير اللازمة لتعيين أفراد أمن في تلك الشركات وغياب أي رقابة حقيقية على عمل تلك الشركات مما يؤدي إلى أمن زائف يشتره المواطن مقابل مبالغ طائلة. وقد قام المراسل لإثبات تلك الفرضية بتجربة شخصية حيث تقدم لشغل وظيفة رجل أمن في إحدى شركات الأمن الخاصة في مصر، وبالفعل تم تعيينه في نفس اليوم دون تحريبات أو تحرر عن هويته أو التأكد من سجله لدى الشرطة. وهكذا أثبت بالدليل العملي والصورة والتجربة الشخصية فرضية التحقيق.

وفي المثال الثاني في تحقيق حول التحرش الجنسي في مصر والذي عرض أيضًا في نفس البرنامج، حاولنا كفريق عمل في هذا التحقيق أن نختبر شعور الرجل إذا تعرض لنفس المضايقات والتحرش الذي تتعرض له المرأة في الشارع، فقمنا بالاتفاق مع ممثل شاب على أن يتنكر في شكل امرأة ويعود ليروي لنا شعوره. وبالفعل قام «وليد» بالتنكر في زي امرأة وبعد السير في عدد من شوارع القاهرة عاد ليروي أمام الكاميرا ما مر به من مضايقات وتحرش لفظي، مؤكدًا على أنه لم يكن يتوقع أبدًا حجم المعاناة التي تتحملها المرأة بالسير في الشارع.

وبالرغم من أن التجارب الشخصية سواء للمراسل أو لآخرين في التحقيقات الاستقصائية قد تكون مفيدة جدًا إلا أننا يجب أن نفكر بعمق قبل الإقدام عليها للتأكد من أنها ستضيف فعليًا للتحقيق وتساهم في كشف حقيقة أو إثبات فرضية، لا أن تكون مقحمة دون تبرير ومن الأساليب التي تستخدم كثيرًا في التحقيقات الاستقصائية، التجارب والاختبارات العملية، وعادة ما يرتبط هذا بالتحقيقات الخاصة بالغذاء الأدوية، وغالبًا توجد اشتراطات لضمان نزاهة النتائج منها مثلًا الالتزام بمعامل بعينها لعمل الاختبارات.



٦ **تحليل وتنظيم المادة:** بعد البحث وجمع المعلومات وتحديد المصادر المختلفة وتحديد زاوية تناول، وتحديد أساليب التقصي التي سيتم استخدامها في التحقيق، يكون علينا تنظيم المادة، أي استبعاد ما ليس إليه حاجة، وتحليل ما هو مهم من مادة لدينا، وتحديد ما ينقصنا وفرص الحصول عليه.



٧ **كتابة الإسكربت:** يوجد خلاف بين المراسلين حول ترتيب كتابة الإسكربت التصوير، فالبعض يصر على أن يتم التصوير قبل الشروع في الكتابة، بينما يصر فريق آخر وأنا منهم، على أن يكون هناك مسودة نص وإسكربت قبل الشروع في تصوير، وهذا الترتيب من خلال التجربة العملية، يوفر الكثير من الجهد والوقت، ولكن هذا لا يعني أنه إذا جد جديد وقت التصوير لا يتم تعديل النص ليوكب هذا التعديل، ولهذا نعتبر أن الإسكربت في مرحلة ما قبل التصوير هو مسودة إسكربت قابل للتعديل بعد التصوير وحتى بعد المونتاج.



٨ **التصوير:** يتم تنظيم التصوير وفقاً للإسكربت ويبدأ بعد ترتيب دقيق بين المراسل والمصور حتى تخرج الصورة بالشكل المتصور في الإسكربت. ومن المفيد جداً عمل زيارات ميدانية إلى أماكن التصوير قبل يوم التصوير كلما أمكن هذا. أما تصوير اللقاءات فيجب فيه أيضاً مراعاة طبيعة التحقيق وطبيعة عمل الضيف، وغالباً ما يكون الاختيار الأفضل هو تصوير اللقاء في محيط الضيف الطبيعي (الطبيب في عيادته مثلاً).

وكثيراً ما نلجأ في الأفلام الاستقصائية إلى ما يسمى بإعادة التمثيل، وهو عبارة عن تصوير لمشاهد تمثيلية تروي لنا مشاهد لا نستطيع تصويرها فعلياً. فعلى سبيل المثال مشاهد التعذيب في السجون وجرائم قتل أو سرقة أو غيرها، وتحتاج هذه المشاهد إلى ترتيبات جيدة لتصويرها. وغالباً ما يكون المراسل جزءاً رئيسياً في الفيلم الاستقصائي، وهذا يعطي انطباعاً بتفاعل المراسل مع التحقيق، فمثلاً نرى المراسل وهو يحاور ضيوفه، وهو يزور أماكن ذات مغزى مهم، ويمكن أيضاً وهو يقوم بتجربة شخصية مثل «أحمد شمسي» المراسل الذي قام بتصوير نفسه كفرد أمن.



٩ **مراجعة الصور ومراجعة الإسكربت:** في هذه المرحلة تكون الصورة أكثر وضوحاً، فالمراسل بعد التصوير تكون لديه كل عناصر التقرير، ويكون عليه التأكد من أنه لا يوجد جديد يحتم عليه تعديل الإسكربت، مثلما حدث في تحقيق استقصائي عن السياحة، عندما تحدثنا مع مسؤول وزارة السياحة ففوجئنا بأنه يشكو لنا من نفس الأوضاع التي ذهبنا لنواجهه بها، فكان علينا أن نعدل النص وتسلسل التقرير ليواكب هذا التطور بل ونستفيد منه، ولهذا فعلياً أن نعتبر أن الإسكربت هو مبدئي قبل التصوير حتى وإن كان مفصلاً وفي المقابل على المراسل التأكد من أن كل الصور واللقاءات المضمنة في الإسكربت قد تم تصويرها بالفعل.



١٠ المونتاج: المرحلة الأخيرة، وهي وضع كل القطع في أماكنها. ويراعى خلال مرحلة المونتاج الالتزام بالإسكربت، فمثلاً إذا كان هناك استخدام لمؤثرات ما مثل أن تكون الصورة أبيض وأسود، أو أن تكون الصورة بسرعة بطيئة أو سريعة ومن المهم جداً عند استخدام الموسيقى أن تكون مناسبة للمشهد ولل فيلم بشكل عام، وعدم الإفراط دون دواعي منطقية لمؤثرات المونتاج المختلفة، أو للموسيقى على حساب الصوت الطبيعي للصورة (صوت شارع، مشادة... إلخ)، وبعد الانتهاء من المونتاج يتم مشاهدة التحقيق لمراجعة الشكل النهائي، وفي بعض الأحيان يشعر المراسل بأن الفيلم لا يعطي تمام الانطباع الذي توقعه عندما كتب الإسكربت، وهنا ربما تكون المشكلة هي مشاهد طويلة، أو لقاءات مملة، أو وتيرة عامة للفيلم تحتاج إلى تعديل. وأحد الأمثلة التي عايشتها، كانت بعد مونتاج فيلم التحرش الجنسي، وقد شعرنا بأن بعض اللقاءات تحتاج إلى اختصار ووضعها في سياقها بشكل أوضح، وهكذا تم تعديل أجزاء من النص والإسكربت بعد المونتاج، لتكون أكثر تأثيراً، وتمت إعادة المونتاج لهذه الأجزاء، كما تمت إعادة المونتاج لتجربة الممثل الشاب الذي تنكر في زي امرأة، حتى لا تكون مملة وإنما جاذبة للمشاهد. وعندما يستقر المراسل على المونتاج النهائي يكون التحقيق الاستقصائي التلفزيوني جاهزاً للعرض.

كتابة القصة الاستقصائية التلفزيونية:

تمر عملية كتابة التحقيقات الاستقصائية التلفزيونية بمجموعة من المراحل والخطوات المهمة التي تؤدي في النهاية إلى خروج هذه التحقيقات إلى النور بشكل أكثر مهنية واحترافية، وفيما يلي سوف نتطرق إلى بعض الجوانب والمعايير المتعلقة بكتابة هذه النوعية من التحقيقات وطريقة عرضها:

- جمع المعلومات من مصادرها المختلفة.
- معالجة المعلومات (تصنيفها وتوثيقها).
- التفسير والتحليل المتعمق لكل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها.
- الشرح من خلال ربط الأحداث والقضايا بسياقها والعوامل التي أدت إليها.



قاعدة عامة

أعرض ولا تخبر السرد
أعرض ما عندك من الناس ولا تكن أنت المتحدث

معالجة المعلومات:

- التحليل الكمي.
- التفسير.

تنظيم الكتابة:

- سجل يومياتك.
- ابن الملف الرئيسي داخله ملفات فرعية سجل تفاصيل كل مقابلة ربما تحتاجها في التحقيق.

ابدأ الكتابة من المراحل الأولى من العمل:

- تساعدك على اكتشاف الثغرات.
- تساعدك على تركيز مسار محبك كل عمل أنجزه سريعاً حتى لاتنس تفاصيله.
- انس كلمة «يقال» لا يوجد مبني للمجهول في التحقيق الاستقصائي.

أخطاء يجب تجنبها:



- عدم التوثيق والاعتماد على الذاكرة.
- الاعتماد على الافتراضات (سمعت - لاحظت...).
- الاعتماد على المعلومات من مصدر ثانٍ.
- لا تروِ القصة، اعرضها كما هي.
- أنسِن القصة (أعطاها أبعادًا إنسانية).
- ابدأ البحث عن السيناريوهات الإنسانية.

من أفضل طرق السرد في التلفزيون:

المشهد ينتقل من مشهد إلى مشهد وكل مشهد مدته من دقيقة ونصف ١:٣٠ إلى دقيقتين.

- الانتقال من مشهد إلى آخر.
- الانتقال من مكان إلى آخر.

السرد التلفزيوني:

- إذا أوقفنا الصوت وشاهدنا الصورة فهمنا القصة.
- حدد الحالات الإنسانية.
- توقيت المقابلة مهم.
- للتأكد من المصدقية أسأل أكثر من مرة وأكثر من مصدر.

نقاط الضعف في التحقيق:

- معلومات ناقصة.
- مصادر غير موجودة.
- معلومات غير متكاملة (أعطِ للمتسبب في الحدث فرصة للرد).
- لا بد من توصيف الأرقام بدقة.
- توضيح أهمية التحقيق للجمهور، أنت أصغر من الموضوع ، ولا بد من تحديد الموضوع بشكل جيد.

(فرضية)

شركات المقرمشات تستخدم مواد تحتوي على مركبات تضر بصحة الأطفال في غياب رقابة وزارة الصحة.

كيف تُمتع الناس بالصورة:

- دع المشاهد يستمتع بالصورة.
- الدخول إلى الموضوع مباشرة والتحديد والتنظيم والدقة في عرض الموضوع.
- تحديد الفرضية بدقة أهم شئ في هذا الأمر.



قاعدة عامة

احفظ بينك وبين المصدر مسافة دائماً

الضوابط والمعايير الأخلاقية للمنظمة للعمل الصحفي الاستقصائي:

(قراءة في دليل المراسل الصحفي الصادر عن رويترز)

طبقاً لدليل المراسل الصحفي لروترز فإنه ليست هناك قواعد موحدة لكيفية عمل المراسل الصحفي، أو الكيفية المسموح له أن يمارس بها عمله، إذ إن الأساليب التي يتبعها في عمله أو التي يسمح له باتباعها تتباين بحسب الاختلافات الإقليمية والتاريخية والثقافية لكل بلد. لكن الصحفيين يتفوقون على العناصر الرئيسية لما تعتبره الغالبية نقلاً جيداً ومسؤولاً للأخبار يقوم على البحث عن الحقيقة قدر المستطاع في ظل الظروف السائدة والمبادئ الإرشادية الرئيسية القليلة هي الدقة والموضوعية والأمانة والنزاهة.

● **الدقة:** وهي عنصر بالغ الأهمية وقيمة من القيم المهنية ذات الاعتبار، لأن الصحفي إذا لم يعرض الحقائق الأساسية بشكل سليم - الأسماء والألقاب والأرقام - فمن غير المرجح أن يأخذ القراء أي معلومات أخرى تقدمها المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها بجدية، ودائماً ما تطوله وتطول المؤسسة نظرة الشك والريبة في مصداقيتها.

● **الموضوعية والحياد:** وهي من القيم والعناصر الأكثر صعوبة. إذ يدفع كثيرون بأن الموضوعية الكاملة مستحيلة، لأن خلفيتنا ونشأتنا تؤثران في أسلوب انتقائنا وعرضنا للمعلومات في التقارير الإخبارية، أضف إلى ذلك ضغوط ملاك المؤسسة الإعلامية الذين قد يكون لهم برنامج سياسي أو أهداف تتعلق بالربح. لكن المراسل الصحفي يمكن أن يكتسب مع الممارسة درجة عالية من الموضوعية والحياد.

● **الأمانة:** وهي قيمة لها أهمية قصوى للصحفي الجاد. فمن السهل اختلاق المصادر أو الاقتباسات، ومن السهل نسبياً - وإن يكن خطراً - سرقة تقارير كتبها آخرون. وعليك أن تتأكد من أنك إذا بدأت سلوك هذا النهج فما من سبيل سوى السقوط سريعاً.

وينص ميثاق «الاتحاد الدولي للصحفيين» المنظم لأخلاقيات العمل الصحفي: أنه «على الصحفي ألا يتبع سوى الأساليب النزيهة في الحصول على الأخبار

والصور والوثائق»، وهذا يعني أن تعرف نفسك دائماً باعتبارك صحفيًا، وألا تدفع الناس لحملهم على تقديم معلومات بحجج كاذبة وألا تلجأ إلى التهديد أو الترويع.

والمؤسسات الصحفية في كل بلد لها ميثاق عمل خاص بها يختلف في بعض التفاصيل حسب الظروف والعادات المحلية، غير أن أغلبها يتفق في النقاط الأساسية.

● لا تلتفق أو تسرق خبرًا.

● لا تأخذ رشوة: العديد من الصحفيين في الدول النامية لا يتقاضون سوى القليل لذلك يكونون عرضة لتلقي الرشاوي من الساسة والشركات لكتابة تقارير تخدم مصالحهم أو لمنع كتابة تقارير سلبية.

● قاوم باستمرار مطالب من تجري معهم مقابلات بأن يوافقوا على قصتك الإخبارية قبل نشرها.

● كن حذرًا فيما يتعلق بكرم الضيافة: ليست هناك دعوة على الغداء دون مقابل. الأشخاص والمنظمات التي تعرض كرم ضيافة من هذا النوع عادة ما تنتظر شيئًا في المقابل.

● لا تكشف عن مصادرك - دخل صحفيون في دول عديدة السجن نتيجة عدم القبول بالكشف عن مصادرهم حفاظًا على مصداقيتهم والتزامهم بأخلاقيات التعامل مع المصادر.

● أقص آراءك السياسية عن تقاريرك.

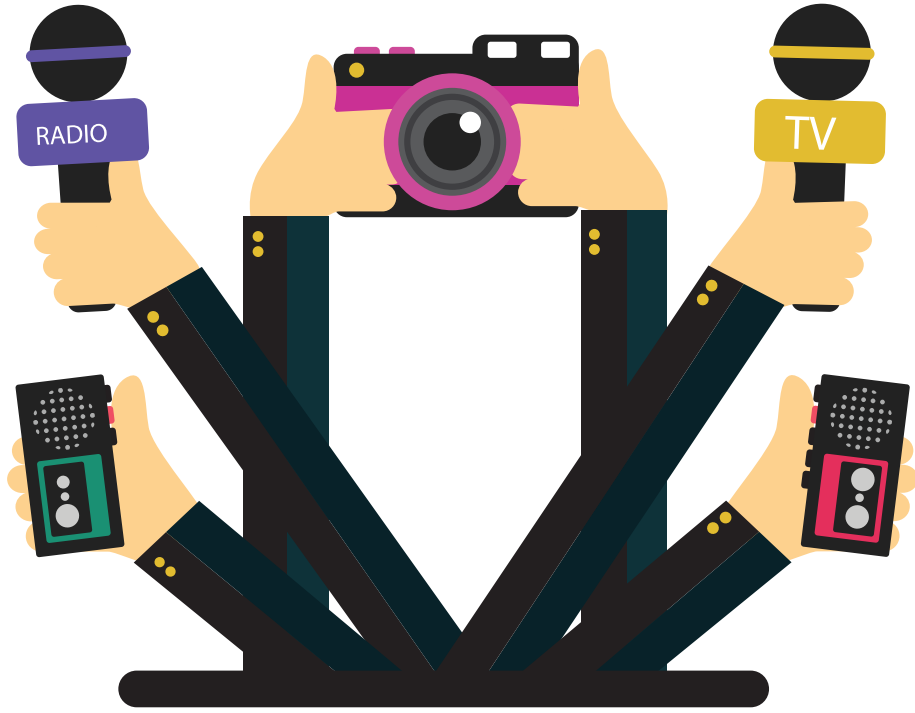
السلامة المهنية خيار ضروري... وليست رفاهية:

● سلامتك هي أهم شيء، وليست هناك قصة إخبارية أيًا كانت تستحق المخاطرة بالحياة أو بالإصابة.

● إذا حوصرت وسط أعمال عنف في شارع فإن الاستفادة منك كمراسل صحفي تكون محدودة للغاية.

- إذا كان هناك احتمال لأن تتعرض لهذا الخطر، أبلغ رؤساءك ما تقترح عمله وأشرح المخاطر. إذا كنت تغطي مظاهرات يمكن أن تتحول إلى عنف فعائين المكان مقدمًا ورتب طريق الفرار.
- لا يطلب من معظم الصحفيين تغطية الحروب. وتطلب أغلب المؤسسات الإعلامية الآن من المراسلين الذين يغطون الصراعات تلقي دورة تدريبية بشأن التصرف في بيئة معادية، عادة ما يعدها عسكريون سابقون. إذا كنت تغطي صراعًا مسلحًا، فهناك بعض القواعد الأساسية التي يتعين أن تتبعها:
- قيم المخاطر وقرر ما إذا كان الخبر يستحق المخاطرة.
- تعلم الإسعافات الأولية وبخاصة كيفية وقف النزيف.
- لا تحمل سلاحًا أو تسافر مع صحفي يحمل سلاحًا.
- عرف نفسك دائمًا بشكل واضح إذا استوقفك أحد لا تصف نفسك بأي شيء سوى أنك صحفي.
- ارتد الملابس المدنية دائمًا إلا إذا كنت معتمدًا كمراسل حربي رسمي ومطلوب منك أن ترتدي زيًا خاصًا. لا ترتدي زيًا عسكريًا أو زي قوات الأمن.
- كن متنبهًا دائمًا للعلامات الدالة على أنك توشك على الدخول في وضع متغير، ربما منطقة نفوذ فصيل آخر.
- إذا كنت تعمل على جبهتي صراع، لاتعط طرفًا معلومات عن العمليات العسكرية للطرف الآخر.
- لا تحمل خرائط عليها أي علامات قد تودي بأنك تقوم بأعمال تجسس.
- إذا وجدت نفسك في وضع يهددك فيه أناس فحاول أن تحافظ على هدوئك وتعامل بشكل ودي، أحمل معك بعض السجائر أو أي شيء يمكن تقديمه إليهم.

- ارتد سوارًا أو شارة توضح فصيلة دمك للتعرف عليها حال إصابتك.
- ارتد حذاء مريح يُمكنك من الركض عندما تكون في تغطية لوضع يتسم بالخطر.
- تسأل أين ذهب السكان المحليون ولماذا يبدو المكان هادئًا. اشعر بالخوف، فهذا أمر طبيعي، لكن لاتفزع.
- التأمين، إذا كنت تعمل في منطقة خطر تأكد من أن المؤسسة التي تعمل بها تكفل لك التأمين اللازم.





الفصل الثالث

التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام

وأهم المعايير والضوابط الأخلاقية التي تحكم أداءها

أصبح الحديث عن أخلاقيات الإعلام وأساليب الضبط الذاتي للإعلاميين المعادل الموضوعي للحديث عن أهمية الإعلام ذاته، وأدواره ومهامه في المجتمع. وفي الوقت الذي يندفع فيه الكثيرون لإطلاق الآراء في هذا الموضوع الهام فإن الإعلاميين أنفسهم ما زالوا بعيدين عن الاهتمام بالموضوع الذي يمس ليس فقط حرية واستقلالية الإعلام المصري وإنما يتعلق بمستقبل وحاضر مهنة الإعلامي ومؤسساتها التي ربما تتعرض لإشكاليات ومخاطر عديدة إذا لم يجتهد الإعلاميون المصريون في صياغة علاقة صحية وصحيحة مع مكونات النظام السياسي الذي يتشكل في مصر بعد الثورة.

وتعود أهمية سعي الإعلاميين إلى التنظيم الذاتي لهم لتجنب إصدار قوانين تؤثر في حرية الإعلام من غير المتخصصين في المهنة وحتى يشارك الصحفيون والإعلاميون بوعي وإصرار في صياغة الوثائق الأساسية للنظام الجديد وبخاصة فيما يخص الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير والنشر والبث والحصول على المعلومات وتداولها وحرية امتلاك الوسائل الإعلامية وغيرها من الحريات العامة وتركز هذه الدراسة في مفهوم مشاركة الإعلاميين في صياغة وإدارة أشكال ومؤسسات التنظيم الذاتي للإعلام وتقديم خلفية معرفية أساسية حول تطور النظم الإعلامية ونماذج وتجارب متعددة من الشرق والغرب ومن التجارب المصرية ذاتها لتوضيح مفاهيم وأساليب الضبط الذاتي للمساعدة في ابتداء آليات عمل متجددة تحقق الأهداف من التنظيم الذاتي للإعلاميين وتجسد مضامين المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام. كما تشرح الدراسة في عجالة أدوار الإعلام الجديدة والمتطورة في إطار التواصل الاجتماعي غير المحدود للبشرية الذي نعيشه الآن. وتبرز ارتباط منظومة حقوق الإنسان بآليات الضبط الذاتي وبصفة خاصة تأثير حرية الرأي والتعبير والإبداع والحق في المشاركة السياسية والاجتماعية وحق الحصول على المعلومات والحق في إنشاء الجمعيات والنقابات والحق في العمل والأجر المناسب والحق في التنمية المستدامة كما تقدم نماذج لإشكاليات الضبط الذاتي محلياً وإقليمياً ودولياً.

ويهمنا أولاً أن نرصد طبيعة الأهمية التي يمثلها الإعلام والإعلاميين للمجتمع:

إعلام البيت الواحد:

يلعب الإعلام مع منتصف العقد الثاني من الألفية الثالثة أدوارًا متعددة في تسيير حياة الفرد والجماعة والمجتمع والدولة، فقد تطورت مقولة «إن الإعلام قد حول العالم إلى قرية صغيرة»، التي طرحها «ماكلوهان»، وسادت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حيث وفرت وسائل الاتصال والإعلام الإلكترونية في مطلع الثمانينيات تواصلًا إنسانيًا عابرًا للحدود السياسية والفواصل الجغرافية، لتصل الرسالة الإعلامية إلى كل أرجاء المعمورة. وأصبح البشر اليوم بفعل وسائل الإعلام أشبه بمن يعيشون في بيت واحد حيث يتواصل أفراد البشرية وكأنهم في اتصال مباشر ولم يعد تواصلهم يقف عند حد معرفة الأخبار أو تبادل الآراء أو عبر الاعتماد على وسيلة اتصال واحدة، بل تحول إلى ممارسة السلوك الواحد مثل خروج تجمعات بشرية وتظاهرات في كل عواصم العالم في وقت واحد وبشعارات واحدة وبأسلوب واحد في التعبير عن المطالب الإنسانية أو كما حدث في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية من تحركات جماهيرية ثورية مستمرة، اعتمدت بصفة أساسية على رسائل اتصالية إعلامية قصيرة نجحت بها الثورة في تحقيق معظم أهدافها.



وكان هذا التطور النوعي في أدوار الإعلام ، وتأثيره في الفرد والمجتمع مرتبطاً بتحقيق العديد من مرتكزات نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام. فقد شهدت الأعوام الثلاثون الماضية نجاح الصحفيين والإعلاميين عبر وسائل الاتصال السريعة والمتنوعة في تلبية الاحتياجات الأساسية للجمهور، وأصبح الإعلام يساعد المتلقي على اتخاذ قرارات تجاه تفاصيل حياته اليومية، حيث توجه نشرة الأحوال الجوية - مثلاً - المشاهدين إلى نوعية الملابس المناسبة لليوم وكذا أخبار أسعار السلع تحدد نوعية الطعام المتاح تبعاً للدخل المالي، والتنبيهات الإعلامية حول حركة المرور تجعلك تغير طريقك من شارع إلى آخر فضلاً عن تحذيرات تعطل المياه أو الكهرباء والتي تفرض سلوكيات بعينها. كما أن تكوين وجهة نظر معينة تجاه الأحداث ما هي إلا حصيلة ما يتعرض له المشاهد أو المستمع أو القارئ من أخبار وتقارير وآراء تحملها الصحف والبرامج الإعلامية.

ولذلك أصبح تأثير المتلقي بوسائل الإعلام والإعلاميين يزداد قوة يوماً بعد يوم ارتباطاً بمصداقية الوسيلة الإعلامية ودقتها وسرعتها ومهارة العاملين فيها من الإعلاميين على إبداع أساليب متنوعة للجذب والتأثير في جمهورهم. وقد كان احترام وثقة الجمهور يقابله دائماً المزيد من أعباء المسؤولية على الإعلاميين حتى يحتفظوا بارتباط الجمهور ومساندته المادية والمالية للإعلاميين والوسيلة الإعلامية التي يعملون فيها. وكان الصراع الدائم بين حرية الإعلاميين والقيود المفروضة من الدولة والمجتمع عليهم هو محور الاجتهاد السياسي والقانوني لدعاة حرية الصحافة والإعلام. وكانت حرية الإعلامي هي التي تمكنه من أداء أدواره لخدمة الجمهور والمجتمع وتتيح له الوصول إلى المعلومات الصحيحة والمدققة والولوج إلى مناطق الخطر أو مواجهة أصحاب النفوذ بحثاً عن الحقيقة والرأي الحر وتوصيلهما إلى الجمهور. وفي المقابل كانت القوانين والإجراءات والعقوبات وسيلة الدولة لتنظيم النشاط الإعلامي على خلفية مراقبته والتحكم في الترخيص للوسائل الإعلامية والحفاظ على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين والثقافة والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

وتبرز أهمية أخلاقيات الإعلام وأساليب الضبط والتنظيم الذاتي للإعلاميين في كل الأحداث الهامة المجتمعية والتي تتعدد فيها وجهات النظر والرؤى ويتحمس كل طرف فيها لصحة وجهة نظره ويكيل الاتهامات للإعلام والإعلاميين إذا ما اختلف بعضهم مع آرائه أو سلوكياته ويبدو التنظيم الذاتي للإعلاميين هو الوسيلة الأنجح لتحقيق حق المجتمع في حرية الصحافة والإعلام والتزام الإعلاميين في ذات الوقت بمعايير أخلاقية ومهنية ضابطة ومستقرة لمهنتهم وأدوارهم المجتمعية. ولذلك فقد تعرضت أخلاقيات الإعلام وأساليب الضبط الذاتي للإعلاميين لعثرات متعددة منذ ظهور الصحافة ارتباطاً بالنظم الإعلامية التي ظهرت في دول العالم عبر الزمن وسوف نستعرض في تركيز حالة أخلاقيات الإعلام وأساليب الضبط الذاتي للصحفيين والإعلاميين في الأنظمة الصحفية الإعلامية الأساسية السائدة في العالم.

أولاً: أخلاقيات الإعلام في النظم الصحفية والإعلامية المختلفة:

اكتشفت النظم السياسية الحاكمة في كل دول العالم مبكرًا أهمية الإعلام فسعت إلى صياغة علاقة خاصة مع وسائل الإعلام والصحفيين والإعلاميين فيها. وتشير الدراسات الإعلامية إلى أن طبيعة النظام السياسي في الدولة قد أثرت بقوة في طبيعة الإعلام وأسلوب إدارته ومدى تمتع الإعلاميين بالحرية في عملهم ومن أهم التقسيمات للنظم الإعلامية التي تربط بين الإعلام وطبيعة النظام السياسي في الدولة ما جاء به «شرام» و«سيبرت» و«بيترسون» في دراستهم عن (النظم الإعلامية ١٩٥٦)، ثم تقرير (ماكبرايد ١٩٧٦) ودراسة (ماكويل ١٩٨٩). وبصفة عامة فإن النظم الصحفية والإعلامية في العالم قد تراوحت ما بين خمسة نظم رئيسية هي:



١ **النظام الصحفي الشمولي:** (النظرية السلطوية): تستخدم الصحافة في هذا النوع من الأنظمة، في تضخيم دور سيطرة الدولة بصفة عامة والدفاع باستماتة عن مصالح الطبقة أو الجماعة الحاكمة، ويعتمد هذا اللون من الإعلام على توجيهات نخبوية، تعكس حالة من الولاء المطلق للسلطة ورجالها، وتعتمد هذه النظرية السلطوية في منطلقاتها وفرضياتها الرئيسية على مسألة أساسية تتمثل في التشكيك في الجماهير وقدراتها، حيث يرى أنصار هذه النظرية، وقادة هذه المجتمعات والأنظمة التي تطبقها الجماهير غير قادرة ذهنيًا أو نفسيًا على اتخاذ القرارات بأنفسهم، ويحتاجون إلى التوجيه الحاسم في كل شيء، وينظرون إلى المعارضين باعتبارهم مرضى، ومارقين، وأنهم في حالة إذا ما تولوا السلطة فإنهم سيشكلون خطرًا مدمرًا للمجتمع. ويجسد هذا اللون من الإعلام الذي ما زلنا نراه في دول الجنوب النامية فكرة النخبوية، وأن المتميزين هم فقط العناصر التابعون للسلطة فقط، وهم الأجدر على اتخاذ القرارات وممارسة أشكال السلطة.

والإعلام هنا يؤيد السلطة دائمًا، ويحظر عليه انتقاد الحكومة أو النخبة المسيطرة، أو قيمها السياسية والدينية والأخلاقية، ويعاقب بأشد العقوبات من يخالف ذلك من الصحفيين والإعلاميين. ويخضع الإعلام الشمولي لترسانة من القواعد والقوانين التي تتحكم في حرية الصحفي والتصريح أو الغلق للوسائل الإعلامية، فضلًا عن فرض الرقابة القبلية على كل ما تتداوله وسائل الإعلام، والتدخل بالمنع بلا

مبرر لأي من المواد الصحفية والإعلامية التي قد تحمل ما يخالف توجهات النظام أو تنتقده. وملكية وسائل الإعلام في ظل هذا النظام السلطوي خيط بين الملكية الحكومية وملكية القطاع الخاص، وإن كان كلاهما يلتزم بتوجيهات الدولة ويخضع لتدخلات السلطة وسيطرتها. بل إن السلطات الحاكمة في ظل هذه النظم تغض الطرف عن ظواهر الفساد التي تستشري بين الصحفيين والإعلاميين، في مقابل دفاعهم عنها، إذ إن السلطة وأجهزتها يعتمدون مقولة «الفساد مقابل التأييد»، فلا تطبق على هذه النوعية من الفاسدين القوانين إلا في حالة غضب الحاكم عليهم فتعصف بهم.

وتتعرض أخلاقيات الإعلام في هذا النظام السلطوي إلى انتهاكات بالجملة، ويتحول قيادات الصحفيين والإعلاميين إلى الاهتمام بقارئ ومستمع ومشاهد واحد فقط هو الحاكم الذي يتفانون لخدمته والحفاظ على مودته ولا يهتمون بالقراء أو المشاهدين أو القيم أو القانون. ويعاني الصحفيون والإعلاميون الذين يتميزون بالإبداع والرغبة في القيام بدورهم الإعلامي الراقى لخدمة المجتمع معاناة شديدة في هذا النمط السياسي الشمولي ويتعرضون للاستبعاد والحصار والمطاردة. وتعادي النظم الشمولية بالرفض المطلق أو التأجيل المتعمد كل الجهود الرامية إلى تقنين أخلاقيات الإعلام أو صياغة مواثيق أخلاقية للمهن الإعلامية أو إنشاء نقابات مهنية للإعلاميين فليس هناك حاجة من وجهة نظر السلطات في النظام الشمولي إلى أخلاقيات الإعلام ولا أدوات الضبط الذاتي لأن الإعلاميين والصحفيين عندهم إما أن ينفذوا التعليمات بالمناقشة أو ينكل بهم تعسفاً أو بالقوانين المفصلة لحماية السلطة.



٢ **النظام الصحفي الشيوعي:** وقد تجلت النظرية الشيوعية ومنطلقاتها في السيطرة على وسائل الإعلام من قبل الدولة أو الحزب الحاكم في أوضح صورها وبداية تطبيقها في الاتحاد السوفيتي السابق اعتماداً على (النظرية الماركسية) و(التطبيق اللينيني في روسيا ١٩١٧). وقد انتقلت ذات النظرية إلى عدد كبير من دول العالم، حتى أن التطبيق الصيني للسيطرة على وسائل الإعلام - وحتى سنوات قريبة - كان يتطابق في معظم جوانبه مع النموذج السوفييتي، ويلخص «ماكويل» الأسس التي يقوم عليها هذا النظام الصحفي في أن «الطبقة العاملة في هذه المجتمعات الشيوعية هي التي تسيطر على وسائل الإعلام، في ضوء فلسفة النظرية الشيوعية، وأن وسائل الإعلام والإعلاميين والصحفيين

يجب أن يخدموا مصالح هذه الطبقة بإخلاص وتفان، وتحظر الملكية الفردية لوسائل الإعلام، ويفرض المجتمع رقابة قبلية وقيود قانونية لمنع نشر أية معلومات أو أفكار ضد الشيوعية وتطبق عقوبات متنوعة ضد الصحفيين والإعلاميين حال مخالفة ذلك». ويتميز هذا النوع من النظام الصحفي والإعلامي بالقدرة على إخفاء الحقائق والتغيب الكامل للجمهور العام لصالح الجمهور الذي يهتم به الصحفيون والإعلاميون في هذا النظام وهم أعضاء الحزب السياسي الواحد الذي يحكم الدولة ويدعم الإعلام احتكار الحزب لكل مقدرات الدولة ويتلاشى هنا حق الفرد في المعرفة أو الاختلاف في الآراء مقابل الرفاهية الاقتصادية كما في كوبا والصين حالياً. وأخلاقيات الإعلام في النظام الإعلامي الشيوعي هي خليط من الالتزامات التنظيمية الحزبية والقواعد الأخلاقية ويضعها الحزب الشيوعي الحاكم وليس الصحفيون والإعلاميون ولذلك فإن موثيق الشرف الإعلامية في ذلك النظام رغم بريق عباراتها إلا أنها لا تطبق نتيجة القيود السياسية والحزبية والقانونية السائدة في الدولة.

ولذلك وجدنا ظاهرة إصدار الصحفيين والإعلاميين لموآثيق شرف أخلاقية في العديد من الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره على أيدي «جورباتشوف» في التسعينيات حيث قام الصحفيون والإعلاميون في روسيا وأرمينيا وطاجكستان بإصدار موآثيق شرف صحفية بعد أن أصبحوا في حاجة شديدة إليها بمجرد إلغاء القواعد والقوانين المكبلة للحريات ووسائل الإعلام. وحملت ديبارات تلك الموآثيق معانٍ متشابهة تؤكد أن «الإعلاميين يضعون بأنفسهم المعايير التي تنظم عملهم والقيود التي تتناسب مع تحقيق حرية الصحفيين والإعلاميين وتحقق مصالح المجتمع بديلاً للقيود التعسفية التي أهدرت حرية الإعلام والمجتمع».



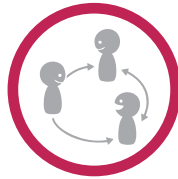
٣ **النظام الصحفي الليبرالي الرأسمالي (نظرية الحرية):** تعود أسس النظام الصحفي الليبرالي إلى القرنين الـ ١٧ والـ ١٨ خلال عصر النهضة الأوروبية وتعكس أيولوجية وآليات النظام السياسي الرأسمالي حيث تعظيم مفاهيم الحرية والإبداع والفردية والعمل وتعظيم دور العنصر الأبيض وحضارته. وكان نضال الصحفيين الأوروبيين للتحرر من سيطرة الدولة والكنيسة وراء صياغة مبادئ أخلاقية يدعم أسس هذا النظام الإعلامي، الذي تطور بفعل الصحفيين والإعلاميين أنفسهم حتى أصبح له نماذج مستقرة في الدول

التي اعتنقت النظام الليبرالي الرأسمالي في أوروبا وأمريكا وغيرها. ويجسد النظام الإعلامي الرأسمالي فكرة السوق الحرة المفتوحة بلا قيود وعدم تدخل الدولة في شئون الصحافة والإعلام وهو ما عبر عنه الدستور الأمريكي الذي يحظر على الكونجرس (البرلمان) إصدار أية تشريعات أو قوانين تقيد حرية الرأي والتعبير والإبداع والاعتقاد للأفراد أو الصحافة والإعلام. ويصف «هربرت شيلر» أسس هذا النظام في: «أن النشر يجب أن يكون حرًا بلا رقابة مسبقة وسوق الصحافة والإعلام مفتوح لكل شخص أو جماعة تمتلك وسائل الإعلام وتديرها بلا قيود أو تراخيص مسبقة من السلطة، ولا توجد أية قيود على جمع وتداول المعلومات ولا يكون النقد الصحفي لأي من سلطات الدولة أو أحزابها محلًا للعقاب ويتمتع الصحفيون والإعلاميون بالاستقلال المهني والحرية فيما يبدو أنه من آراء».

وقد تعرض النظام الصحفي الليبرالي إلى مخاطر متعددة أبرزها طموحات الرأسمالية المتطرفة بحثًا عن النفوذ والاحتكار والاستحواذ على المكاسب الضخمة ولو على حساب المجتمعات التي تعيش فيها. وقد تعرض مفهوم حرية الإعلام في ظل هذه النظم لتحديات مستمرة وكذا الحال على صعيد أخلاقيات الإعلام ومعاييره الحاكمة. وقد عاش الصحفيون والإعلاميون حالة من الصراع ما بين القبول والرفض لهيمنة رأس المال على السياسات الإعلامية لوسائل الإعلام والتحكم في الأداء الإعلامي. وعلى الرغم من أن قانون السوق الحرة القائم على تفاعل العرض والطلب ما زال سائدًا في كل الأنشطة الإنسانية في الدول الرأسمالية، إلا أن أخلاقيات الإعلام هناك كانت وما زالت تقاوم رأس المال بأشكال التنظيم الذاتي التي تتيحها الدساتير والقوانين في تلك الدول.

وتشير «د. إيناس أبو يوسف» إلى أن ١٠ شركات أمريكية رأسمالية ضخمة ولها مصالح مالية متعددة تسيطر على شبكات التلفزيون الفضائية الرئيسية (NBC - ABC - CBS) كما تسيطر على ٣٤ محطة تلفزيونية فضائية أخرى و٢٠٧ من أنظمة كابل التلفزيون الأرضية و٦٢ محطة راديو قومية البث و٢٠ شركة تسجيلات باستديوهات متنوعة و٥٩ مجلة منها: التايم والنيوزويك و٦٢ صحيفة منها: النيويورك تايمز والواشنطن بوست و٧٧ مجلة منها: التايم والنيوزويك و١٧ شركة للإنتاج السينمائي مثل: فوكس وكولومبيا. وهو ما يمثل نسبة تزيد على ٨٨٪ من إجمالي وسائل الإعلام الأمريكية الكبرى. يعتمد الإعلام في النظام الرأسمالي على الإثارة وأخبار الحوادث والجنس بصفة أساسية ويبتعد إلى حد كبير عن المناقشة الجادة لعموم المجتمع. ويرى «شيلر» أن حرية الإعلام في الغرب وأمريكا بصفة خاصة قد خضعت للسيطرة التي أدت إلى بروز

ظاهرة (التضليل الإعلامي للجمهور) والتي تقوم على تكريس مفاهيم معينة للحرية تنزع إلى الفردية وأصبح الإعلام يهتم بحماية الملكية الفردية وحراسة رفاهية الفرد وتراجع الاهتمام بغير المفهومين لدى الإعلاميين بصفة عامة. وهو ما يصفه «تشومسكي» بـ(الاحتكار الرأسمالي في الإعلام) مما أدى إلى تطابق بين أصحاب رأس المال المالكين للوسائل الإعلامية والنظام الرأسمالي في الدولة وأنتج خضوعاً مذهباً من الصحفيين والإعلاميين والجمهور للنظام الرأسمالي الأمريكي. إن النظام الإعلامي الرأسمالي وما آل إليه من السيطرة الاحتكارية الرأسمالية عليه، أفرز مناخاً لنمو وتطور نوعية خاصة من أخلاقيات الإعلام التي تعظم الفردية وفكرة المزيد من الأرباح عن طريق زيادة معدلات التوزيع والمشاهدة والاستماع ولو على حساب أخلاقيات الوظيفة والمهنية والخدمة العامة. وهو ما أضر بالمكانة الاجتماعية لمعظم وسائل الإعلام والصحفيين والإعلاميين لأن الربحية عادة ما تتحقق على حساب المصداقية وهو ما أدى إلى تدهور معنويات الصحفيين الأخلاقيين الذين يتشككون في أهمية الدور الذي يؤديه وقيمه للمجتمع.



٤ نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام: وقد ظهرت هذه النظرية للوجود نتيجة لتزايد ظاهرة الاحتكار الرأسمالي لوسائل الإعلام في الغرب ومع انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الشيوعية ومع تغير الأنساق السياسية السلطوية في معظم دول العالم لصالح مفاهيم المشاركة الاجتماعية والسياسية للمواطنين وبعد أن تحولت ممارسة الصحافة والإعلام خلال القرن الماضي من هواية أو عمل مؤقت إلى مهنة واضحة المعالم وينتمي إليها أعداد ضخمة من العاملين، وكذلك تحولها إلى صناعة لها مؤسساتها الكبرى، المحلية والدولية، ولها اقتصادياتها وقوانينها وقواعدها وأخلاقياتها أيضاً. برز نظام المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام وعبر عن نفسه بأشكال ودرجات متنوعة في معظم دول العالم وتأثرت به كل النظم الصحفية والإعلامية التقليدية.

ويعتمد هذا النظام على فكرة أن هناك عقدًا اجتماعيًا غير مكتوب بين كل مهنة والمجتمع فيحتمي المجتمع هذه المهنة وممارستها في مقابل خدمتهم للمجتمع وعدم التسبب في الضرر له وأن حرية الصحافة ليست حقًا طبيعيًا للفرد فقط وإنما هي امتياز مجتمعي منح على أساس أن تشكل فائدة للمجتمع. ومن ثم فلا بد من صياغة أخلاقيات وآليات العلاقة بين الإعلاميين والمجتمع على هذا الأساس ليستمر الدعم الشعبي لمهنة الإعلام وتتقلص

ظاهرة التحكم فيها من السلطة أو الحزب الحاكم أو الحكومة أو رأس المال. وقد توافقت المجتمعات البشرية على الدعم الجماهيري لمهنة الصحافة والإعلام وممارستها في إطار مفهوم المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام بصفة أساسية. وكانت توصيات لجنة «هوتشبر» لحرية الصحافة الأمريكية ١٩٤٧ وتوصيات اللجنة الملكية البريطانية للصحافة ١٩٤٩ أول بلورة لنظام المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في العالم. ثم توسع أفق النظام على خلفية دعم وثائق واتفاقيات الأمم المتحدة له. ويرصد «ماكويل» المبادئ الأساسية لهذه النظرية في:





٥ نظرية المشاركة الديمقراطية تعتبر نظرية المشاركة الديمقراطية في المجال الإعلامي هي أحدث النظريات الإعلامية التي بدأت تتبلور حالياً في العالم، وهي تطور طبيعي لنظام المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام وقد ظهرت نتيجة انتشار ثقافة حقوق الإنسان، وتطور وسائط التواصل الإعلامي والاجتماعي في بداية الألفية الثالثة، وتنامي ظاهرة تدفق سيول المعلومات وامتلاك الأفراد والجماعات الصغيرة لوسائل اتصالية تحولت إلى وسائل إعلامية محدودة الجمهور.

وتستند هذه النظرية الجديدة في منطلقاتها على عدة فرضيات أساسية أهمها: أن حق الاتصال عبر وسائل الإعلام أساسي للأفراد والجماعات والأقليات في المجتمع، كما أن لهم الحق في أن تلبى وسائل الإعلام احتياجاتهم المعرفية والثقافية، ويجب ألا يخضع تنظيم العمل الإعلامي لأية سلطة سياسية أو إدارية في الدولة، وأن من حق الجمعيات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية أن يكون لها وسائل اتصالها والإعلام الخاص بها. وأن هذا النظام يحقق المشاركة الاجتماعية والسياسية المنشودة مما يساعد على استقرار الدولة. وما زالت هذه النظرية لم تبعد أشكالا بالتنظيم الذاتي الخاصة بها. كما لا زالت تتبنى المنظومة الأخلاقية لنظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام. ولكن اللافت للنظر وجود عدد كبير من المنظمات والجمعيات غير الحكومية (NGO'S) التي تتبنى الترويج لهذا النظام وتدعمه وبخاصة في قطاع الصحف المحلية وما يسمى (بصحافة الفقراء) في دول وسط إفريقيا بصفة خاصة وبعض الدول العربية ومنها مصر.

ثانياً: مفهوم التنظيم الذاتي للإعلاميين

يرتبط مفهوم التنظيم الذاتي لأية جماعة بشرية بحقيقة ثابتة عبر الزمن، تقوم على أن (صاحب الخبرة أولى من غيره في وضع أسس تنظيم احتياجاته)، ومن هنا ظهرت القواعد ثم القوانين التي تنظم حياة الجماعات والمجتمعات والدول والتنظيم الذاتي للإعلاميين هو امتداد لهذه الحقيقة. وقد تأخرت عملية التنظيم الذاتي للصحفيين والإعلاميين كثيراً حتى مطلع القرن العشرين، نتيجة الجدل حول طبيعة العمل الصحفي والإعلامي وهل هو مهنة أم لا، حتى حسم الأمر في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي واعترفت المجتمعات والباحثون بأن الصحافة والإعلام مهن متكاملة وينطبق عليها التعريف السائد علمياً لوصف المهنة. ويعرف «لويس هودجز» المهنة (Professional) بأنها «وظائف

محددة تقوم بها طبقة صغيرة لها سمات خاصة تميز المهنة عن أن تكون مجرد تجارة أو عمل ولها وظائف ثابتة تقدم امتيازات والتزامات ووضعًا خاصًا لأصحابها ويشترط أن يكون للمهنة تنظيم ذاتي وأن يقوم المنتمون إلى هذه المهنة بتحديد معاييرهم الأخلاقية، وأن ينشئوا الوسائل المناسبة لإلزام أعضاء المهنة بالمعايير الأخلاقية والمهنية التي يتفق عليها». ويعرف «أندرسون» أخلاقيات الإعلام والاتصال بشكل عام بأنها «مجموعة المعايير التي توجه العاملين في النشاط الاتصالي أو التي يمكن أن يستخدمها الناقد في الحكم على النوعية الأخلاقية للاتصال». والتدقيق في مكونات التعريفين المهني والأخلاقي يدلنا بوضوح على أن الصحفيين والإعلاميين ينطبق عليهم هذا التعريف المهني وقد كانت الجماعة الصحفية في مصر من أوائل دول العالم حرصًا على اكتمال السمة المهنية لها بإنشاء نقابة (ملك الصحف عام ١٩٠٧)، ثم إنشاء جمعيات للصحفيين المصريين في الثلاثينيات حتى أنشئت نقابة الصحفيين المصريين عام ١٩٤٣ وتطورت لوائح عملها حتى صدر قانونها الأخير رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ واستمرت قوية به حتى اليوم وسار على خطاها الصحفيون والإعلاميون في الجمهوريات العربية والإفريقية والآسيوية التي حصلت على استقلالها من الاستعمار خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

ومن خلال النقابات الصحفية صاغ أعضاؤها الصحفيون موثيق الشرف الصحفية لهم وقد مثلت النقابات وموثيقها مرجعيات مهنية وأخلاقية لمهنة الصحافة والصحفيين كما كانت مرجعية ثابتة للمجتمعات التي ظهرت فيها تلك النقابات. وباستثناء التدخلات الحادة من الأنظمة الحاكمة المتسلطة لفرض صياغات قانونية بعينها أو قيادات نقابية موالية للسلطة أو تعطيل الأداء النقابي أو التدخل المباشر في عمل الصحافة والصحفيين (ميثاق الشرف الصحفي المصري أعلن عام ١٩٩٦ ولم يصدر إلا في ٢٠٠٣) نجحت النقابات الصحفية بإصرار الأخلاقيين من أعضائها في التنظيم الذاتي للمهنة إلى حد كبير. والإعلاميون المصريون العاملون في وسائل الإعلام الأخرى خارج الصحف المطبوعة لم يفلحوا على الرغم من محاولاتهم المتعددة في إنشاء نقابة لهم حتى مارس ٢٠١٠ حيث أعلنت نقابة الإعلاميين وقدمت قانونها إلى البرلمان الذي لم يحسم أمر القانون بعد. وقد أصدر الإعلاميون المصريون مشروع ميثاق شرف لهم في ٣١ مايو ٢٠١٢ ما زال يخضع للنقاش العام.

ثالثًا: التنظيم الذاتي ضرورة إنسانية:

دعمت وثائق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية التي أبرمت من خلالها وتطبق في الغالبية العظمى من دول العالم مفاهيم أخلاقيات الإعلام وآليات التنظيم الذاتي للصحفيين والإعلاميين حيث يرتبط التنظيم الذاتي للإعلاميين بحزمة من الحقوق الإنسانية المقررة في موثيق حقوق الإنسان منها:

أولاً: الحق في المعرفة والحصول على المعلومات وتداولها وامتلاك الوسائل الإعلامية وتنص المادتان (١٨، ١٩) - وهما من أشهر المواد الحقوقية الإنسانية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ (لها مؤسسات دولية متعددة ترعاها وتدافع عنها) - على الحقوق الإعلامية فقد جاء في المادة (١٨) أن من حق كل شخص حرية الفكر والوجدان والدين وإظهار معتقده وممارسة الشعار والتعليم للدين بمفرده أو مع جماعة أمام الملأ أو على حدة.

أما المادة (١٩) فإنها نصت بوضوح على حق التمتع بحرية الرأي والتعبير والتماس الأبناء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود ولا يحق لأحد مضايقة صاحب الرأي أو منعه من ممارسة حرية التعبير.

ثانياً: الحق في المشاركة الاجتماعية والسياسية وتكوين التنظيمات حيث تركز المادتان (٢٠، ٢١) في الإعلان العالمي على حقوق الإنسان في المشاركة مع الآخرين فمن حق كل شخص الاشتراك في الاجتماعات وتأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب وغيرها بشرط سلمية الأهداف والممارسة في الأنشطة ولا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية بعينها ولكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده مباشرة أو عبر ممثلين له يختارهم في حرية بالاقتراع العام في انتخابات دورية نزيهة تكفل حرية التصويت وتساوي الفرص.

ثالثاً: الحق في العمل الذي يحقق العائد المادي والمعنوي المناسب حيث تنص المادة (٢٣) من ذات الإعلان العالمي على أن لكل شخص الحق في العمل وحرية اختياره لعمله وحصوله على شروط عمل مرضية، والأجر المتساوي وحق العامل في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، ثم تأكيداً لحق المشاركة في اتخاذ القرارات حيث أن لكل شخص حق المشاركة في إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه، وحق الراحة والحصول على أوقات الفراغ والإجازة ونصت المادة ٢٤ على الحق في مستوى معيشة لائق للفرد لضمان الحرية والرفاهية للأسرة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية وإعانة البطالة.

رابعاً: الحق في التنمية المستدامة وهو حق جديد أضيف إلى الحقوق الإنسانية عام ١٩٩٨ في الإعلان العالمي للتنمية وهو يفرض في مواده (٣ و ٤ و ٨) مسؤولية تنمية الموارد البشرية والحفاظ عليها وعلى كل فرد في الأسرة البشرية مما يحمل كل مهنة مسؤولية الحفاظ عليها وتطويرها.

وقد تأكدت ذات المعاني الخاصة بأهمية التنظيم الذاتي للإعلاميين وارتباطه بالحياة البشرية المستقرة في العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية ١٩٧٦ والذي أقرته مصر عام ١٩٨٢ والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٧٦ واتفاقيات منظمات الأمم المتحدة المتلاحقة طوال القرن الماضي والتي وقعت عليها مصر واستفادت منها.

كما يتابع تنفيذها المجلس العالمي لحقوق الإنسان بجنييف بصفة دورية وينتقد بشدة التجاوزات التي تنتهك حرية الصحافة والإعلام والقائمين بالاتصال في وسائل الإعلام. والحقيقة الماثلة هي أن المشاركة في التنظيم الذاتي للجماعات والمهن البشرية هو واجب إنساني تفرضه حاجة المجتمع الرامية إلى التقدم والاستقرار بمشاركة فاعلة من الجماعات البشرية المكونة للمجتمع. وتتبلور المسؤولية الإنسانية للإعلام التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة ووثائقها واتفاقياتها في دعم السلام والتفاهم الدولي والامتناع عن دعوى الحروب وتبريرها واحترام تنوع الثقافات واحترام كرامة الأفراد والدول والشعوب ومقاومة التفرقة العنصرية ومقاومة الفقر وسوء التغذية والمرض واحترام حقوق الشعوب في الكفاح المسلح ضد الاستعمار واحترام سيادة الدول واستقلالها والدفاع عن حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة واحترام حقوق الشعوب في اختيار نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتصحيح الاختلال في تدفق المعلومات واحترام حق الشعوب والدول والأفراد في الاتصال.

رابعًا: أشكال التنظيم الذاتي للإعلاميين:

تبلورت أشكال التنظيم الذاتي للإعلاميين في معظم دول العالم في أربعة أشكال مستقرة هي:

● مدونة السلوك (Code of Conduct).

● كتيب تعليمات الكتابة (Text Book).

● المنظمات الإعلامية (Organizations).

● ميثاق الشرف الصحفي (Code of Ethics).

وهي أشكال تنظيمية ذاتية لا تلزم إلا أصحابها وتكون بمثابة قانون أخلاقي وسلوكي خاص لمن وضعوها و تأخذ قوتها التنفيذية من خلال التزام أخلاقي معنوي بالأساس

يتطور إلى التزام مادي إذا ارتبط بصياغة إجرائية تنفذها جهة مقننة لها سلطة اتخاذ قرارات تحدد الثواب والعقاب على الملتزمين بوثيقة التنظيم الذاتي. وسوف نستعرض طبيعة كل شكل من أشكال التنظيم الذاتي للإعلاميين وطريقة تفعيله ونماذج تطبيقه على النحو التالي:



● **مدونة السلوك (Code of Conduct):** تعد مدونة السلوك أبسط شكل من أشكال التنظيم الذاتي وهي عبارة عن قائمة من السلوكيات التي يتفق عليها مجموعة صغيرة من الصحفيين والإعلاميين في أثناء متابعتهم لحدث معين أو مشاركتهم في عمل مشترك لفترة قصيرة ويلتزمون بها أخلاقياً. ويتعرض من يخرج عنها لعقاب معنوي مثل النقد والتقريع والغضب من زملائه.

وتستخدم مدونة السلوك خلال متابعة الأحداث الهامة التي يتابعها الإعلام مثل متابعة الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية أو في أثناء متابعة الأزمات الخطرة التي تهدد المجتمع أو في أثناء تغطية المؤتمرات الدولية الهامة، ويتم اقتراح ومناقشة وإقرار مدونة السلوك في دقائق معدودة إذا كان من يتابع الحدث مهنيون محترفون. وتحتوي مدونة السلوك على تعليمات سلوكية من قبيل تحديد وقت التجمع للصحفيين وطريقة الملبس والوقت المخصص لسؤال المصدر في أثناء المؤتمر الصحفي والأسلوب المستخدم في المخاطبة مع المصادر وطريقة التصرف إذا ما تعرض أحد من الصحفيين أو الإعلاميين للمضايقات أو المنع من الحصول على المعلومات.

وعادة ما يلجأ الصحفيون والإعلاميون إلى اختيار الأكبر سنًا والأكثر خبرة والأقدم في عضوية النقابة من بينهم ليكون مسؤولاً عن تنفيذ مدونة السلوك التي يتفقون عليها. كما ظهرت مدونة السلوك في أندونيسيا مرتبطة بالعمل الإعلامي المتخصص كأن يصيغ المحررون والإعلاميون الاقتصاديون في الصحف الخاصة بهم مدونه خاصة بهم. وفي نقابة الصحفيين المصريين ظهرت مدونات سلوك شفوية لروابط المحررين الرياضيين والاقتصاديين والبرلمانيين التي ظهرت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وفي بريطانيا تمثل مدونة السلوك الشفهية التي تنظم العلاقة بين الصحفي والمصدر الحكومي أقوى أشكال مدونات السلوك الشفهية في العالم حيث يلتزم كل الصحفيين والإعلاميين في بريطانيا بقاعدة (ليس للنشر Off Record) دون إخلال يذكر بها طوال القرن الماضي.



● **كتيب تعليمات الكتابة: (Text Took):** ظهر الاهتمام بكتيب تعليمات الكتابة لأول مرة إبان الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، مقترناً بالتعديل في السياسات التحريرية للصحف التي وجدت نفسها في غمار حرب مستعرة بين شعوب أوروبا ذاتها. وكتيب التعليمات هو تفصيل للسياسة التحريرية التي تنتهجها الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية وهو خاص بالعاملين فيها فقط ويقوم بصياغته كبار الصحفيين والإعلاميين العاملين في تلك الوسيلة لتسهيل العمل وإيجاد تناغم في الصياغة يبرز توجهات الصحيفة ويرسخ رؤيتها في الأحداث لدى القارئ أو المتلقي. وتعود أهمية كتيب التعليمات إلى كونه مرشداً ومرجعاً ثابتاً ، لتحديد المسؤولية في النجاح أو التقصير للصحفي والإعلامي والوسيلة ذاتها.

ويساعد على قياس ردود الفعل والتأثير المفترض للوسيلة الإعلامية على الجمهور بما يمكنها من تعديل سياستها التحريرية. والهدف الأساسي من كتيب التعليمات أن يكون مرشداً للصحفي أو الإعلامى في التعامل مع المادة الصحفية والإعلامية وكيفية كتابة المعلومات ونوعية الصياغة (قصيرة أو تفصيلية)، والأوصاف التي تقترن بالمصادر أو الجهات أو الأفراد أو الجماعات، أو التنظيمات التي تدور حولها المادة الصحفية أو الإعلامية. فنجد على سبيل المثال أن كتيب التعليمات الخاص بصحيفة «التايمز البريطانية» يصف «منظمة التحرير الفلسطينية»، بكونها منظمة إرهابية منذ نشأتها عام ١٩٦٤، وهو الأمر الذي سارت على نهجه كل الصحف الغربية. وعلى الرغم من تخلي عدد من الصحف عام ١٩٦٨ عن هذا الـنعت بعد كلمة «ياسر عرفات» فى الأمم المتحدة، إلا أن التايمز استمرت تستخدم ذات الـنعت حتى توقفت عنه منذ عام ١٩٨٦.

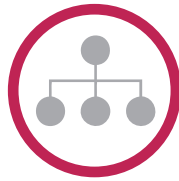
وفي كتيب التعليمات الخاص بصحيفة الأهرام المصرية، والذي صدرت منه نسخ محدودة عام ١٩٦٤ ولم يتغير منذ ذلك الوقت، نجد أن ثمة تنبيهاً واضحاً ومتكرراً بضرورة وضع وصف «الشقيقة» مقترناً باسم الدول العربية، وكذا الإخوة العرب الأشقاء في الحديث عن المصادر العربية التي تتناولها التغطيات الصحفية، ولكن الأمر اختلف بعد ذلك.

وبالرغم من أن مسألة إعداد الكتيبات الإرشادية أو كتيبات التعليمات مسألة قديمة نسبياً، إلا أن المتابع لواقع وسائل الإعلام المصرية والعربية، لن يجد للأسف كتيب للتعليمات في كل هذه الصحف والوسائل، حيث يترك تحديد السياسة التحريرية، واختيار الصياغات وطريقة التناول لاجتهادات الشخصية ولرئيس التحرير أو رؤساء الأقسام. وفي كتيب التعليمات لمحطة «إذاعة BBC البريطانية» يفرض كتاب التعليمات على الإعلاميين العاملين فيها

مراجعة الشؤون القانونية للمحطة في حالة متابعة حدث يمس الحياة الخاصة للمصادر التي يتابعونها، ويناقش القانون المختص بقضايا النشر الإعلامي في تفاصيل التغطية التي سيقوم بها قبل قيامه بالعمل حرصاً على تجنب الصحيفة الوقوع في مشاكل التقاضي.

ويتكون كتيب التعليمات من عدة فصول هي:

- فصل عن نشأة وتطور الوسيلة الإعلامية وطبيعة ملكيتها.
- رسالتها الإعلامية وجمهورها المستهدف.
- البناء التحريري ووظيفة كل صحفي أو إعلامي ومهامه وواجباته وحقوقه.
- البناء الإداري ووظائف من يعملون فيه.
- الأقسام المعاونة ووظيفتها وكيفية التعامل معها.
- أسلوب الصياغة - نوعية الصور والرسوم
- توصيف المصادر
- التنبيهات والمحاذير.



● **التنظيمات الإعلامية (Organizations):** التنظيمات الإعلامية في العالم تنقسم إلى ثلاثة أشكال واضحة واختيار الإعلاميين لها مرتبط بصفة أساسية بما يتيح القانون المحلي في الدولة الذي ينشأ فيها التنظيم الإعلامي وتتمثل التنظيمات الإعلامية في:

- النقابة الخاصة أو العامة
- الجمعية الصحفية والإعلامية.
- الاتحاد الإقليمي أو الدولي.

ففي الدول التي تسمح قوانينها بإنشاء النقابات المهنية، ينشئ الصحفيون والإعلاميون نقابات مهنية عامة تضم كل العاملين في مهنة الصحافة مثل: مصر وسوريا وألمانيا والعراق وتونس وغيرها، وغالبًا لا تسمح بالتعدد النقابي للمهنة الواحدة. وفي دول مثل بريطانيا وإيطاليا وفرنسا ولبنان نجد القانون يسمح بالتعدد النقابي ففي بريطانيا أربع نقابات للصحفيين وفي لبنان نقابة لملاك الصحف وأخرى للمحررين.

أما في الدول التي لا يسمح نظامها السياسي بوجود نقابات مثل أمريكا فنجد الصحفيين يلجئون لنمط الجمعية الخاصة بالمحررين، أو جمعية ملاك الصحف لتنظيم ممارسة مهنتهم ذاتيًا. كما نشأت اتحادات إقليمية ودولية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي على خلفيات سياسية ومهنية جغرافية، لتنسيق الجهود وتبادل الخبرات في مجال تنظيم الضبط الذاتي للصحافة والإذاعة ومنها اتحاد الصحفيين العرب واتحاد الصحفيين الأفارقة والاتحاد الدولي للصحفيين والاتحاد العالمي للصحفيين واتحاد الإذاعات العربية.

وتتكون تلك الاتحادات من عضوية النقابات والجمعيات الصحفية والإعلامية التي ترغب في الانضمام إليها. وفي الوقت الذي تجتهد فيه النقابات والجمعيات الصحفية والإعلامية في الحفاظ على أخلاقيات المهنة وتفعيل أشكال التنظيم الذاتي للصحفيين والإعلاميين لا نجد إلا جهودًا محدودة للاتحادات الدولية والإقليمية في هذا المجال حيث تكتفي بإصدار التوجيهات والمبادئ الأخلاقية والمهنية العامة دون اهتمام بآليات المتابعة والتنفيذ.

إن التنظيم الذاتي للإعلاميين هو الوسيلة الأفضل في ظل تزايد احتياجات المجتمع لإعلام فعّال ومسئول يجسد تطلعات المصريين لحياة أفضل بعد الثورة المصرية التي رفعت شعار (عيش - حرية - عدالة اجتماعية)، ولن تتحقق الحرية إلا في إطار أداء إعلامي مهني أخلاقي يعالج اهتزاز صورته إبان النظام السابق ويتصدى الإعلاميون فيه للظواهر السلوكية اللاأخلاقية التي نالت من مصداقية الإعلام وثقة الجمهور في بعض وسائل الإعلام العامة والخاصة. وانطواء الإعلاميين تحت أشكال التنظيم الذاتي للإعلاميين سيحقق لهم المهنية الواعية والسلوك الأخلاقي الصحيح والتأثير الإيجابي في المجتمع الذي سيدعمهم، ارتباطًا بتطوير السياسة التحريرية للوسائل الإعلامية لتجسد كل فئات المجتمع وأفكاره وتسعى إلى تنميته ونهضته وتعمل على مواجهة وعلاج الفقر والمرض فيه ليحصل كل مواطن على حقه في تداول المعلومات والمشاركة الاجتماعية للنهوض بالمجتمع وتوفير العيش الكريم والعدالة الاجتماعية للجميع.

إن مخاطر عدم تفعيل التنظيم الذاتي للصحفيين والإعلاميين تفتح الباب لتدخل غيرهم من غير المتخصصين لوضع قواعد وقوانين للصحافة والإعلام بما يهدد المهنية والحرية بل يعرض عمل الصحفيين والإعلاميين وكل العاملين في مؤسسات إعلامية للخطر وضياع وظائفهم، وعلى الجهات الرسمية والسلطات في الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والمهنيين تمكين الصحفيين من صياغة وتفعيل أنساق التنظيم الذاتي لهم دون تدخل أو وصاية من أحد حرصاً على صالح الوطن وصيانة الرأي العام والعقل الجمعي للمجتمع من خطورة سيطرة ألوان من الإعلام الأجنبي على المصريين.

وقد أخذت بعض الدول بأسلوب إنشاء بعض التنظيمات الذاتية لمهن الإعلام مثل مجالس الصحافة لمتابعة مدى الالتزام بتطبيق موثيق الشرف، وتلقي الشكاوى من المواطنين إزاء ما قد يتعرضون له بسبب إساءة استخدام وسائل الإعلام لحق النشر أو الإذاعة، كما تأخذ بعض الأنظمة الصحفية أو الإعلامية بنظام «الأمبودسمان» الذي يقوم ببحث شكاوى الجمهور ضد الصحف وحل أي نزاع بين الجمهور والصحيفة عن طريق ضمان حق الرد على ما ينشر. إلى جانب النقابات والاتحادات والجمعيات التي تمثل التنظيمات النقابية لأبناء الجماعة المهنية.

وتتمثل أهم اختصاصات مجالس الصحافة في معظم المجتمعات المعاصرة في:

- ١ ضمان حرية الصحافة.
- ٢ ضمان الوصول إلى مصادر الأخبار وضمان حق المواطن في الإعلام.
- ٣ منع أية احتكارات أو تكتلات صحفية تعرض حرية الصحافة للخطر.
- ٤ ضمان احترام الصحافة للضوابط المهنية.
- ٥ العمل على الارتفاع بمستوى المهنة وتطوير تأهيل الصحفيين.
- ٦ بحث الشكاوى التي يتقدم بها أي شخص يعتقد أنه لحق به ضرر من جراء النشر في الصحف.
- ٧ دراسة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الصحافة والعمل على حلها.
- ٨ القيام بإصدار ميثاق شرف.
- ٩ إعداد تقرير سنوي عن أوضاع الصحافة.

وتنقسم مجالس الصحافة إلى ثلاث فئات رئيسية:

- ١ المجالس التي تضم ممثلين للحكومة أو يكون جميع أعضائها من ممثلي الحكومة ويرأسها الوزير المعني.
- ٢ مجالس يشترك في إنشائها ناشرو الصحف وأصحابها والصحفيون مكونين مجموعة واحدة.
- ٣ مجالس يمثل فيها الجمهور والعاملون في المهنة بنسب متفاوتة.

● **موثيق الشرف الصحفية (Code of Ethics):** ميثاق الشرف عبارة عن صياغة أخلاقية لقواعد سلوكية مهنية، ويفترض فيه أن يكون ملزمًا لمن صاغوه، ويتضمن توصيفًا للجماعة المهنية التي تصدره، ورؤيتها لدورها وأهدافها ومسئولياتها في المجتمع، وحقوق وواجبات الأفراد فيها.

كما يحدد الميثاق طريقة المتابعة لمدى الالتزام بما ورد فيه من قواعد مهنية وأخلاقية، وكيفية وجهة المحاسبة للمخالفين ونوعية العقاب أو الإثابة. ويصدر ميثاق الشرف عادة عن النقابات أو الجمعيات الصحفية والإعلامية وهذا الكيان التنظيمي الذي يصدر الميثاق في إطاره يتيح التزام الأعضاء بنود الميثاق ويحدد الجهة المنوط بها متابعة تفعيله.

وكلمة الميثاق (Ethics) مشتقة من (Ethos) اليونانية ، وتعنى الشخصية الجيدة للإنسان.



وفي القاموس المحيط أصلها وثق أي تعهد والتزم. وقد ظهر أول ميثاق شرف أخلاقي صحفي عام ١٩١٠ عن رابطة المحررين في تكساس الأمريكية ثم في السويد ١٩١٦ وفرنسا ١٩١٨ وميثاق جمعية رؤساء التحرير الأمريكيين ١٩٢٣ وجمعية الصحفيين الأمريكيين المحترفين ١٩٢٦ ثم توالى ميثاق الشرف الصحفية والإعلامية في العالم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم ميثاق الشرف الصحفية والإعلامية تخضع للتحديث ارتباطًا بالتطور المهني فنجد مثلًا جمعية الصحفيين المحترفين في أمريكا قامت بتحديث ميثاقها عام ١٩٧٣. وميثاق الشرف الصحفي أو الإعلامي أصبح ضرورة للضبط الذاتي للصحافة والإعلام في كل دول العالم، وذلك لأن الميثاق يجسد مفاهيم المهنية والانتماء لها لدى الصحفي والإعلامي فيتعاظم إحساسه الداخلي بأهمية عمله.

● يتيح الميثاق الأخلاقي للجماعة الإعلامية التعرف على نفسها ويحدد واجبات وحقوقًا واضحة.

● يتيح فهمًا موحدًا لطبيعة المهنة ودورها وعلاقتها بالآخرين.

● حقق الاستقلال المهني والحكم الذاتي المهني في إطار تنظيمي يوفر إطارًا لممارسة المهنة والحفاظ على حرمتها ويدافع من أعضائها لتمكينهم من أداء مهنتهم.

● ينمي التضامن بين الإعلاميين بما يساهم في حل مشاكلهم وتبادل الخبرات والمعارف بينهم وتدريبهم على المهارات الحديثة لزيادة كفاءتهم.

● يمثل مرجعية واضحة وثابتة لأفراد وجماعات وسلطات المجتمع، تمكنهم من فهم طبيعة المهن الإعلامية والمحاسبة على مدى التزام الإعلامي بما ورد في ميثاقها، من حقوق وواجبات.

ويوجد في العالم اليوم 04 ميثاقًا صحفيًا وإعلاميًا محليًا و 3 موائيق إقليمية و 0 موائيق دولية. ويقوم بصياغة موائيق الشرف الصحفية والإعلامية الصحفيون والإعلاميون أنفسهم، دون أي تدخل خارجي وهو ما عبر عنه قرار (الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) في اجتماعه بالبرازيل 1998 اعتمادًا على أن «القواعد الأخلاقية المهنية يجب أن تكون نابعة من الصحفيين أنفسهم لكي يكونوا الأكثر التزامًا بها، ولأنهم الأقدر على صياغة الحلول لمشكلاتهم ولصياغة علاقة صحيحة مع المجتمع الذي يعبرون عنه».

وهناك رؤية يتحمس لها نشطاء مؤسسات المجتمع المدني قوامها أهمية «أن يشارك جمهور الوسائل الإعلامية في صياغة الموائيق الأخلاقية، بمناقشة ما يتفق عليه الصحفيون من صياغات وإبداء ممثلين للجمهور آراءهم فيها على أن يكون للصحفيين والإعلاميين الرأي الأخير في الصياغة النهائية لميثاق الشرف الخاص بهم». ويسبق صياغة ميثاق الشرف الصحفي أو الإعلامي دراسات مدققة يقوم بها خبراء وأساتذة الإعلام ويناقشها الصحفيون في إطار خبراتهم واحتياجاتهم العملية.

ثم تكلف مجموعة من مختلف التخصصات الصحفية المهنية وذوي الخبرة في الصياغات الصحفية القانونية بوضع مشروع الميثاق ثم مناقشته داخل النقابة أو الجمعية بمشاركة جموع الصحفيين لإقرار الميثاق ديمقراطيًا. وقد يسمح باستطلاع آراء مؤسسات المجتمع المدني في مشروع الميثاق ويؤخذ بملاحظاتهم إذا أقرها جموع الصحفيين.

وتتضمن موثيق الشرف الصحفي خمسة عناصر أساسية هي:

- ١ تعريف بالجماعة التي تصدر الميثاق ومهنتها ورسالتها في المجتمع.
- ٢ المبادئ الأساسية والمهام التي تسعى الجماعة المهنية إلى تحقيقها.
- ٣ القيم التي تستند إليها الجماعة المهنية في ممارستها المهنية وأخلاقياتها السلوكية.
- ٤ الحقوق والواجبات المهنية والأخلاقية التي يجب على الصحفي والإعلامي أن يتبعها.
- ٥ تسمية الجهة المنوط بها متابعة تطبيق الميثاق والمحاسبة بالإثابة أو العقاب للمخالفين وتعالج موثيق الشرف الصحفية والإعلامية إشكاليات أساسية في العمل الصحفي والإعلامي والمواقف المهنية والأخلاقية تجاهها مثل:
 - إشكالية الثورة الرقمية والحقيقة الموازية.
 - إشكالية انفجار المعلومات والحق في المعرفة.
 - سيطرة ثقافة المالك على الوسيلة الإعلامية وكيفية تقنينها.
 - خطورة انتهاك الخصوصية.
 - إشكالية سيطرة الاتجاه التجاري وخدمة المعلنين على حساب الجمهور.
 - معالجة إحساس الجمهور بأن الصحفيين جزء من طبقة النخبة الرأسمالية وتعظيم أهمية إحساس الإعلام بمتابعة شكاوى الجمهور.
 - إقرار مبادئ لمواجهة أزمة المصداقية ومنع اعتماد الصحفيين على مصادر مجهلة وتجريم.
 - عدم الدقة فيما تقدمه وسائل الإعلام مع الالتزام بتحسين نوعية المضمون الذي تقدمه وسائل الإعلام.

كما تهتم مواثيق الشرف الصحفي والإعلامي بصياغة مسئولية الإعلام تجاه المجتمع والتي تتمثل في:

- الدفاع عن الحريات العامة وحرية العقيدة والفكر والرأى والتعبير وحرية الصحافة.
- حق الجمهور في المعرفة والوصول إلى مصادر المعلومات.
- التغطية الشاملة والمتكاملة للأحداث.
- تعدد وتنوع مصادر المعلومات.
- الدقة و التصحيح للأخطاء.
- فصل الخبر عن الرأى.
- احترام حق النقد.
- عدم التصوير النمطي لأي اتجاه فكري أو سياسي أو ديني.

كما تتضمن مواثيق الشرف مبادئ وقواعد عن مسئولية الإعلام تجاه الدولة منها:

- حماية الأمن القومي.
- عدم نشر معلومات سرية تضر بالمصلحة العامة.
- احترام المؤسسات الديمقراطية.
- احترام الدستور والقوانين.

كما تشتمل مواثيق الشرف الإعلامية على مبادئ أساسية عن مسئولية الإعلام تجاه المواطنين منها: -

- احترام حق الخصوصية.
- احترام حرمة الأماكن الخاصة.

● عدم نشر معلومات خاصة عن إنسان دون موافقته.

● عدم استخدام أجهزة التنصت والتصوير الدقيق.

● عدم الإساءة إلى شرف الإنسان أو سمعته.

● احترام حق الأفراد في الرد.

وتحتوي مواثيق الشرف الإعلامية أيضًا على قواعد أساسية على مسئولية الصحفي تجاه مصادر المعلومات منها:

● عدم استخدام وسائل خداع في الوصول إلى المعلومات.

● عدم إساءة الصحفيين تقديم أنفسهم إلى المصادر.

● احترام وعودهم للمصادر.

● إسناد المعلومات إلى مصادرها.

● عدم كشف أسماء المصادر التي تطلب ذلك .

● عدم نشر المعلومات التي تطلب المصادر عدم نشرها.

● احترام الملكية الفكرية.

هناك بعض المبادئ التي تحتوي عليها مواثيق الأخلاقيات أو معايير السلوك المهني وهي:

١ أن الإعلام مسألة وضرورة مقدسة، ينبغي أن يكون دقيقًا غير محرف أو مخادع أو مقيد.

٢ ضرورة الفصل بين المعلومات أو وظيفة الأخبار والتعليق أو إبداء الرأي.

٣ أن يخدم النقد والتعليق المصلحة العامة لها، أي ألا يكون هدفه مجرد الافتراء أو تشوية السمعة.

٤ تتضمن كل المواثيق فقرة تتصل بالحفاظ على سر المهنة وقواعد السلوك المهني قد تهدف إلى حماية واحد أو أكثر من الفئات التالية:

- حماية المستقبل (القراء والمستمعون والمشاهدون) أي الجمهور بعامة.
- حماية مصالح ملاك الوسائل.
- حماية الذين تقع عليهم المسؤولية القانونية عما نشر من مادة غير مسؤولة أو غير قانونية.
- معالجة قضايا المعلنين وغيرهم ممن يشترون خدمات وسائل الإعلام.

ولمواثيق الأخلاقيات أشكال متعددة:

- مواثيق خاصة بوسائل الاتصال جميعها.
- مواثيق تهتم بجوانب المضمون الاتصالي.
- مواثيق تتناول وسيلة واحدة.
- مواثيق تتناول جانبًا معينًا أو أكثر من جوانب صناعة الاتصال.

والمواثيق نوعان:



أ- **مواثيق إجبارية أو إلزامية:** وفي هذه الحالة تتضمن هذه المواثيق بعض أشكال العقاب لمن يخالف أو ينتهك ما جاء بها من معايير للسلوك المهني ويدخل في هذا الاحتقار أو التآنيب العام أو الوقف المؤقت عن مزاوله المهنة.



ب- **موثيق اختيارية:** أي تقوم على أساس رغبة وإرادة من العاملين في المهنة بحيث يترتب على موافقتهم عليها التزاماتهم بتنفيذ ما جاء فيها في أثناء ممارستهم العمل.

أهداف موثيق الشرف الإعلامي:

- حماية الجمهور من أي استخدام غير مسئول لاتصال أو ضد الأغراض الاجتماعية لها أو استخدامها للدعاية.
- حماية القائمين بالاتصال من أن يتحولوا بأي شكل من الأشكال الى قوة لا تقدر مسؤولياتها أو يتعرضوا للإذلال أو لأي ضغط ليقولوا أو يفعلوا غير ما تمليه عليهم ضمائرهم.
- المحافظة على قنوات الاتصال مفتوحة بحيث يصبح الاتصال ذا اتجاهين.

وترى الدكتورة «ليلى عبد المجيد» أستاذة الصحافة وتشريعات الإعلام بكلية الإعلام، جامعة القاهرة، أنه من خلال تحليل موثيق الشرف الصحفية، وما تتضمنه من معايير ومبادئ منهيّة وأخلاقية، سنجد أن هذه الموثيق قد وضعت مجموعة من الأطر الأخلاقية التي تنظم حرية عمل الصحفيين وتحدد واجباتهم ومسؤولياتهم، وتتمثل أهم هذه الأطر الأخلاقية فيما يلي:

أولاً: أخلاقيات تعامل الإعلامي مع مصادره وتتضمن:

- الحفاظ على سرية المصادر أو ما يسمى بسر المهنة أو سر التحرير.
- قد يتلقى الصحفي بعض المعلومات من أحد مصادره، الذي يؤكد أن هذه المعلومات (ليست للنشر off the record)، وهنا يحق للصحفي أن يستخدم هذه المعلومات بطريقة غير مباشرة، من خلال محاولته التأكد منها ومن صدقها من مصادر أخرى.
- كما قد يقدم أحد المصادر معلومات للصحفي مؤكداً على أنها معلومات خلفية (Background) يمكن للصحفي نشرها مع عدم نسبتها إلى مصدرها، كأن يقول ذكر مصدر مسئول، أو صرح أحد المسؤولين.

● عدم الاعتماد على وسائل غير مشروعة في الحصول على الأخبار والمعلومات والصور كسرقة الوثائق والمستندات أو تنكر الصحفي أو الإعلامي في شخصية أخرى غير شخصيته لخداع الناس والحصول منهم على هذه المعلومات.

ثانيًا: الأخلاقيات الخاصة بتعامل الإعلامي مع المواطنين من جمهور وسائل الإعلام:

ويرتبط بذلك عدم اختراق الخصوصية حيث إنه من حق كل إنسان الاحتفاظ بأسراره التي يجب ألا يطلع عليها الآخرون. وهناك عناصر عدة تشكل اقتداءً لخصوصية الآخرين منها:

● التطفل على شئون الآخرين الخاصة باستخدام أساليب ملتوية مثل كاميرات أو ميكروفونات خفية.

● والكشف عن الأسرار الخاصة ونشرها، أو عرضها بشكل علني بدون موافقة أصحابها.

● تسليط أضواء زائفة على شخصيات عادية تعطي انطباعًا غير صحيح عن شخص معين مما قد يتسبب لهم في متاعب أو مشاكل ويسبب إلی سمعتهم ويضر بغاياتهم.

● استغلال اسم الشخص أو صورته في تحقيق مزايا معينة.

● عدم البحث في الأوراق الخاصة للشخص أو وثائقه أو ملفاته الإلكترونية بدون موافقته.

ويلاحظ أن الحق في التمتع بالخصوصية لا يتوافر في حالة الشخصيات العامة أو من يتولون وظيفة عامة أو من في حكمهم إذا أثرت في عملهم العام.

وهناك أربعة أنواع من الشخصيات العامة هي:

● الشخصيات التي يتطلب عملها العلانية كالفنانين والرياضيين والسياسيين والإعلاميين.

● الأشخاص الذين يصبحون محورًا للعلانية بدون رغبة منهم وبشكل غير متوقع كالعلماء الذين يحصلون على جوائز أو يقدمون اختراعات.

● الشخصيات العامة مثل السياسيين والموظفين العموميين الذين يتولون مواقع في السلطة.

● المواطنون العاديون وهؤلاء لا بد من حماية حياتهم الخاصة بشكل مطلق.

ثالثاً: أخلاقيات خاصة بالسياسة التحريرية لوسائل الإعلام:

ومن أهم هذه المبادئ الأخلاقية التي يجب أن تلتزم بها سياسات تحرير الصحف والسياسات الإعلامية لوسائل الإعلام الأخرى:

● الصدق والدقة فيما يقدم من مواد وتقارير إعلامية.

● تجنب التحريف أو التشوية أو ذكر أنصاف الحقائق أو إخفاء بعض المعلومات أو بعض العناصر المهمة في القصة الإخبارية أو التركيز على جزئية معينة في الحدث بشكل مقصود.

● التمييز بين ما هو خبر أو وقائع وبين ما هو رأي أو استنتاجات.

● الإنصاف والتوازن، ومعاملة كل الأطراف في أي حدث أو قضية بشكل متساوٍ.

● إسناد الحقائق إلى مصادرها. وعدم الخداع في أساليب تقديم المعلومات واستخدام العناوين والصور.

● عدم تبسيط الأحداث بشكل مغل أو المبالغة فيها.

● نقل الأنباء وكتابتها دون تحيز أو خداع أو تضليل.

● حق المواطن العادي في المعرفة.

رابعاً: أخلاقيات خاصة بحقوق الزمالة بين الإعلاميين:

ومن ذلك الامتناع عن القذف أو السب في حق زميل من زملاء المهنة، أو معاملته باحتقار، أو السخرية منه، وعدم انتحال آراء الغير، أو سرقة مادة إعلامية لزميل ونشرها، أو إذاعتها على أنها من إبداع السارق.

خامساً: أخلاقيات خاصة بعلاقة وسائل الإعلام بالمجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده:

وتشمل هذه الأخلاقيات ما يلي:

- عدم نشر أية مواد إعلامية تدعو أو تشجع على ارتكاب الفحشاء أو إشاعة الانحلال والابتذال والخروج عن الآداب والأخلاق العامة.
- عدم التأثير في العدالة.

سادساً: أخلاقيات ومعايير المستوى المهني للإعلاميين:

وتشمل:

- النزاهة.
- عدم قبول الإعلامي لأية مكافآت أو هدايا أو رشاوى مقنعة أو ظاهرة.
- عدم جمع الإعلامي بين عمله وجلب الإعلانات.

كما أتاحت التقنيات الجديدة إمكانية تسجيل الصور السمعية البصرية بسرعة لا سيما في عصر الأقمار الصناعية، ولا تقتصر المشكلة على استنساخ المواد الإعلامية للعرض المنزلي وإنما ظهرت شركات تقوم بالقرصنة والاستيلاء على هذه المواد وإعادة طبعها وبيعها بدون إعطاء أصحابها حقوق الناشر. وقد رأى خبراء حقوق المؤلف وحماية الملكية الفكرية ضرورة الالتزام بميعاد معين بشأن توابع البث الإذاعي غير المباشر، بالتمييز بين عمليات البث التي تتطلب تطبيق حقوق المؤلف، وعمليات البث التي لا تستدعي ذلك، فإذا كان هدف البث هو التوزيع العلني فالعملية تعد عملية إذاعية تتطلب تطبيق حقوق المؤلف بشأنها، أي البث في وقت لاحق فتلك العملية لا تعد عملية إذاعية في مفهوم الملكية الفكرية، وينطبق هذا إذا كان هدف بث الإشارات مقصوراً على التخزين لفترة ثم البث إلى الجمهور في وقت تال لذلك. وظهرت قضايا أخرى تتعلق بالحدود المسموحة لنشر أشكال التكنولوجيا الجديدة مثل برامج الكمبيوتر ونظم استرجاع المعلومات، وأقرت المحاكم بأن نشر برامج الكمبيوتر بدون تصريح يعد عدواناً على حقوق النشر.

الضوابط الأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد:

يرى الأستاذ الدكتور «شريف درويش اللبان» أستاذ الصحافة وتكنولوجيا الاتصال بكلية الإعلام جامعة القاهرة، أن مجمل الحقوق التي يتمتع بها أو يطالب بها الإعلاميون في البيئة التقليدية، تنطبق بشكل أو بآخر على الإعلاميين العاملين في البيئة الإلكترونية الجديدة، سواء أكانت حقوقاً مهنية أو سياسية أو ثقافية أو مادية أو معنوية أو غيرها، حيث يحق للإعلاميين في البيئة الإلكترونية الجديدة التمتع بهذه الحقوق، إضافة إلى ما تضيفه إليهم البيئة الجديدة من حقوق لا يتمتع بها الإعلاميون في البيئة التقليدية، مثل حرية التعبير، حرية الوصول إلى مصادر المعلومات، والحق في التواصل التفاعلي والفوري مع جمهورهم، إلا أن هذه الحقوق تحتاج إلى صياغتها في شكل موثيق وبروتوكولات لضمان تمتع هؤلاء الإعلاميين بها.

ويضيف أن القانون في الولايات المتحدة الأمريكية منح الصحفي الإلكتروني كل الحقوق التي يتمتع بها الصحفي التقليدي، وعلى رأسها حقه في الحفاظ على سرية مصادره، واعتبر أن مهمة الصحفي الإلكتروني الأساسية هي نشر الأخبار، وأن يقوم بجانب ذلك بالتغطية الاستقصائية والتفسيرية للحدث وعلى ذلك يشترط أن تكون مهنته الأساسية هي الصحافة.

وإضافة إلى ما تقدم فإن البيئة الجديدة تضيف بعض المتطلبات التي يجب النص عليها كحقوق للإعلاميين من بينها:

- الحق في الحفاظ على سرية معلوماتهم، وعدم الكشف عن كلمة المرور الخاصة بهم أو محاولة كسرهما، عدم تقصي أو تتبع تنقلاتهم الإلكترونية أو محاولة معرفة روابط وأسماء مصادرهم الإلكترونية.
- الحق في حماية أجهزتهم ووسائلهم الإلكترونية من التنصت والاختراق والهكرة.
- الحق في الحصول على مزايا لحماية بياناتهم ومعلوماتهم ومصادرهم.
- الحق في الوصول المباشر إلى مصادرهم ووسائلهم الإعلامية بدون عوائق تكنولوجية.
- الحق في استنباط واستخدام طرق جديدة في التواصل مع جمهورهم ومع مصادرهم ووسائلهم الإعلامية الإلكترونية وغير الإلكترونية.

- الحق في إرسال معلوماتهم واستقبالها وتخزينها واسترجاعها بطريقة إلكترونية.
- الحق في الانتفاع والوصول إلى مصادر المعلومات التي تفرض قيودًا على استخدامها ما دام الغرض هو القيام بخدمة عامة.
- الحق في التأهيل المهني والتكنولوجي بما يمكنهم من استخدام الوسائط الجديدة بفاعلية.
- الحق في الحصول على ما يعرف ببدل تكنولوجيا لتطوير مهاراتهم الرقمية.
- الحق في العمل على أجهزة متطورة وحديثة.
- الحق في إيجاد كيانات مهنية إلكترونية محلية وعابرة للدول تسنن تشريعات ومواثيق لهم وتدافع عن حقوقهم مع حقهم في الاعتراف بهذه الكيانات وتمثيلها لهم في الجهات المختلفة.

واجبات الإعلاميين في البيئة الإلكترونية الجديدة:

تنطبق الواجبات المفروضة على العاملين في البيئة التقليدية على العاملين في البيئة الإلكترونية أيضًا، إلا أن هناك ثمة صعوبات في تطبيق بعضها، كما يتخذ البعض الآخر أشكالًا مختلفة، فضلًا عن وجود العديد من التساؤلات لا تزال تحتاج إلى إجابات لتوضيح كيفية الالتزام بهذه الواجبات في البيئة الإلكترونية، فالإعلاميون العاملون في المؤسسات الإعلامية التقليدية والتي لها مواقع إلكترونية ينتمون مهنيًا إلى هذه المؤسسات أكثر من الانتماء للكيانات الإلكترونية، ومن ثم لا يزالون يستندون في التزاماتهم المهنية إلى البيئة الإعلامية التقليدية وليس الإلكترونية، على الرغم من تغير طبيعة هذه الالتزامات والتي من بينها ضرورة الدفاع عن حرية التعبير الإلكتروني، والحق في ممارسة المهنة الإعلامية الإلكترونية، وعدم التعدي على حقوق المواقع الأخرى، أو تعطيلها عن أداء عملها، أو تحرير مواد أو فيروسات أو روابط قد تؤثر في مصداقيتها وعلى سير العمل بها، والعمل على صياغة مواثيق مهنية تتناسب مع الطبيعة الإلكترونية للعمل الإعلامي، والحرص على تنقية المهنة ممن لا يحترمون ضوابطها الأخلاقية وعدم الربط بمواقعهم، وعدم التعدي على أسماء الحقول الخاصة بالآخرين أو التمسح بها، وعدم استغلال المميزات التي توفرها تكنولوجيا البيئة الإلكترونية في الانتقاص من حقوق الآخرين أو مضايقاتهم، أو إزعاجهم أو التعدي على ممتلكاتهم

أو خصوصياتهم، وعلى تجنب صراع المصالح سواء بين الأعمال الخاصة والعمل الإلكتروني الإعلامي، وعدم استغلال الإمكانيات الخاصة بالمؤسسات الإعلامية التقليدية في تصميم مواقع إعلامية خاصة.

التشريعات المنظمة لحرية النشر وحرية الرأي والتعبير على الإنترنت

إن النشر عبر الإنترنت ليس هو النشر في العالم المادي، حيث يتميز النشر في العالم الافتراضي بخاصية الحرية المطلقة غير المقيدة بإجراءات، سوى تلك التي تتعلق بحجز اسم نطاق (Domain name)، ثم حجز المساحة اللازمة على الإنترنت لدى أحد مزودي الخدمات، وهذه وتلك متوافرة ويمكن القيام بها بسهولة تامة دون حاجة لكي يكون التاجر من قبل مزود خدمات وطني، بل يمكن القيام بحجز نطاق الاسم والمساحة المرغوبة من مزود دخول في دولة أخرى إن لزم الأمر، والقيام بالبث مباشرة كما لو كان ذلك من مزود دخول بجوار المنزل، فما يهم فيما إذا كان مزود الدخول في آخر العالم أو كان في الشارع الخلفي لمحل إقامة المتهم، ثم يتم بعد ذلك القيام بالبث بأي شكل من الأشكال، فإذا تضمن البث سباً أو قذفاً فإن الأمر يتطلب هنا دراسة النصوص للنظر فيما إذا كانت تتناسب مع مثل هذا الحدث أم أنها ليست متناسبة، وهو الأمر الذي يستدعي تدخل المشرع في هذا الشأن.

فالنشر عبر الإنترنت إنما هو أقرب إلى البث منه إلى النشر المتعارف عليه في العالم المادي، إذ إن إجراءات النشر عبر الإنترنت لا يتطلب فيها اتخاذ الإجراءات التي يتطلبها القانون للنشر بالمعنى الضيق في العالم المادي، فعلى سبيل المثال لا يستدعي النشر عبر الإنترنت لزوم اتخاذ إجراءات إيداع المصنف كما هو مقرر في العالم المادي، كما أنه لا يلزم أن يكون النشر محاطاً بضمانات النظام العام والآداب... إلخ، فمثلاً يستطيع أي شخص إنشاء صحيفة عبر الإنترنت دون لزوم اتخاذ الإجراءات القانونية التي يتطلبها القانون لنشر صحيفة في العالم المادي، وفي هذه الحالة سوف يكون بعيداً عن المساءلة مادامت الصحيفة رقمية، فالنشر عبر الإنترنت إنما هو أقرب إلى ممارسة الحرية الكاملة في البث منه إلى النشر، ومن ثم فهذا المفهوم الواسع للنشر عبر الإنترنت يجعل انطباق المدلول الموسع للنشر في قانون العقوبات متوافقاً معه.

حيث إن مفهوم النشر والصحافة في مصر وفرنسا لا يزال قائماً على فكرة الصحافة المطبوعة، مما يعني أن تطبيق النصوص الحالية الخاصة بالصحف، قد يكون من شأنه الخروج على مبدأ التفسير الضيق للنص الجنائي ومما يتعارض مع مبدأ الشك يفسر لصالح المتهم. وليس المقصود بالنشر هنا هو النشر الصحفي عبر الإنترنت، وإنما يقصد به قيام أي شخص بنشر ما يمكنه أن يقوم به مباشرة تجاه أي شخص، فالنشر المقصود هنا لا يقع في نطاق العمل الصحفي فقط، وإنما بث مباشر على الإنترنت بخطاب مباشر مع الآخرين. فالديناميكية التي تتسم بها وسائل الإعلام على الشبكات تعود إلى عدة أسباب منها سهولة الدخول على الشبكة، وكذلك البساطة التي تتسم بها عملية الدخول للحصول على المعرفة، إضافة إلى قلة التكاليف المالية مقابل إرسال المعلومات عبر الشبكة أو تلقيها.

ولم يرد نص متعلق بجرائم الإنترنت في مصر، ومن ثم لا يمكن الاعتراف بجريمة الإنترنت كجريمة مستقلة، لأنها تصنف - في الوقت الحالي - ضمن جرائم السب والقذف ويتم الفصل فيها على ضوء أحكام قانون العقوبات، وفي إطار تكييف القانون لجرائم السب والقذف وتكدير السلم العام وإذاعة أخبار كاذبة، فالأصل هو الارتباط بين نطاق تطبيق قانون العقوبات المصري من حيث المكان والاختصاص الدولي للمحاكم المصرية، فكل جريمة يسري عليها قانون العقوبات المصري تختص بها بالضرورة المحاكم المصرية، وإذا ثبت الاختصاص الدولي لمحكمة مصرية فهي تطبق قانون العقوبات المصري ولو كان المتهم أجنبياً وارتكب جريمته في الخارج، فالمشرع لم يرخص للقاضي المصري بتطبيق قانون عقوبات أجنبي.

في الوقت الذي أقرت فيه بعض الدول - مثل فرنسا - بعض الوسائل الرقابية التي يقوم بها موردو الخدمات الخاصة بالاتصالات الصوتية المرئية، التنظيم الذاتي لحماية المعلومات التي تمر بها عبر شبكة الإنترنت، حماية القصر ضد جرائم الاعتداء على الآداب العامة، إلا أن قانون العقوبات هو الأقدر بين تلك الأحكام على تطويق الظاهرة، فهناك ترسانة قانونية جنائية لا يمكن تجاهلها. ويمكن تطبيق القواعد القانونية العامة على وسائل الإعلام الحديثة كلما كان ذلك ممكناً، أما الجوانب التي لا تفي القواعد القانونية العامة لتنظيمها، فإنه يتوجب على الدولة التدخل من أجل وضع تنظيم قانوني يضمن عدم التعدي على الحقوق والحريات الفردية من خلال الاستخدام المفرط لتلك الوسائل دون ضوابط أو حدود واضحة.

وهناك مشكلة وهي أن التشريعات التي تنظم التعبير عن الرأي عبر الإنترنت محدودة للغاية، وأن المشرع يعتمد اعتماداً كلياً على نصوص قانون العقوبات التي

هي أكثر غلظة وغموضاً وعمومية في مفرداتها، مما يجعل هذه المفردات عرضة للتأويل وفقاً لما تراه جهة التحقيق دون حدود فاصلة بين ما هو مباح وما هو غير مباح، وإضافة إلى ما سبق، ظاهرة حجب المواقع الإلكترونية دون سند قانوني لكن تبقى حجة المساس بالأمن القومي أو مصلحة مصر العليا مبرراً لكل هذه القيود.

ومن الضروري أن إيجاد تنظيم قانوني شامل لجميع الجوانب المتعلقة بالوسائل الحديثة في الإعلام، فالصعوبة التي تثيرها هذه المسألة هي الطبيعة الخاصة للجوانب المراد تنظيمها، لا سيما تلك المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية للأفراد وعدم المساس ببعض تلك الحقوق، كالحريات الشخصية على سبيل المثال، ولذا فإن التنظيم المطلوب قانونياً يتسم بالشمولية من جانب والعالمية من جانب آخر، فلا يتم تنظيمه قانونياً كما تنظم الوسائل التقليدية للإعلام التي يمكن السيطرة عليها وأحكام الرقابة عليها من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية ملاحقة كل من يكون فاعلاً في المساس بالحقوق والحريات الفردية، ومن ثم فإن مسألة بث المعلومات والآراء واستقبالها من خلال هذه الشبكة تؤدي دوراً بارزاً في تحديد الملامح الأساسية للتنظيم القانوني، وعلى الرغم من تماثل الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام المختلفة، فإن القيود التي ترد على كل منها تختلف عن الأخرى، وذلك تبعاً لاختلاف طبيعة كل منها، ولذا فإن القيود تتقلص حدتها مع تطور وسائل الإعلام، وإذا كانت هذه القيود تجد ما يبررها بالنسبة إلى الوسائل التقليدية سواء من الناحية التقنية الإدارية أو من الناحية القانونية التنظيمية، فإن هذه القيود تختفي مع مبرراتها بالنسبة إلى الوسائل التكنولوجية المعاصرة، وبخاصة مع ظهور الشبكات كوسيلة إعلام سهلة وغير مكلفة ولا تخضع لرقابة سابقة سواء من خلال تلقي المعلومات أو إرسالها.

حقوق المؤلف والملكية الفكرية:

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن ثمة مجموعة من الضوابط والأخلاقيات التي تتصل بحقوق حماية الملكية الفكرية للمؤلفين والمبدعين والمخترعين والكتاب والمصممين، حيث أصبحت السرقات العلمية والأدبية والإعلامية والفنية والتكنولوجية ظاهرة واسعة الانتشار، وباتت تهدد المجتمع والأفراد في حقوقهم وإبداعهم ونتائج أفكارهم، وأصبحت التكنولوجيا المتقدمة تتيح الآن وبسهولة فرص انتحال مصنفات الغير دون ترخيص منهم، الأمر الذي يتطلب مراجعة قوانين حقوق المؤلف لمواجهة ظاهرة تقليد وتزوير المصنفات الفنية وانتشار قرصنة النشر والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية. كذلك فهناك أساليب النسخ غير الشرعية لبرامج التليفزيون والتسجيلات الموسيقية.

قائمة ببعض المصادر والمراجع
التي تم الاعتماد عليها

أولاً المراجع العربية:

- علي حسن: دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد المالي والإداري والحد من الجريمة المنظمة - منشورات مدرسة الصحافة المستقلة، بغداد، (٢٠٠٩).
- جمال الجاسم المحمود: التحقيق الصحفي مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٤ - العدد الثاني، ٣٠٧-٣٤٤ (٢٠٠٨).
- محمود علم الدين: الصحافة في عصر المعلومات: الأساسيات والمستحدثات، مطابع الأهرام، (ط١)، القاهرة (٢٠٠٠).
- محمود علم الدين وآخرون: ضوابط التحقيقات الصحفية الأمنية - التحقيق الصحفي كشكل من أشكال التغطية الصحفية التفسيرية والاستقصائية، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض (٢٠١٠).
- موقع الرائد للتدريب والتطوير الإعلامي (www.al-raeed.net/training)
- نبيل علي، نبيل: العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، (د ط)، الكويت (١٩٩٤).
- ليلي عبد المجيد، محمود علم الدين، محمود: فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات، ط١، السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة (٢٠٠٤).
- حسين محمد ربيع: الصحافة الاستقصائية في العالم العربي، القاهرة، دار العالم العربي للنشر والتوزيع، (٢٠١٤).
- أسماء موسى محمد كامل: الصحافة الاستقصائية وصحافة المواطن، جامعة الزقازيق، قسم الإعلام (٢٠١٣).
- بعنوان زكي محمود الرئيس: قارئية المواد الاستقصائية في الصحف المصرية الخاصة، رسالة ماجستير، القاهرة - معهد الدراسات والبحوث العربية، (٢٠١٣).

- سيف الدين حسن العوض: الصحافة التفسيرية في مواجهة الصحافة الاستقصائية، ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، (٢٠٠٨).
- آية أحمد شفيق: الصحافة الاستقصائية، في دراسة مقارنة حول الموضوع في مصر وأمريكا، للباحثة المصرية، رسالة دكتوراه، (٢٠٠٩).
- حسين محمد ربيع: الصحافة الاستقصائية كنمط مستحدث في الصحافة العربية: دراسة للواقع والإشكاليات مع رصد توجهات النخب المهنية والأكاديمية لمستقبل هذا النمط في الصحافة المصرية، جامعة المنيا، قسم الإعلام، رسالة دكتوراه (٢٠١٣).
- محمود عثمان: أخلاقيات نشر الحملات الصحفية في الصحف المصرية
- دراسة تحليلية على الصحف القومية والحزبية، كلية الآداب - جامعة المنصورة، (٢٠٠٦).
- سليمان صالح: أخلاقيات الإعلام، الإمارات العربية المتحدة، دار الفلاح، (٢٠٠٥).
- ليلي عبد المجيد: تشريعات الإعلام وأخلاقياته، القاهرة، دار النهضة العربية، (٢٠٠٩).

ثانيًا: الكتب المترجمة:

- مارك هنتر ونلز هاتسون، على درب الحقيقة، دليل أريج للصحافة
- العربية الاستقصائية، بدون طبعة، عمان، المكتبة الوطنية، (٢٠٠٩).
- جون أولمان، التحقيق الصحفي أساليب وتقنيات متطورة، ترجمة زيدان، ليلي، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، (٢٠٠٠).

ثالثاً: المراجع الإنجليزية:

- Meyer, Philip ,Precision Journalism, (2002) http://books.google.com/books?id=uUzT0M_IPbYC&printsec=frontcover&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false By Lucinda S. Fleeson Ten Steps to Investigative Reporting, Report from International Center for Journalists, www.icfj.org.
- Derek Forbes: A watchdog's guide to investigative reporting A simple introduction to principles and practice in investigative reporting, Konrad Adenauer Stiftung Media Programme, Johannesburg, Republic of South Africa, (2005).
- Nwabueze, Chinenye: Reporting: Principles, Approaches, Special Beats. Top Shelf Publishers, Owerri, Imo, (2009).
- Aretha , Asakitikpi (2000): Investigating and Interpretative Reporting, School Of Arts And Social Sciences National Open University Of Nigeria, Lagos.
- Derek Forbes (2005): A watchdog's guide to investigative reporting A simple introduction to principles and practice in investigative reporting, Konrad Adenauer Stiftung Media Programme, Johannesburg, Republic of South Africa.
- Nwabueze, Chinenye (2009): Reporting: Principles, Approaches, Special Beats. Top Shelf Publishers, Owerri, Imo.
- Ansell et al (2002) 'Investigative Journalism in Africa: Walking through a Minefield at Midnight' Reporters without Borders.
- Aretha , Asakitikpi (2000): Investigating and Interpretative Reporting, School Of Arts And Social Sciences National Open University Of Nigeria, Lagos.

- Meyer, Philip(2002) Precision Journalism, http://books.google.com/books?id=uUz_T0M_IPbYC&printsec=frontcover&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false By Lucinda S. Fleeson Ten Steps to Investigative Reporting, Report from International Center for Journalists, www.icfj.org.
- Ansell et al (2002) 'Investigative Journalism in Africa: Walking through a Minefield at Midnight' Reporters without Borders.
- Mark Lee Hunter, Nils Hanson, Rana Sabbagh, Luuk Sen Gers, Story Based Inquiry: A manual for investigative journalists (2010).
- Yasmine Dabbous, Teaching Investigative Journalism in the Arab States. UNESCO press (2012).

**FRIEDRICH
EBERT 
STIFTUNG**

www.fes-egypt.org